

الحلقة النقاشية التاسعة
ديسمبر ١٩٨٥ - ابريل ١٩٨٦

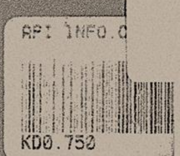
نحو تنمية عربية تعتمد على الذات

الثقافة العربية والاعتماد على الذات

الدكتور فؤاد زكريا
أستاذ ورئيس قسم الفلسفة
جامعة الكويت

الدكتور شاكر مصطفى
أستاذ التاريخ بجامعة الكويت

دار الشباب
للنشر والترجمة والتوزيع
١٩٨٨



الثقافة العربية
والاعتماد على الذات



الحلقة الثقافية التاسعة

ديسمبر ١٩٨٥ - ابريل ١٩٨٦

نحو تنمية عربية تعتمد على الذات

الثقافة العربية والاعتماد على الذات

الدكتور فؤاد زكريا

أستاذ ورئيس قسم الفلسفة
جامعة الكويت

الدكتور شاكر مصطفى

أستاذ التاريخ بجامعة الكويت

دار الشباب

للنشر والترجمة والتوزيع

١٩٨٨

الكتاب: الثقافة العربية والاعتماد على الذات
المؤلف: د. فؤاد زكريا ود. شاكر مصطفى
الحلقة: نحو تنمية عربية تعتمد على الذات (٩)
الناشران: دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع
ص.ب: (٤٣٦٢) نيقوسيا - قبرص

مؤسسة الكميل للتوزيع والإعلان والنشر
ص.ب: (٢٧٨٦) حولي - الكويت 32028
تلفون: ٢٦٤٣٣٢٩ - ٢٦٥٥٩٦٨
تلكس: RIFADA ٤٤٠٧٨ KT - برقياً: دوراسي

الطبعة: الأولى
التاريخ: يناير (كانون ثاني) ١٩٨٨
الرقم: ٢٣/٤/١/١٩٨٨/٢٠٠٠

المحتويات

تصدير

أثبتت تجربة العقدين الماضيين، أن البلاد العربية قد واجهت مشكلات حادّة بخصوص بناء تنميتها المستقلة وتحقيق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن تقسيم هذه المشكلات إلى نوعين رئيسيين: النوع الأول، هو تلك المشكلات التي نجمت عن تبني مفاهيم وأنماط وسياسات التنمية التي حاكت نموذج النمو في الدول الرأسمالية الصناعية، الأمر الذي تبلور في تعثر جهود التنمية ووصولها إلى طريق مسدود. والنوع الثاني، هو تلك المشكلات التي نجمت عن أنماط التعامل مع الاقتصاد العالمي في مجال التجارة السلعية، وفي الاستثمار والقروض الخارجية، ونقل التكنولوجيا، وهو الأمر الذي تجلى في استمرار ضعف الموقع النسبي لهذه البلاد داخل محيط الاقتصاد العالمي وفي دوام تبعيتها للقوى الخارجية. وهذه المشكلات جميعاً تعكس نمطاً تنموياً مشوهاً وتابعاً، ساد خلال هذين العقدين، وكان يتوجه للخارج أكثر من توجهه للداخل، ويعتمد على الحلول والنظريات الجاهزة، بدلاً من ابتداعها بما يتناسب مع ظروف بلادنا. وبالرغم من اختلاف حجم ووطأة هذه المشكلات بين البلاد العربية. إلاّ أنه يمكن القول إنه ما من بلد عربي استطاع أن يفلت منها، وأن ما من بلد عربي إلاّ ويعاني بدرجة ما من أخطار تزايد الاعتماد على الخارج، مالياً وتجارياً وتكنولوجياً. وهذا النمط التابع للتنمية، وما جاء في ركابه من مشكلات وأخطار، كان هو القاسم المشترك ليس فقط في تجارب التنمية بالبلاد العربية، وإنما أيضاً في غالبية دول العالم الثالث.

ومن المعلوم لنا، أنه في ضوء الحصاد الهزيل لجهود التنمية في دول العالم

الثالث بالعقدين الماضيين، فإن هناك الآن إحساساً واضحاً لدى جمهرة واسعة من المفكرين والاقتصاديين في هذه الدول بضرورة إعادة النظر في مشروع التنمية الذي ساد بالماضي، واخضاعه لنوع من التقييم الجاد، حتى يمكن استخلاص أهمّ الدروس التي تفسر لنا لماذا كانت مواقع الفشل أكثر من مواقع النجاح. وبالفعل، ثمة جهود فكرية ملموسة في الفكر التنموي المعاصر، تناقش أدبيات التنمية التقليدية، التي سادت في الماضي، وكان لها قوة السيطرة على صناعة القرار الاقتصادي وتوجهات التنمية، وتحاول أن تصوغ نمطاً فكرياً تنموياً جديداً، يأخذ بعين الاعتبار ظروف هذه البلدان، واكتشاف قوانين التخلف والتبعية، وابتكار استراتيجيات وسياسات تنموية بديلة، يكون هدفها، ليس محاكاة نمط النمو وأسلوب الحياة في الدول الرأسمالية الصناعية، وإنما خلق نمط إنمائي جديد، يتفق وظروف هذه البلاد، ويحرص على تحقيق تحررها الاقتصادي، وبناء تنميتها المستقلة، وبحيث يكون الهدف النهائي لذلك هو تنمية الانسان ورفع مستوى معيشته، مادياً وروحياً.

وخلال هذا الزخم من الكتابات في الفكر التنموي الجديد، ظهرت مقولة الاعتماد على الذات، كإطار عام لتحقيق هذا النمط الجديد للتنمية. والاعتماد على الذات في هذا الفكر لا يعني الانغلاق، أو قطع التعامل مع الاقتصاد العالمي، أو تحقيق الاكتفاء الذاتي. فهذه أمور غير ممكنة، فضلاً عن أنها غير صحيحة من الناحية الاقتصادية. إن الاعتماد على الذات يعني ضرورة تعبئة الموارد المحلية، المتاحة والممكنة، بأعلى درجة من الكفاية واستخدامها على نحو رشيد وفعّال باعتبارها الأساس الراسخ والأساسي لبناء التنمية. وهذا لا يعني طبعا إمكان الاستعانة بالموارد الخارجية كعنصر مؤقت ومكمل للموارد المحلية. وإذا كان الاعتماد على النفس هو وسيلة بناء التنمية المستقلة، فإنه في الحقيقة هدف من أهداف هذه التنمية.

كما تجدر الاشارة، بأنه من خلال تبني وتحقيق مقولة «الاعتماد على الذات» تستطيع البلاد الساعية للنمو أن تغير من موقعها الضعيف واللاتكافؤ في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وأن تتعامل مع هذا الاقتصاد من موقع القوة، وبما

يحقق لها علاقات متكافئة وغير جائرة. وليس بخاف، أن الاعتماد على الذات لا يمكن أن يتم في إطار فردي ضيق، أي على مستوى كل دولة على حدة، وإنما يتطلب الأمر إقامة نوع من التعاون الجماعي، أو الاعتماد الجماعي على الذات بين المجموعات المتشابهة من الدول.

وإن نظرة خاطفة على أحوال وطننا العربي، تجعلنا نكتشف أهمية تبني «الاعتماد على الذات» كطريق ملائم وممكن لبناء مشروعنا التنموي الحضاري العربي. يصدق ذلك على مجموعة دول الوفرة المالية ودول الندرة المالية، نظراً لما تعانيه كل مجموعة من هاتين المجموعتين من الدول من آثار ومشكلات من جراء تزايد اعتمادها على العالم الخارجي، تمويلياً وغذائياً وتجارياً وتكنولوجياً. وفي هذا الخصوص تبرز أهمية مفهوم «الاعتماد الجماعي على النفس» بين هاتين المجموعتين من البلاد. في ضوء هذه الاعتبارات، لقد وقع اختيار المعهد العربي للتخطيط على موضوع: «نحو تنمية عربية تعتمد على الذات» لكي تكون إطاراً عاماً تدور فيه أبحاث ومناقشات الحلقة النقاشية السنوية التاسعة لعام ١٩٨٦/٨٥، والتي عقدت بمقرّ المعهد بالكويت خلال الفترة بين ديسمبر ١٩٨٥ وأبريل ١٩٨٦، بواقع مرة كل أسبوعين. ونحن نأمل، أن تسعى هذه الحلقة لدراسة موضوع الاعتماد على الذات من مختلف جوانبه النظرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفلسفية مع التركيز على أحوال العالم العربي. هذا وقد دعا المعهد مجموعة من خيرة المفكرين والاقتصاديين العرب للاشتراك في هذه الحلقة.

وانطلاقاً من التجديد الذي بدأه المعهد في العام الماضي بنشر بحوث الحلقة والمناقشات التي دارت فيها مع السادة المحاضرين، فإن الحصاد العلمي للحلقة النقاشية السنوية التاسعة سوف تظهر في ثمانية كتب مستقلة، تدور كلها حول موضوع «الاعتماد على الذات». وهذه الكتب هي:

- الكتاب الأول: الاعتماد على الذات بين الأحلام النظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية. للدكتور رمزي زكي.

- الكتاب الثاني: الاعتماد على الذات والعمل العربي المشترك. للاستاذ عبد اللطيف يوسف الحمد

- الكتاب الثالث: العلاقات الاقتصادية مع الخارج وإمكانات الاعتماد على الذات: دراسة حالة السودان. للدكتور محمد العوض جلال الدين.

- الكتاب الرابع: الثقافة والاعتماد على الذات، للدكتور فؤاد زكريا والدكتور شاكر مصطفى.

- الكتاب الخامس: تنمية وتعبئة مصادر المياه في الوطن العربي من اجل تنمية تعتمد على الذات. للدكتور محمد أبو سعدة.

- الكتاب السادس: التكنولوجيا والموارد البشرية والاعتماد على الذات. للدكتور أسامة الخولي والدكتور حسين مختار الجمال.

- الكتاب السابع: علاقات الانتاج والاعتماد على الذات في الوطن العربي. للدكتور مجيد مسعود.

- الكتاب الثامن: الاعتماد على الذات والعمل العربي المشترك، نموذج تنامي الاعتماد على النفط لا النفس، للدكتور عبدالحسن زلزله.

وإني أنتهز هذه الفرصة لكي أتوجه بجزيل الشكر والثناء للسادة المحاضرين الذين شاركوا في هذه الحلقة بأبحاثهم القيّمة، ولكل من أسهم في دعمها وإنجاحها، سواء بالمشاركة في المناقشة أو بالحضور.

وفقنا الله جيعاً لخدمة أمتنا العربية.

مدير المعهد العربي للتخطيط
عبد الله محمد علي

الجانب الثقافي
في الاعتماد على الذات

الدكتور فؤاد زكريا

الجانب الثقافي
في الاعتماد على الذات

مدخل:

كان العالم الثالث، حتى أواسط هذا القرن، ينظر إلى علاقته بالغرب وبالدول المسيطرة في ضوء مفهومين أساسيين: الاستعمار والاستقلال. وهكذا نشأ جيلنا، الذي عاش مرحلة التحرر الوطني، على كراهية الاستعمار والتطلع إلى الاستقلال بوصفه أعلى درجات التحرر، وبوصفه التعبير الحقيقي عن اكتمال الارادة الوطنية. وكان الاعتقاد السائد، الذي تربى عليه جيلنا، وأي جيل آخر موازٍ له في أي مجتمع من مجتمعات العالم الثالث يمر بظروف مماثلة، هو أن خروج الاستعمار وبلوغ الاستقلال يعني نهاية مشكلاتنا على جميع المستويات: السياسية والاقتصادية والثقافية.

ثم جاء الوقت الذي خرج فيه الاستعمار من معظم بلاد العالم الثالث، ومن جميع الأقطار العربية على وجه التحديد، وأصبح كل بلد مستقلاً بالمعنى الرسمي لهذه الكلمة. ولكن أبناء هذه البلاد التي كانت خاضعة لشكل من أشكال الاستعمار ثم نالت استقلالها، أخذوا يدركون بالتدريج أن المشاكل لم تختف، وأن الارادة الوطنية لم يكتمل تحررها، وأن المجتمع لا يزال خاضعاً لغيره على مستويات متعددة، على الرغم من أن أبناء بلده هم الذين يحكمونه، وليس للأجنبي دور مباشر في إدارة شؤون البلاد.

ولقد كان إدراك هذه الحقيقة المفاجئة، التي كانت بغير شك صدمة قاسية لآمال الجيل المنتمي إلى مرحلة التحرر من الاستعمار، هو الذي أدى الى إعادة

النظر في كافة المفاهيم القديمة. ونتيجة لاعادة النظر هذه ظهر المفهوم الجديد، مفهوم التبعية في مقابل الاعتماد على الذات.

هذان المفهومان الجديدان ظهرا إذاً بعد تجربة مريرة. ويمكن القول إنهما مفهومان يرتبطان منذ البداية بخيبة أمل أصابت جيلاً كاملاً، وامتد تأثيرها إلى جزء كبير من المجتمعات النامية المعاصرة. فقد تحقق الحلم، وجاء الاستقلال، ولكن ظل هناك خطأ ما، وظلت المشاكل القديمة بدون حل، أو اتخذت شكلاً مغايراً ولكنها استمرت في جوهرها قائمة. واحتاج الأمر الى سنوات من التفكير لكي تدرك العقول أن الاطار الذي كانت تحصر نفسها فيه، إطار التضاد بين الاستعمار والاستقلال، أضيق من أن يعبر عن الواقع الفعلي لتطور مجتمعات العالم الثالث. وعندما توصلت العقول إلى تضاد جديد، هو التضاد بين التبعية والاعتماد على الذات، كان معنى هذا التغيير هو أنها خدعت نفسها من قبل حين تصورت أن الاستقلال سيحقق لها كل ما تريد، وكان معناه بزوغ وعي جديد لم يخطر لأحد، خلال مرحلة النضال في سبيل التحرر من الاستعمار، على بال، هو الوعي بأن من الممكن، في ظروف العالم الثالث، أن يزول الاستعمار، ويتحقق الاستقلال، ولكن يظل المجتمع في موضع التابع، وأن طريقة التفكير القديمة كلها كانت تتسم بقدر غير قليل من السذاجة، وكانت تنطوي على تبسيط مفرط، وأن الاطار الذي وُضعت فيه المشكلة خلال النصف الأول من القرن العشرين كان أضيق من أن يستوعب كافة جوانبها وتعقيداتها.

أردت بهذه المقدمة أن أشرح الظروف التي ظهر فيها مفهوم الاعتماد على الذات، ومفهوم التبعية المقابل لها، كما يدركهما إنسان عاش تجربة الانتقال من الخضوع للاستعمار الى الاستقلال الوطني، وعايش الجيل التالي الذي أدرك أن هناك أشكالاً أخرى للخضوع تظل قائمة حتى بعد خروج الاستعمار، هي الأنواع المختلفة من التبعية، وأن هناك هدفاً أبعد مدى من الاستقلال، هو الاعتماد على الذات.

تحليل للمفاهيم الرئيسية:

فلنحاول إذن أن نتناول بالتحليل أهم المفاهيم التي استخدمناها في المدخل السابق، والتي سيدور حولها هذا البحث.

١ ـ الاستقلال والاعتماد على الذات: يكمن الفارق الأساسي بين هذين المفهومين في أن الأول منهما يحمل معنى سلبياً، والثاني أكثر ايجابية. فمفهوم الاستقلال، حين يطبّق على المجتمع مثلاً، ينطوي على إشارة إلى شكل معين من أشكال العلاقة بين هذا المجتمع والمجتمعات الأخرى، هي علاقة عدم الخضوع، أي أن الدولة المستقلة هي تلك التي لا تخضع سيادتها، وعملية إتخاذ القرار فيها، لدولة أخرى. أما مفهوم الاعتماد على الذات فينطوي على معنى ايجابي، هو أن يصل المجتمع الى حالة من الاكتفاء الذاتي، أو على الأقل أن يصل إنتاجه في مختلف الميادين إلى مستوى يضمن استمرار حياته بفضل ما في داخله من عناصر الإنتاج.

وهذا يؤدي بنا الى اختلاف آخر، هو أن مفهوم الاستقلال يغلب عليه المعنى السياسي، ويتعلق أساساً بفكرة السيادة، وإن كان من حقنا بالطبع أن نتحدث عن استقلال اقتصادي أو ثقافي، أما مفهوم الاعتماد على الذات فيغلب عليه المعنى الاقتصادي، وإن كنا في استخدامنا له نطبقه أيضاً على الميدان السياسي والفكري.

٢ ـ الثقافة: على الرغم من أن هذه الكلمة من أكثر الكلمات تداولاً في لغتنا، فإنها لا تزال مختلطة في أذهان الكثيرين، ويرجع ذلك أساساً الى تعدد معانيها وسهولة الانزلاق من معنى الى آخر دون التنبه إلى الفوارق بينها. ويمكن القول إن هذا الخلط لا يزال ظاهراً حتى في الكتابات الغربية في موضوع الثقافة، وإن تعدد الاستخدامات لا يزال يحول دون الاستقرار على معنى متفق عليه. ويمكننا أن نميز في هذا الصدد ثلاثة معان رئيسية للفظ الثقافة، تبدأ بالمعنى الأوسع وتنتهي بالأضيق:

أ ـ المعنى الأول هو كل ما يضيفه الانسان الى ما يتلقاه من الطبيعة أو ما

يجده فيها. وهذا معنى واسع الى أقصى حد، لأنه يشير إلى صفة رئيسية تميز الانسان كنوع عن الحيوان. فالحيوان يتعامل مع الطبيعة كما هي، ولا يضيف إليها أو يعيد شكلها، بل يكتفي بما يجده فيها، أما الانسان فيقوم بعمليات تحوير وإعادة تشكيل للطبيعة، يمكن أن تتخذ طابعاً مادياً، كما هي الحال في الأدوات المادية التي يستخدمها في الزراعة أو الصيد مثلاً، أو طابعاً معنوياً، كالقواعد التي ينظم بها مجتمعه ويتعامل بها مع الآخرين. وهذا هو المعنى المستخدم في علم الانثروبولوجيا.

ب ـ أما المعنى الثاني فيكتفي بالجانب المعنوي فقط، وفيه تشمل الثقافة العادات والقيم التي يتميز بها مجتمع آخر، وأسلوب الحياة وطرق التفكير التي تسود حضارة معينة دون غيرها. ومن الواضح أن هذا معنى لا نقارن فيه الانسان بالحيوان، بل نقارن فيه مجتمعاً بشرياً بآخر، فنتحدث مثلاً عن الثقافة الصينية أو الهندية، ونعني بها البناء المعنوي الشامل الذي تتميز به أساليب الحياة والفكر في كلتا الحضارتين. وهذا معنى حضاري يشيع استخدامه في بعض العلوم، كالتاريخ.

حـ ـ وأخيراً، فإن المعنى الثالث هو أضيق الجميع، وفيه تشير الثقافة الى النواتج الرفيعة التي لا يبدعها ولا يتذوقها إلا فئة محدودة من الناس داخل المجتمع الواحد، كالشعر والموسيقى والفن التشكيلي والكتابات الثقافية بمختلف أنواعها. وهذا هو المعنى الذي نستخدمه حين نتحدث عن إنسان مثقف، أو عن وزارة للثقافة، تقوم برعاية النواتج الرفيعة، ولا شأن لها طبعاً بالثقافة في معنييها الأول والثاني.

٣ ـ التبعية: لما كان الاعتماد على الذات يعني الـ حرر من التبعية، فإن مفهوم التبعية يشكل عنصراً أساسياً في الموضوع الذي نعالجه. وهنا قد يكون من المفيد إجراء مقارنة بين مَعْنَيَيْ التبعية في الميدان الثقافي والميدان الاقتصادي. فمن السهل أن نلاحظ وجود عناصر مشتركة بين هذين النوعين من التبعية: مثال ذلك أن الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسية في السيطرة على بلد تابع، يوازي الى حد بعيد دور شركات البرامج العالمية في الثقافة، لأن الثانية بدورها

تعمل برأسمال ضخم، وإمكانات مادية وتكنولوجية هائلة، وخبرة واسعة في اجتذاب العملاء، وهذا ما يتيح لها غزو مجتمعات العالم الثالث ثقافياً، مثلما تغزوها الشركات متعددة الجنسية اقتصادياً. والهدف في كلتا الحالتين هو الربح من جهة، والسيطرة على الأسواق التابعة من جهة أخرى. وفي إمكاننا أن نعقد مقارنة أخرى بين مراكز الأبحاث المشتركة، التي يتم الاتفاق عليها بين بلدين أحدهما متفوق علمياً أو ثقافياً على الآخر بصورة ملحوظة، وبين فروع البنوك الأجنبية في بلاد العالم الثالث: ذلك لأن معظم نتائج الأبحاث المشتركة تتجه الى الدولة المسيطرة ثقافياً، وتساعدها في فهم الدولة الأخرى فهماً أفضل يمهد لإحكام السيطرة عليها في بقية الجوانب، تماماً كما تصب أرباح الأموال التي تودَع في البنوك الأجنبية في البلد الأصلي الذي تنتمي إليه هذه البنوك، ويحرم منها البلد الذي جاءت منه تلك الأموال.

ومع ذلك فإن هناك جوانب اختلاف هامة بين التبعية الثقافية والتبعية الاقتصادية:

أ ـ فالتبعية الاقتصادية ترتبط بتقسيم غير متكافىء للعمل الدولي، وفيها نوع من الارتباط والتكامل بين دول الأطراف أو التوابع والمركز، ولكنه تكامل يحدث على أسس غير عادلة، إذ تُنتج دول الأطراف مواد خام تصدّرها بأسعار زهيدة إلى المركز الذي يعيد تصديرها إليها بأسعار مضاعفة على شكل سلع مصنعة. ولكن هذه العلاقة ليست هي المميزة للتبعية الثقافية. ففي هذه الحالة الأخيرة تحاول الثقافة المسيطرة أن تحل محل الثقافة التابعة أو تستأصلها، ولا يحدث بينهما أي نوع من التكامل، حتى ذلك الذي يقوم على أسس غير عادلة.

ب ـ ومن جهة أخرى فإن التبعية الثقافية والتبعية الاقتصادية لا تتلازمان دائماً. ففي حالات معينة تكون هناك سيطرة ثقافية دون وجود سيطرة اقتصادية: مثال ذلك أن اليابانيين يشكون الآن من سيطرة الثقافة الأمريكية على الأجيال الجديدة من الشباب، ويعدّون هذا خطراً حقيقياً على التقاليد اليابانية الأصيلة على الرغم من أن اليابان، من الناحية الاقتصادية، منافس قوى لامريكا، بل وربما تفوقت عليها في بعض الجوانب.

وهكذا يمكن القول إن هناك قدراً من التوازي بين التبعية الثقافية والتبعية الاقتصادية، ولكن هذا التوازي يقف عند حدود معينة لا يتعداها.

ويبقى بعد ذلك، في هذه المقارنة، سؤال هام: أيهما تسبق الأخرى، التبعية الاقتصادية أم التبعية الثقافية؟ الواقع أن العلاقة بين النوعين، من حيث الترتيب الزمني، معقدة، ويمكن أن تسير في كلا الاتجاهين. فمن الممكن أن تكون نقطة البدء هي التبعية الاقتصادية، التي تجرّ وراءها محاكاة للسلوك والقيم وأساليب التفكير وغيرها من المظاهر الثقافية، كما حدث في كثير من المستعمرات السابقة التي أدت فيها السيطرة الاقتصادية والسياسية إلى نشوء طبقة تربطها بالمستعمر مصالح قوية، وتعمل على محاكاة هذا المستعمر في ثقافته ونوعية حياته ونمط تفكيره. ولكن الترتيب يمكن أن يُعكس، إذ تحاول الدولة المستعمرة أو الراغبة في السيطرة أن تتحكم في العقول أولاً، تمهيداً للتحكم في الموارد الاقتصادية، وتبدأ هي ذاتها بإرسال بعثات المبشرين والانثروبولوجيين والدارسين المتخصصين في اللغات المحلية، لكي تمهد للاحتلال المباشر، وللسيطرة الاقتصادية، عن طريق التعمق في فهم الشعوب المقهورة.

وتمثل العلاقة بين نمط الاستهلاك الاقتصادي والتبعية وجهاً آخر لهذه المشكلة ذاتها، وهو وجه يكتسب أهمية خاصة في المجتمعات الخليجية بالذات. فالاستهلاك الترفي المغرق في الكماليات يعبر عن وضع ثقافي خاص، لأنه يتعلق بسلم الأولويات في قيم المجتمع، وهو يؤدي مباشرة إلى زيادة تبعية هذه المجتمعات المستهلكة للبلاد التي تنتج السلع الاستهلاكية، ويؤخر أو يمنع حدوث تنمية اقتصادية معتمدة على الذات. ولكن هذه التبعية الاقتصادية تعود بدورها فتمارس تأثيرها على ثقافة المجتمع التابع، اذ تخلق فيه أنماطاً استهلاكية مقلّدة، تتأثر بالدعاية والاعلانات التي ينشرها البلد المنتج، فتنشأ رغبات جديدة وميول مصطنعة تؤدي في النهاية إلى مزيد من الاغراق في الاستهلاك، وتحوّل الكماليات السطحية إلى ضرورات لاغناء عنها.

وهكذا فإن العلاقة متبادلة بين التبعية الثقافية والتبعية الاقتصادية، ويمكن القول إن كلًا منهما تؤدي إلى الأخرى، وإن التأثير بينهما يسير في كلا الاتجاهين.

التبعية والصراع الإيديولوجي:

من الشائع القول إن التبعية، سواء على المستوى الثقافي أو الاقتصادي، ترتبط أساساً بالنظام الرأسمالي، وإن هذا النظام، بعد أن تجاوز مرحلة الاستعمار المباشر، التي لم تعد متناسبة مع أوضاع العالم منذ النصف الثاني من القرن العشرين، يعمل على الإبقاء على سيطرته في صورة أخرى، هي الإبقاء على البلاد الخاضعة له في حالة تبعية، تحول دون سيرها في طريق النمو المستقل، وتزيد من تكديس الفوائض لصالح البلد المستغل.

وقد عبرت أحدث الكتابات العربية في هذا الموضوع، أعني العدد الثاني من مجلة «قضايا فكرية» (يناير ١٩٨٦) عن هذه الفكرة بوضوح، إذ نقرأ في «المقدمة ما يلي: «هناك اختياران: إما اختيار لطريق التنمية الرأسمالية التي تفضي إلى المزيد من التبعية للتقسيم الدولي للعمل.... وإما اختيار لطريق التنمية الوطنية المستقلة المخططة الشاملة، التي تفضي إلى التحرر من هذه التبعية للتقسيم الدولي للعمل، وإلى تفجير الطاقات الإنتاجية والإبداعية في المجتمع».

هذه العبارات تفترض أمرين: الأول أن كل تنمية رأسمالية تنطوي على تبعية، وهو افتراض لا يصدق على بعض الحالات، وإن كان يصدق على الكثير منها. والاستثناء الصارخ منه هو اليابان، وربما بعض البلاد الأخرى في الشرق الأقصى، وعلى رأسها الهند. أما الافتراض الثاني فهو أنه حينما تختفي الرأسمالية وتسود الاشتراكية (وهذه الأخيرة هي في الأغلب ما ينبغي أن تُترجم إليه عبارة «التنمية الوطنية المستقلة المخططة الشاملة») فلا يمكن أن تكون هناك تبعية. وهذا بدوره افتراض غير مؤكد، إذ أننا نستطيع القول بوجود نوع من تقسيم العمل الدولي داخل المعسكر الاشتراكي (على الأقل لتوزيع أعباء التسلح الباهظة في مواجهة المعسكر الآخر) وقد تترتب على هذا التقسيم أشكال من التبعية. وبالمثل فقد شهدت مجتمعات العالم الثالث أنواعاً من التبعية الثقافية في ظل السعي إلى تحقيق الاشتراكية، تتمثل في بعض الأحزاب الماركسية التي كانت تكتفي بمحاكاة الحزب الأم في كل صغيرة وكبيرة، وتتخذ من تعليماته ومنشوراته سلطةً لا تناقش، وكان هذا واضحاً بوجه خاص في المراحل الأولى من نشوء هذه

الأحزاب، وما زالت آثاره باقية في بعض الحالات حتى اليوم.

وهكذا يمكن القول إن التبعية، إذا كانت ترتبط في جانبها الاقتصادي ارتباطاً أساسياً بالنظام الرأسمالي، مع إمكان وجود قدر من الارتباط بينها وبين حالات معينة في النظام الاشتراكي، فإنها، في جانبها الثقافي، يمكن أن ترتبط بكلا النظامين بدرجة متساوية. ومعنى ذلك أنه، مثلما أن هناك حاجة ملحة لمقاومة محاولات النظام الرأسمالي أن يشكّل العالم كله في قالبه الخاص، قالب نمط الحياة والتفكير الغربي، أو الأمريكي على وجه التحديد، فإن هناك حاجة لا تقل إلحاحاً، لدى أولئك الذين يعيشون في ظل أنظمة اشتراكية أو يكافحون من أجل انتصار الاشتراكية في بلادهم، الى تأكيد عوامل الابداع الذاتي داخل الاطار الاشتراكي، والامتناع عن المحاكاة الآلية للنظام الأقدم والأقوى. وهذا ما أدركته كثير من الأحزاب اليسارية، سواء تلك التي وصلت إلى الحكم أم تلك التي تسعى للوصول إليه. ومجمل القول إن التبعية الفكرية والثقافية مرفوضة على الدوام، أيا كان الاتجاه الايديولوجي الذي تؤدي إليه.

التبعية الثقافية ومشكلة التراث:

تؤدي بنا المناقشة السابقة إلى معالجة وجه آخر لمشكلة البعد الايديولوجي للتبعية، هو علاقتها بالتراث. وسوف أبدأ بالطرح الشائع لهذه القضية، ثم انتقل إلى مناقشتها من منظور نقدي.

فهناك رأي يزداد انتشاره في العالم العربي، وخاصة خلال العقد الأخير، يؤكد أن الرجوع إلى التراث، والعودة إلى الأصول الأولى، ويقصدون بها في الأغلب العصر الذهبي للاسلام، هو الدرع الحقيقي الذي يحمينا من كل ضروب التبعية. فإذا شئنا أن نسير حقاً في طريق الاعتماد على الذات، فلا بد لنا من أن نستلهم تراثنا ونعود إلى نمط الحياة والفكر الذي ساد لدى أسلافنا، وبهذه الطريقة وحدها نضمن لأنفسنا السير في طريق خاص بنا، غير خاضع لأي فكر دخيل. ويرى المدافعون عن هذه القضية أن أية تنمية مستقلة ومعتمدة على الذات، لا بد أن ترتكز على إنسان يؤمن بأصالته ويرتبط بجذوره ويستلهم مساره

في المستقبل من تاريخه وماضيه، وإلا كانت تنمية مقتلعة من جذورها، واضطرت إلى المحاكاة، ووقعت بالتالي في شراك التبعية.

وهناك أمران يعززان وجهة النظر هذه:

أولهما أن التجارب التي خاضتها الشعوب العربية من أجل تحقيق قدر معقول من الاعتماد على الذات، في ظل ايديولوجيات آتية من الخارج، قد وصلت كلها إلى طريق مسدود، وكان إخفاقها في بعض الأحيان مدوياً. فالرأسمالية تقودنا إلى تبعية تُحكم قبضتها علينا يوماً بعد يوم، والليبرالية، التي هي الوجه الايديولوجي المستنير للرأسمالية، قد أوصلتنا إلى التناحر والتطاحن ولم تستطع أن تحقق مشروعها، وخاصة بعد أن أطاحت بها الانقلابات العسكرية في كثير من الأقطار العربية. والسعي إلى تحقيق الاعتماد على الذات عن طريق الدعوة إلى شكل من أشكال الاشتراكية لم يحرز نجاحاً يذكر، وتوقفت معظم محاولاته وهي لا تزال في بداية الطريق. كل هذا الإخفاق راجع إلى عدم استجابة الجماهير لأسس فكرية وثقافية غريبة عنها، نابعة من ظروف غير ظروفها، وفي اطار تاريخي يختلف عن إطارها وتراثها. وعلى ذلك فإن النداء الوحيد الذي يمكن أن تتجاوب معه الجماهير، والذي يضمن حشد القوى الشعبية على أوسع نطاق من أجل السير في طريق الاعتماد على الذات، هو ذلك الذي يستثير فيها أعمق ما في ذاتها الأصيلة، ويربط مشروعها بتاريخ طويل ممتد عبر الزمان، ويكون إنماءً وتطويراً لما تكمن بذوره في داخلنا.

والأمر الثاني الذي يعزز وجهة النظر هذه، هو تلك النماذج التي جُرِّبت بالفعل، في بعض الأقطار العربية، وأحرزت نجاحاً باهراً، وتأتي على رأسها التجربة الجزائرية. فقد استطاعت هذه التجربة أن تتغلب على أخطر وأشرس أنواع الاستعمار، أعني الاستعمار الاستيطاني بكل ما يرتبط به من مصالح راسخة يصعب، بل يستحيل في معظم الأحيان، زحزحتها من مواقعها. وكان المحور الذي دار حوله الكفاح الجزائري، ونجح بفضله في حشد الجماهير في ثورة تُعد من أروع ثورات القرن العشرين، وأتاح لهذه الجماهير أن تتحمل التضحية بحياة مليون شهيد، فضلاً عن التضحيات المادية والمعنوية التي لا تقدر

بثمن - كان هذا المحور هو الأصالة الاسلامية والعربية في مواجهة محاولات طمس الهوية التي تفنن فيها الاستعمار الفرنسي طوال ما يزيد عن قرن من الزمان. وقد بدت الثورة الايرانية، في أول الأمر، نموذجاً مماثلاً بهر عدداً كبيراً من المثقفين العرب، حتى أولئك الذين لم يتجه تفكيرهم من قبل في أية وجهة إسلامية، ودفعت هؤلاء المثقفين إلى مراجعة كثير من أفكارهم السابقة، وإلى الاقتناع بأن الطريق المرتبط بالجذور الدينية والأصول التراثية قد يكون هو الطريق الوحيد الذي يضمن حشد الجماهير على أوسع نطاق ويمكّنها من تحمل التضحيات الجسيمة دون أن تنهار أو تتراجع (وإن كانت التطورات اللاحقة للثورة الايرانية جعلت معظم هؤلاء المفكرين يعودون مرة أخرى إلى مواقعهم الأصلية، وبددت الآمال التي انتعشت خلال فترة ما من السنة الأخيرة في السبعينات).

هذا هو الطرح الذي يسود في العالم العربي، وخاصة في العقد الأخير، لقضية الارتباط الوثيق بين الاعتماد على الذات وبين العودة إلى الجذور والتمسك بالأصول التاريخية والتراثية في العالم الاسلامي.

ولهذا الموقف، الذي يمكن وصفه إجمالاً بأنه سلفي، جانب سلبي هام يترتب على الجانب الايجابي السابق. ذلك لأن الاعتقاد بأن الحل الوحيد لمشكلات الانسان العربي هو العودة إلى الجذور والأصول، ترتبط به حتماً دعوة إلى الإقلال من أهمية التحديث، وربما رفضه كلية عند بعض الاتجاهات الأشد تطرفاً. فالتحديث يُنظر إليه على أنه جزء من عملية التغريب التي يتم بواسطتها انتزاع هوية المجتمع العربي الإسلامي، وهذا التغريب أبلغ دليل على اكتمال عملية التبعية الثقافية والفكرية، إذ يدفع المجتمع إلى أن يضع طبقة سطحية من القيم والعادات والأفكار المنتمية الى مجتمعات غربية غريبة عنه (لاحظ الأصل المشترك للفظي «غربي وغريب» في اللغة العربية) فوق تلك الجذور الشرقية والاسلامية التي تضرب في أعماق التاريخ، فتكون النتيجة مزيجاً غير متآلف لا يمكن أن تستند عليه نهضة أو إصلاح.

ومن جهة أخرى فان الاعتقاد بأن التحديث لا يجلب معه قيمه الخاصة هو ضرب من الوهم. فليس هناك تحديث محايد، بل إن كل عنصر من عناصره يأتي

معه بأفكاره وأخلاقه ونظرته الخاصة إلى العالم، ويفرضها على المجتمعات التي تسير في طريق التحديث، سواء شاءت أم لم تشأ.

بل إن مفهوم التحديث ذاته يفترض ضمناً نوعاً من التبعية، إذ أن معيار الحداثة هو ما حققه الغرب، أو هو مستوى الانجاز الذي تحقق في الغرب. وعلى ذلك فإن التقسيم الى تقليدي وحديث يناظر، في هذه الحالة، التضاد بين العالم الثالث والغرب، ويصبح التقليدي مرادفاً للتخلف، والحديث معادلاً للتقدم. وهذا سبب آخر يدعو إلى مقاومة الفكر التحديثي بالعودة إلى الجذور.

ويستطيع المرء أن يدرك بسهولة أن لهذا المنطق إغراءه الشديد، وأن مما يزيده انتشاراً، ذلك التردي المخيف الذي يتسم به حاضر العالم العربي، مما يزيد من استعداد الأذهان لإضفاء صورة وردية على الماضي البعيد، والاعتقاد بأن طريق المستقبل لا ينبغي أن يمرّ إلا عبر هذا الماضي، الذي به وحده تتحقق هويتنا وأصالتنا.

ومع ذلك، فإن هناك اعتراضات أساسية يمكن توجيهها إلى هذا الرأي الذي يزداد انتشاراً بمعدل هائل في واقعنا العربي المعاصر، والذي يجعل العودة الى عهد السلف الصالح، وإعادة إحياء النمط التراثي، هو الشكل الوحيد للاعتماد على الذات.

١ ـ فينبغي أن نتنبه أولاً الى أن هناك فارقاً بين العودة الى الأصول من أجل التحرير، كما حدث في حالة الثورة الجزائرية ، والعودة الى الأصول من أجل إيقاف مسيرة التاريخ وتثبيت أوضاع ظالمة جائرة، كما حدث مثلاً عند تطبيق الشريعة الاسلامية في نظام النميري أو ضياء الحق. والواقع أن الدعاة السلفيين المعاصرين يستغلون إعجاب الشعوب العربية بالدور الذي قام به التمسك بالجذور الأصيلة في تحرير بلد كالجزائر، لكي يقنعونا بأن هذه العودة الى الأصول تؤدي في كل الأحوال مثل هذه الوظيفة التحريرية ، ويسعون بذلك الى طمس الفوارق الشاسعة بين دعوتهم التي تؤدي، في نهاية المطاف، الى المزيد من التبعية، وبين الدعوة الثورية الى التمسك بالجذور في مواجهة استعمار استيطاني

شرس. وحقيقة الأمر أن دعوة العودة الى مسلك السلف الصالح، وما يرتبط بها من تركيز على الشكليات الدينية وعدم الاهتمام بمشكلات العصر، تؤدي حتماً الى استمرار التخلف، وتفتح الباب على مصراعيه أمام الغرب لكي يواصل نهبنا واستغلالنا كما يشاء، وبذلك فإن الدعوة التي زعمت في البدء أنها هي وحدها التي تتيح لنا مقاومة الغرب، وتحقيق اعتمادنا على ذاتنا، ينتهي بها الأمر الى تأكيد تبعيتنا وخضوعنا للغرب.

٢ ـ والواقع أن المقياس الحقيقي للاعتماد الناضج على الذات، هو قدرتنا على تجاوز مرحلة التمجيد المفرط للتراث التاريخي أو الشعبي، والاعتقاد بأن كل نواتجه أصيلة تحررية، الخ . . . فحين يكتمل نضجنا ونتهيأ للتخلص من التبعية الثقافية، يصبح من واجبنا أن نتخذ موقفاً نقدياً من كثير من قيم التراث والقيم الشعبية التي توصف بالأصالة، حتى لو كانت قد ساعدت بعض مجتمعاتنا على الكفاح ضد الاستعمار. ذلك لأن التحرر الحقيقي من التبعية ينبغي أن يكون تحرراً من قيود الماضي المتخلف، بقدر ما يكون تحرراً من الثقافة الدخيلة. وعندئذٍ تحتاج العقول الى صدمة توقظها من جمودها، وتفتح أعينها على حقائق العالم الذي تعيش فيه.

ومع ذلك فإن كثيراً من المثقفين يتوقفون عند مرحلة تمجيد التراث التاريخي والشعبي، ويتصورون أنها هي العلامة الحقيقية للتحرر من التبعية. ويبدو في نظرهم أن كل شيء ينبغي أن يعود الى ما كان عليه في التاريخ الماضي، وأن كل ما على الثقافة أن تفعله هو أن تستأنف مسارها القديم، وكأن كل القرون التي تفصل الحاضر عن الماضي البعيد قد سقطت من حساب التاريخ ! ولكن الواقع أنه لا شيء، في المجال البشري، يعود الى ما كان عليه، بل تتولد على الدوام حقائق جديدة ويتشكل واقع ثقافي وحضاري جديد لا بد لأي مجتمع يتخذ من الاعتماد على الذات غاية له أن يعمل حسابه.

٣ ـ وينبغي في هذا الصدد أن نشير الى مفارقة أساسية في العلاقة بين التنمية والعودة الى الجذور. ذلك لأن مجتمعات العالم الثالث تتخذ لنفسها هدفين : أولهما، وهو التمسك بالهوية القومية والجذور التاريخية، يمكن استخدامه سلاحاً

فعالاً في معركة التحرر من السيطرة الاستعمارية، والثاني، وهو التنمية، يحتاج، في الميدان الثقافي والفكري، الى قدر يزيد أو ينقص من الحداثة، والى التخلي عن كثير من التقاليد الموروثة التي اصبحت عاجزة عن مسايرة العصر. وهكذا يؤدي كل من الهدفين الى نتيجة مضادة لتلك التي يؤدي اليها الآخر. وهذه المفارقة تشكل بعداً أعمق لما يطلق عليه اسم «مشكلة الأصالة والمعاصرة». فنحن نحتاج، من جهة، الى تأكيد شخصيتنا الحضارية والتاريخية في وجه كل محاولة تُبذل لمحوها، ولكننا نحتاج، من جهة أخرى، الى اكتساب عادات التنظيم والدقة والعقلانية لكي نتقدم. وهكذا يبدو كأن التحرر الوطني يشدنا ثقافياً في ناحية، والتنمية الرشيدة تشدنا في ناحية أخرى، ويبدو أن بعض مظاهر التزمت والانغلاق على الذات ورفض المؤثرات الأجنبية، التي ربما بدت ضرورية في مرحلة تحقيق الاستقلال الوطني، تتحول الى عوائق في مرحلة السعي الى تحقيق مجتمع قادر على أن يضمن لأفراده وسائل الحياة بمستوى معقول.

٤ ـ وأخيراً، اعتقد أن قدراً كبيراً من الالتباس الذي يحيط بقضية العلاقة بين التراث والعودة الى الأصول القديمة من جهة، وبين التنمية المعتمدة على ذاتها، التي تضمن لمجتمعها مكاناً في عالم متجدد، من جهة أخرى، هذا الالتباس يمكن إزالته أو تخفيف التضاد الزائف القائم بين طرفيه اذا أدركنا أن القديم، في واقع الأمر، قديمان، والجديد جديدان.

فالقديم هو، من جهة، تراث جامد، يتعلق بأحكام ومواقف ثابتة، ظهرت ونشأت في عصر معين، ولكن يراد لها أن تسرى على كل عصر، أعني تراثاً نقلياً اتّباعياً يمتنع فيه النقد والابداع والتفكير الحر، ولا يطلب من أنصاره الا الطاعة والاستسلام.

ولكن القديم، من جهة اخرى، هو التراث الحي، المتحرك، الذي كانت له إنجازاته الرائعة في ميادين العلوم والآداب والفلسفة، وهو تراث استطاع أن يصب في نهر الثقافة الانسانية العظيم بوصفه رافداً من روافده الأساسية، ويتميز بأنه قابل للنمو والحركة، واذا بدا أنه توقف في وقت ما، فلم يكن ذلك الا لأسباب خارجية لا سلطان له عليها.

كذلك فإن الجديد هو، من ناحية، نزوع الغرب الى السيطرة على الطبيعة، وما ترتب عليه من سعي الى السيطرة على الانسان، واستخدام التفوق العلمي والتكنولوجي وسيلةً لقهر العالم عن طريق التجديد الدائم لأدوات القتل والدمار، أعني الأسلحة، وهو التوسع الاقتصادي والاستعماري لمجتمعات الغرب على حساب نمو العالم الثالث كله، وهو الاستعلاء الأوروبي والاتجاه الى صبغ العالم بصبغة الثقافة الغربية المهيمنة.

ولكن الجديد هو، من ناحية أخرى، اتباع المنهج العلمي الموضوعي، وهو العقلانية والسعي الى معرفة الحقيقة وقوانين الطبيعة والتاريخ، وهو الديمقراطية وحرية المعارضة والنقد والتعبير. وهذا هو التراث العلمي والعقلي الذي أضافته الثقافة الغربية الى تيار الحضارة الانسانية، في الوقت نفسه الذي كان فيه الغرب يسعى الى استغلال العالم كله عن طريق الاستعمار الغاشم بفضل تكنولوجيته المتفوقة.

والواقع أننا نميل دائماً الى الخلط بين نوعي القديم، مع أن في أحدهما يكمن تحررنا وفي الآخر جمودنا وتخلفنا. كذلك نميل الى الخلط بين نوعي الجديد، فتصور أن العلم الغربي والسعي الى كشف حقائق الطبيعة والانسان لا ينفصل عن السيطرة الغربية وإذلال الشعوب واستغلالها، وأن علينا ان ننظر بحذر شديد الى ذلك العلم والى الأسس التي يرتكز عليها اذا شئنا أن نحقق أهدافنا في التحرر من الاستعمار والاستغلال. ولكن الواقع أن المرء يستطيع بكل سهولة أن يتصور علماً متقدماً يُستخدم بطريقة مخالفة تماماً لتلك التي استخدم بها العقل الاوروبي علمه في العصر الحديث من أجل اختراع المدفع واستخدام البارود في القتل والدمار (بعد أن كان الصينيون يقتصرون على استخدامه قبل أوروبا، في الاحتفالات والمهرجانات وأداء الشعائر والطقوس).

وهكذا فإننا لو تنبهنا جيداً الى نوعي القديم ، ونوعي الجديد، وتجنبنا الخلط بينهما، لأسهم ذلك بدور ايجابي هام في التوصل الى الوضع الصحيح لمشكلة التراث من حيث علاقته بأهدافنا العصرية في النمو المستقل المعتمد على الذات.

حدود الاعتماد على الذات، في الميدان الثقافي :

يشهد العالم، في أيامنا هذه، بداية عصر جديد يحتم علينا القيام باعادة نظر شاملة لمفاهيمنا السابقة عن الاستقلال والتبعية في الميدان الثقافي. وعلى الرغم من أننا ما زلنا نمر بالمراحل الأولى لهذا العصر الجديد الذي لم يتكشف بعد من نتائجه الا القليل، فليس من الصعب أن ندرك الاتجاه العام الذي سيسير فيه هذا العصر : ذلك لأن ثورة الاتصالات، وسهولة إتاحة المعلومات على نطاق الكوكب الأرضي كله، واستخدام أقمار الاتصالات التي تنقل ثقافات المجتمعات ذات الامكانات الاقتصادية والتكنولوجية الواسعة الى كل ركن من أركان الأرض، كل ذلك لا بد ان يترتب عليه انتشار ما يمكن أن نسميه « بالثقافة العالمية » على حساب الثقافات المحلية.

هذه الثقافة العالمية تعمل في اتجاهين : أولهما اتجاه التوحيد وكسر الحواجز وإحكام الترابط ونشر المعلومات والأفكار والنواتج الثقافية من فنون وآداب على نطاق لم يكن أحد يحلم به في أي عصر مضى. اما الثاني فهو الاتجاه الى القضاء على التنوع الثقافي الذي كان رصيداً ايجابياً هائلاً للبشرية طوال تاريخها السابق. وهكذا فإن أحد الاتجاهين يؤدي الى إثراء التجربة الثقافية الانسانية بمعنى ما، والثاني يؤدي الى إفقارها بمعنى آخر. فالأمر المؤكد أن إتاحة الأفكار العصرية والأعمال الفنية والأدبية الكبرى التي تعجز عن تقديمها المجتمعات الفقيرة، وتوفيرها للبشر في مختلف أنحاء الأرض عن طريق قنوات تلفزيونية تستقبل البرامج من أي مكان في العالم، مثلاً، يُعد قفزة هائلة الى الأمام للروح البشرية أينما كانت. ولكن هذه القفزة الهائلة ستتم على حساب تلك الروافد التي كانت تأتي من الهند والصين والعالم العربي وامريكا اللاتينية، وتُكسب العقل الانساني تجارب ثرية متنوعة. أي أن الانتشار سيتحقق على حساب التعدد والتنوع، وسيزداد بالتدريج تعرُّض العقل البشري للنواتج الثقافية التي تقدمها المجتمعات القادرة : مسلسل تلفزيوني واحد مثلاً يشاهده العالم بأكمله ويتابع أحداثه يوماً بيوم، ومن خلاله يتشبع الفقراء والمضطهدون والمستغلون، في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بالقيم الفكرية التي تفرزها تلك المجتمعات التي ارتقت على

حسابها، ويتغلغل فيهم، دون ان يشعروا، الاعجاب بنمط حياة تلك المجتمعات وأسلوب تعاملها وأزيائها وطريقة تفكيرها. والنتيجة الحتمية لذلك هي التآكل التدريجي للتعددية الثقافية في العالم، وظهور أشكال جديدة من التبعية الثقافية لمركز أو محور واحد.

ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في أن كثيراً من هذه النواتج الثقافية العالمية تتسم بقدر كبير من الإتقان، وتصل الى مستوى تعجز عنه إمكانات معظم الثقافات المحلية. فهل يكون الحل في رفضها والاكتفاء بالنواتج المحلية ؟ اننا نستطيع أن نقوم بهذا التنازل في ميدان الاقتصاد تحقيقاً لمزيد من الاعتماد على الذات، فنكتفي بالسلعة المحلية حتى لو كانت جودتها أقل الى حد ما من السلعة المستوردة، ولكن هل هذا ممكن في ميدان الثقافة؟ واذا لم يكن ممكناً ، أليس معنى ذلك أن المسار الذي ستتخذه الثقافة العالمية، ليس فقط في نواتجها العادية الشديدة الاغراء، بل أيضاً في نواتجها الراقية، سوف يزيد من حدة اغتراب الانسان في بلاد العالم الثالث، ويجعل الاعتماد على الذات في الميدان الثقافي امراً تتزايد صعوبته ، وربما في أحيان كثيرة، أمراً غير مرغوب فيه ؟

الحوار مع الدكتور

فؤاد زكريا

رئيس الجلسة الدكتور رمزي زكي

الدكتور رمزي زكي :

شكراً للدكتور فؤاد على هذه المحاضرة القيمة؛ وعلى هذا العرض الطيب لمختلف الأفكار والمقولات والقضايا التي أثارها. والآن يحين موعدنا للحوار معه. ولكن اسمحوا لي قبل أن نبدأ المناقشة أن أشير فقط الى رؤوس الموضوعات التي أشار اليها في هذه المحاضرة. في بداية محاضرته أشار الدكتور فؤاد الى أن هناك تحولاً قد حدث في السنوات الأخيرة من أحلام التحرر السياسي الى التنبه على واقع التبعية والسعي نحو مفاهيم جديدة، تتلمس الواقع الأليم، الذي تعايشه هذه البلدان، وخاصة بعد الاستقلال. وبعد ذلك تعرض لمفهوم الثقافة وعرض أمامنا ثلاثة مفاهيم أساسية للثقافة. المفهوم الأول، وهو المفهوم الأنثروبولوجي الواسع الذي يميز بين الانسان والحيوان، والمفهوم الثاني الضيق المستخدم في العلم التاريخي، الذي يميز حضارة عن أخرى، ثم أخيراً أشار الى المفهوم الأضيق؛ وهو الذي يقصر الثقافة على الانتاج الفكري والعلمي والفني الرفيع، والذي يميز بين أفراد وأفراد في المجتمع الواحد. وبعد ذلك انتقل بنا الى مفهوم التبعية في المجالين الاقتصادي والثقافي، وعناصر الاتفاق والاختلاف فيها. وأشار الى أن التبعية الثقافية تعني في النهاية أن تحل ثقافة محل ثقافة أخرى. وفي هذا الخصوص تكلم عن العلاقة القائمة بين التبعية الاقتصادية والتبعية الثقافية، وقال أنهما غير متلازمتين دائماً. وتعرض لسؤال قال فيه أيهما يسبق الآخر: هل التبعية الاقتصادية تسبق التبعية الثقافية أم العكس ؟ وهنا أشار الى احتمال وجود الأمرين معاً. ثم بعد ذلك تعرض لموضوع ارتباط التبعية بالأيديولوجية وبين أن أخطر أشكال التبعية هي تلك التي تتم في ظل أيديولوجية النظام الرأسمالي. وبعد ذلك، تعرض لقضية التبعية وعلاقتها بالتراث والطريق نحو الاعتماد على الذات. وهنا أشار الى الاتجاهات التي ترفض مفاهيم التحديث والعودة الى التراث كاستراتيجية بديلة نحو الاعتماد على الذات. وأشار الى كثير من الملاحظات التي ترد على هذه الاتجاهات.

وأخيراً تعرض للحدود التي يمكن فيها الاعتماد على الذات في مجال الثقافة؛ وأشار الى أن هنالك حدوداً في هذا الخصوص، بسبب ثورة الاتصالات والمعلومات ووجود ما يمكن أن يسمى بالثقافة العالمية التي أصبح لها تأثير متنامٍ يوماً بعد آخر على الثقافات المحلية. وفي نهاية محاضرته أشار الى ما يتهدد الثقافات الوطنية المحلية، بما تحمله من خصائص، من خطر الذوبان تحت تأثير هذه الثقافة العالمية. هذه هي، حسبما استطعت أن أسجل، العناوين الرئيسية في محاضرة الدكتور فؤاد، وأعتقد أنها بهذا الشكل تضع أمامنا أرضية خصبة للنقاش والحوار معه، ونبدأ الآن المناقشة، والكلمة لكم الآن.

د. علي عتيقة ـ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك):

لقد سارعت بالتحدث، لأني كنت أتابع المحاضرة النفيسة التي أتحفنا بها الدكتور فؤاد بشغف شديد، ولدي ملاحظتان وسؤالان. الملاحظة الأولى، هي أنني لا أتصور وجود تبعية ثقافية بدون تبعية اقتصادية. وأعتقد أنه في اليابان قد تلاحظ الأجيال القديمة بعض السلبيات على الأجيال الجديدة، وهذا حاصل في جميع المجتمعات، ولكن مع ذلك نجد أن الشاب الياباني لا يزال يعتمد على الثقافة اليابانية، سواء في لغته أو في أدبه وفي حياته. ولذلك أعتقد أن اليابان تعتمد ذاتياً على ثقافتها أولاً وقبل كل شيء. ومع ذلك فإن الاعتماد الثقافي لا بد أن يتبعه الاعتماد الاقتصادي. هذه الملاحظة أبديها لسماع رأي المحاضر إذا كان لا يزال متمسكاً برأيه بأنه من الممكن أن تكون هنالك تبعية ثقافية دون أن تكون هنالك تبعية اقتصادية. والملاحظة الثانية حول مسألة العلاقة بين التبعية والأيديولوجية. ألا يعتقد السيد المحاضر بأن الهيمنة السياسية هي التي تفرض التبعية؟ وهذه الهيمنة يمكن أن تكون في النظام الرأسمالي كما يمكن أن تكون في النظام الاشتراكي معاً؛ وبالتالي كيف يمكن أن نقتنع بأن التبعية في النظام الرأسمالي عملية حتمية بينما في النظام الاشتراكي قد تكون أولا تكون؟ في تصوري أن الهيمنة السياسية هي التي تفرض التبعية الثقافية.

أما بخصوص الأسئلة، ألا يرى الدكتور فؤاد زكريا بأن تجارب العالم العربي قد أساءت الى كل الأنظمة، وبالتالي هل يمكن أن نحكم بأن التجارب قد أكدت فشلنا في هذا أو ذاك؟ أعتقد أن العالم العربي، وكثيراً من العالم النامي، قد أساء الى النظام الليبرالي لأنه لم يطبقه كما هو مطبق عند من نريد أن نقلدهم. فقد أخذنا مساوىء الليبرالية وتركنا حسناتها وكذلك الحال بالنسبة للاشتراكية، وأيضاً حتى لقيمنا الاسلامية فيما يخص نظام الحكم والاقتصاد. لذا ففي اعتقادي أن التطبيق هو المحك؛ ولا يجوز

بأن نحكم بنجاح أو فشل التجربة ما لم نتأكد بأن تطبيقها كان سلبياً كما ينبغي. سؤالي الآخر هو: هل ما سمي في التاريخ العربي المعاصر باليقظة العربية كانت في رأي المحاضر يقظة أم نكسة الى الوراء ؛ من حيث التبعية الثقافية ثم الاقتصادية ؟ ألا يمكن أن نعتقد بأن الطريقة التي نهض بها العالم العربي في أواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالي وتحالفه مع الغرب لتحطيم الدولة العثمانية هي التي جرت علينا التبعية التي عانينا منها فيما بعد، ولا زلنا نعاني منها، وأن فئة المتعلمين الذين احتكوا بالغرب أولاً هم الذين يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية في جر العالم العربي الى هذا النوع من التبعية؛ دون أن يعودوا الى التراث بما فيه الكفاية ويختاروا منه ما هو صالح، كما ذكر السيد المحاضر ؟ وشكراً.

د. فؤاد زكريا :

أشكر الأخ الكريم الدكتور علي عتيقة على هذه الملاحظات القيمة. وفي الواقع يبدو لي أننا متفقان أكثر مما نحن مختلفان كما يبدو في الوهلة الأولى. ربما تكون هناك بعض الحالات التي قد تدعم مواقف معينة ، مثلاً كما في مسألة هل هناك تبعية ثقافية بدون تبعية اقتصادية. وفي تصوري لدينا تجربة هامة في مصر، وأعتقد أنها تكررت في بلاد كثيرة، حيث خرجت فرنسا من مصر منذ عهد نابليون؛ ومع ذلك فقد بقي التأثير الفرنسي أقوى بكثير من التأثير الانجليزي، حيث نجد الكثير من الأفراد والعائلات تحاول التشبه بالفرنسيين في سلوكهم وعاداتهم ولغتهم ويدخلون الكثير من الكلمات الفرنسية في أحاديثهم للاشارة الى ثقافتهم ومكانتهم. لذلك فبالرغم من الاحتلال الانجليزي واستغلاله الاقتصادي لمصر ظل تأثير الثقافة الفرنسية هو الأقوى. ومن هنا كان يقال بأن مسؤولية فرنسا على العقول وبريطانيا على الأرض والاقتصاد. وهناك أمثلة أخرى فقد كانت الثقافة الفرنسية مسيطرة الى حد كبير على بلاط روسيا القيصرية وعلى تفكير أبناء الذوات في روسيا آنذاك؛ دون أن يكون ذلك مصحوباً بسيطرة أو تبعية اقتصادية أيضاً.

موضوع أن الهيمنة السياسية هي التي تخلق التبعية الثقافية؛ فأنا أتفق في ذلك مع الأخ الكريم. وأنا عندما ذكرت أن التبعية قد يكون لها وجود في النظام الاشتراكي كنت أتوقع أن يأتيني الاعتراض من الطرف الآخر الذي يقول كيف تقول إن هناك تبعية في ظل الاشتراكية ؟ أيضاً أنا أتفق معك على أن التجارب التي طبقت في العالم العربي قد أساءت حقيقة الى جميع الأنظمة ؛ وقد سمعت تعليقاً في مكان ما يقول، بأن

النظام يكون ممتازاً ولكن بمجرد دخوله حدود دولة عربية يفسد. وهذا قد يكون إفراطاً في التشاؤم. ولكني أتفق معك على أن هذه التجارب لم تأخذ وقتها وأننا حكمنا عليها بالفشل حكماً متسرعاً. وهنا أحب أن أشير الى أنني عندما ذكرت ذلك لم أكن متبنياً له وإنما ذكرته كجزء من الحجة التي تدعو الى الرجوع الى التراث باعتباره السبيل الوحيد للانقاذ؛ وأن التجارب الأخرى قد فشلت وبالتالي فأنا كنت أعرض حجة الآخرين.

أما مسألة ما إذا كانت اليقظة العربية يقظة فعلاً أم نكسة؛ ففي تصوري أن تعريف أي فترة، بهذا أو ذاك، لا بد وأن يكون بالقياس بما كان موجوداً قبلها. لذلك فعندما نقيسها نحن الآن بما كنا نتمنى أن يكون قد حدث الآن فلربما نجد فيها نواقص كثيرة. ولكن المهم أن نقارن ما فعله رواد النهضة هؤلاء بما كان موجوداً قبلهم، أي ماذا كان المستوى الحضاري والفكري لتلك الشعوب قبل أن يظهر فيها مجموعة هؤلاء الرواد الذين نتقدهم أمثال الطهطاوي، ومحمد عبده، والأفغاني.. الخ. ولكن أياً كانت انتقاداتنا لهم فيجب ان يكون حكمنا عليهم، إذا أردنا أن يكون منصفاً، من خلال النظر الى أوضاعنا قبلهم، وكيف أصبحت بعدهم، وإذا قارنا في هذا الإطار فإننا سوف نجد أن هؤلاء الناس، بكل عيوبهم، قد تمكنوا من دفع مجتمعاتهم دفعة ايجابية نحو الامام وهذا هو ما أميل اليه.

د. مجيد مسعود ـ المعهد العربي للتخطيط :

شكراً للسيد الرئيس، وتحية تقدير واعتزاز الى أستاذي الفاضل الدكتور فؤاد زكريا. لقد فهمت من عرض أستاذنا المحاضر في البداية بأنه قد وضع مفهوم الاستقلال مقابل نقيضه وهو الاستعمار، كما وضع التبعية كاستمرارية لمفهوم الاستعمار بشكله الجديد، ووضع مقابل ذلك الاعتماد على الذات. أنا في الحقيقة لم أستطع أن أفهم، أو أقتنع، بأننا نستطيع أن نضع علامة المساواة في التبعية بين دول تعاونت مع المعسكر الاشتراكي في واقعنا العربي وأخرى تعاونت مع الغرب. ويا حبذا لو وجدت الأدلة لذلك. ففي ضوء الأرقام التي لديّ فإن حوالى ٢,١٪ من مجموع تجارتنا مع العالم الخارجي هي مع الدول الاشتراكية، وبالطبع كانت أكثرها في فترة الستينات، ولكن بهذا الرقم الضئيل أقيم السد العالي وسد الفرات وأقيمت مصانع للحديد وعشرات المصانع هنا وهناك ومعاهد للتدريب... الخ. بهذا الشكل فأنا لا أجد مظاهر للتبعية وهي أن يستنزف البلد ويسلب فائضه الاقتصادي الى البلد المهيمن. فإذا كان في تصور أستاذنا الكبير أن ما حصل في بعض البلدان الاشتراكية الآن تبعية؛ فأنا

من معايشتي هناك ومن قراءاتي، فإن الذي أعرفه هو عكس هذا. حيث نجد أن النفط الخام يأتي ليس من تشيكوسلوفاكيا الى الاتحاد السوفياتي وإنما العكس، الحديد الخام لا يأتي من ألمانيا الديمقراطية الى الاتحاد السوفياتي وإنما العكس. . . الخ، وأن أعقد الصناعات المتطورة تقام في هذه الدول وتزود الاتحاد السوفياتي وتساعده في هذا المجال، وهو بدوره يساعدها في مجالات أخرى. لذلك فهناك تعاون ومشاركة والعمل من أجل مصلحة مشتركة بين المجموعة الاشتراكية، وأيضاً مع الدول الأخرى، سواء العربية أو غيرها، بنفس الروح. والناحية الثانية أشار الدكتور فؤاد الى أن هناك بعض القوى الاشتراكية في الوطن العربي تابعة فكرياً للاتحاد السوفياتي. وفي اعتقادي أن النظرية الاشتراكية مقرونة باسم مؤسسها وهو كارل ماركس ورفيقه انجلس، وكلاهما ليسا من الاتحاد السوفياتي، البلد الأكبر والأقوى في الاشتراكية. ولذلك فإنه بهذا المفهوم يمكن اتهام روسيا بأنها تابعة فكرياً لألمانيا منبع هذا الفكر الاشتراكي. وفي اعتقادي هناك فكر يوحد كل هؤلاء الناس ويحدد لهم الاتجاه ولكن يظل هناك عام وخاص. ففي العام هناك اتفاق بأن يقفوا معاً أمام عدو مشترك، وفي الخصوصيات لكل بلد أسلوبه وحضارته ومن هنا في تصوري ليس هناك، في الواقع العملي المعاش، ما يبرر القول بوجود تبعية.

أيضاً عندما نتكلم عن واقعنا العربي نتكلم وكأن المجتمع العربي مجتمع متجانس، وكلنا ضد التبعية وكلنا مقهورون. . . الخ. وفي اعتقادي صحيح أن الاستعمار كان يسعى لسحق الشعب بكامله، كما في الجزائر، بما فيه القوى البرجوازية ولكن في وضع التبعية فإن الأمر مختلف. فلا توجد قوى عسكرية أجنبية، ولكن هناك من يرضى لمصلحته الشخصية التعاون مع هذه القوى الخارجية، ويصير مسهلاً وممهداً لرأس المال الأجنبي لكي يمتص فائض هذه البلدان على حساب قوت شعبه. ومن هنا يجب أن نفرق الآن لأن هناك من يرغب بهذه التبعية ويرضاها ويعتبرها مفيدة له ويتعاون معها وهناك من يعارض ذلك. نقطة أخيرة حول المثال الجزائري فقد عشت في الجزائر وما لمسته هو، رغم احترامي لديننا الاسلامي، فإن مفهوم الجزائريين للدين يختلف عن فهمنا له في المشرق. فقد كانت هناك ١٣٢ سنة من السحق الاستعماري للشعب الجزائري وتحطيم لغته العربية وقد قام بتحريك الشعب الشباب المثقف الذي لم يكن بامكانهم المخاطبة بلغتهم العربية ولم يكونوا يعلمون بالقومية العربية، لأنها لم يكن لها صدى. ولذلك نادوا بالاسلام لأنهم كانوا متمسكين به وكان متمسكاً بهم. أيضاً هناك تنوع في الشعب الجزائري فهناك مثلاً البربر، ويطالبون باستحداث قومية لهم وثقافة مستقلة، ولذلك وضع الاسلام كموحد لهذا الشعب الجزائري، واللغة العربية وقتذاك

كانت غير قادرة على تحريك كل الشعب. أما حول قدرة الدين الاسلامي على التحريك وعجز غيره من الأفكار فأعتقد كلنا نعرف ان أحداث دكتور مصدق في ايران لم يحركها الفكر الديني، وأن ما حرك الجماهير العراقية بعد سقوط الملكية لم يكن الفكر الديني، وكذلك فإن خطاباً واحداً من عبد الناصر كان يحرك الساحة العربية، في الوقت الذي كان فيه من يتاجرون في الدين في مصر مقهورين، وشكراً.

د. فؤاد زكريا :

إن مجموعة الأسئلة التي أثارها الدكتور مجيد، أعتبرها بمثابة إضافة أبعاد جديدة لهذه المحاضرة. وإذا بدأت بالنقطة الأخيرة الخاصة بملاحظته عن الجزائر فأنا أيضاً كنت أعترض على هذا المنطق. وقد عرضت الفكرة لكي أنقدها فيما بعد، لذلك أتصور أن ما يقال بأن هذه هي الطريقة الوحيدة لتحريك الجماهير، فأنا أيضاً أنتقده وأعتقد أن التقييم الحاسم ليس فقط ما تفضلت به بالنسبة لظروف الجزائر الخاصة، وإنما أنا أضيف اليه شيئاً آخر، وهو ما الذي حدث بعد الثورة؟ أي هل الرجوع الى الأصول أفاد الجزائر أم لا فيما بعد مرحلة التخلص من الاستعمار؟ عندما انتقلنا الى مرحلة البناء أعتقد كلنا متفقون على أن الآمال التي كانت معقودة خاب منها الكثير، وأن مرحلة البناء أصعب بكثير من مرحلة مقاومة المستعمر. وهذا أيضاً يمكن أن يعتبر رداً حاسماً على هذا النوع من التفكير لأن نفس أسس التفكير لمقاومة الاستعمار قد لا تفيد كثيراً في مرحلة البناء والتطور. وبالنسبة لبقية النقاط، في الواقع فيما يتعلق بوجود أو عدم وجود تبعية بين الدول الاشتراكية فقد قلت بأني لا أجزم بذلك؛ وإنما طرحتها كفرض لأن بعض الناس يقولون أن حركات التمرد التي حدثت في بعض الأقطار الاشتراكية كما في المجر عام ١٩٥٦ وفي تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ومرتين في ألمانيا الشرقية يعزونها الى أن هنالك عبأ أثقل من اللازم على هذه البلاد فيما يخص مواجهة المعسكر الآخر، وخاصة موضوع التسلح. وأنا لا أجزم بصحة هذا الكلام وإنما طرحته مجرد طرح. ولكن أنا لم أكن أتكلم على الاطلاق عن النقطة التي ذكرتها فيما يتعلق بأوضاعنا عندما كنا متعاونين مع البلاد الاشتراكية لأن هذه مسألة أنا لا أجادل فيها ولا أعترض عليها. فحديثي كان حول العلاقة بين منظومة المعسكر الاشتراكي. وتساؤلي كان : هل من الممكن أن نتصور أي شكل من أشكال التبعية بمعنى آخر غير الموجود في الرأسمالية بين الدول الاشتراكية؟ أما تبعية الأحزاب الفكرية فأعتقد أيضاً أننا نستطيع أن نميز بين حزب اشتراكي مثلاً في بلد مثل فيتنام

يستطيع ان يكيف نفسه وفق أوضاع البلد ويخاطب الناس باللغة التي يفهمونها ويتجاوبون معها، وله من المرونة ما يمكنه أن يختط لنفسه نظرية، وبين الكثير من الأحزاب الماركسية العربية التي لا نفهم أحياناً حتى الجمل والتعابير التي يستخدمونها في أطروحاتهم وحواراتهم لأنها في الغالب تكون أكلشيهات وقوالب قالها الرفيق فلان أو غيره، دون أن تكون لهذه الأحزاب المقدرة على تشكيل نظرية وتوجه خاص بها. لذلك فإن ما قصدته هو السؤال عن إمكان وجود نوع من التبعية الفكرية في اطار الأيديولوجية الاشتراكية .

أ. عبد المحسن تقي مظفر ـ شركة الاستثمارات الخارجية الكويتية :

ليس من السهل بالنسبة لي الدخول في مجادلة مع أستاذنا الفاضل الدكتور فؤاد زكريا بفكره وتجربته، ولكن استناداً الى مبدأ حرية الرأي وحرية التعبير عن هذا الرأي سوف أسمح لنفسي بإبداء بعض الملاحظات، وإن سبقني الى بعضها من سبقونا في الحديث. أولاً أنا أتفق مع الأخ الدكتور عتيقة حول عدم امكانية وجود تبعية ثقافية لا تصحبها تبعية اقتصادية. ففي تصوري أن مثال اليابان الذي ضربه الدكتور فؤاد فيه تبسيط شديد للأمور للعلاقة بين اليابان وأمريكا، لأن اليابان في نظري عبارة عن بلد تابع كلياً للولايات المتحدة، ليس فقط ثقافياً وإنما أيضاً اقتصادياً، لأن كل البهرجة الاقتصادية اليابانية هي بفعل شركات أمريكية ضخمة بدأت الاستثمار باليابان، ولا زالت هذه العلاقة موجودة. أيضاً في تصوري، رغم أن الدكتور قد دافع لاحقاً في رده على الدكتور مجيد عن كلامه بأنه كان يعرض أفكار الآخرين، إلا أن ما ذكره كان فيه بعض التجني على التجربة الاشتراكية، ومحاولة تطبيقها في البلاد العربية، خاصة عندما أشار الى أن الأحزاب الاشتراكية العربية كانت تبدأ اجتماعاتها وتنهيها بهتاف للاتحاد السوفياتي. وأعتقد أن في هذا محاولة تصوير غير دقيقة لحقيقة الأمور. في تصوري أن الحكم على التجربة الاشتراكية في البلاد العربية كان حكماً متسرعاً، سواء من قبل الدكتور فؤاد نفسه أو ممن ذكر أنه يستعرض افكارهم، وذلك لأنه، أولا لقصر الفترة الزمنية للتجربة، وثانياً الاستيعاب لم يكن كافياً، وثالثاً لأن التجربة نفسها واجهت حرباً شرسة من قبل الدول الاستعمارية الكبرى لاعتبارها محاولة للتخلص من السيطرة الاستعمارية. والدليل العملي على ذلك هو أن هذه الدول بعد أن انتكست فيها التجربة الاشتراكية لم تعد الى نظام آخر أفضل منه وإنما عادت وتمادت في الانفتاح على العالم الغربي.

أيضاً حول الاشارة الى التجربة الجزائرية، وبأنها استندت على الدين فأنا أتفق مع الدكتور مجيد، بأن الوضع لم يكن بهذا الشكل. لقد كان السند الأساسي للثورة الجزائرية المرحوم الرئيس جمال عبد الناصر. وعندما أتت فرنسا لتنتقم من الثورة الجزائرية ضربت عبد الناصر في حرب السويس عام ١٩٥٦، ولم تضرب دعاة وحماة الاسلام. ولذلك لم يكن للفكر الاسلامي كفكر دور أساسي في الثورة الجزائرية ولكن، كما ذكر الدكتور مجيد، فإن حماة الثورة استندوا الى الاسلام كعنصر موحد لأمة فيها أكثر من عنصر. كما أن الثورة الايرانية لم تستند الى الدين في اعتقادي ذلك لأنه رغم هيمنة رجال الدين فيها إلا أن هنالك كانت قوى وطنية أخرى تناضل منذ الخمسينات وشاركت في الثورة الايرانية. ولكن للأسف تم في النهاية استقطاب الثورة من قبل رجال الدين وحصل لها نوع من الاجهاض.

أخيراً لو افترضنا بأن الاسلام يصلح كدعامة أساسية لاتجاه وطني مستقل فماذا عن الدول الأخرى غير الاسلامية، كالصين والهند وأمريكا اللاتينية ؟ في اعتقادي أن الدين في حد ذاته لا يعتبر عنصراً كافياً لتحريك الوطن تجاه الاستقلال وفك الارتباط بالاستعمار الغربي. وشكراً.

د. فؤاد زكريا :

الحقيقة معظم الملاحظات التي تفضل بها الأخ ليست موجهة إليّ أنا شخصياً. وكنت أتمنى لو بدأها، خاصة الملاحظتين الأخيرتين بخصوص الثورتين الجزائرية والايرانية، بأن يقول لي بأنه يثني على كلامي حولها أو يكمل نقدي لهذا الاتجاه بكذا وكذا. ذلك لأن الطريقة التي طرح بها الملاحظات توحي وكأنما كنت أدافع عن فكرة أنه لا يمكن أن تقوم ثورة في هذه المنطقة إلا من خلال الاسلام. أنا أعود وأكرر مرة أخرى بأنني كنت فقط أعرض وجهة نظر الآخرين التي سأنتقدها فيما بعد، وفعلاً وجهت اليها انتقادات كثيرة، وبالتالي أعتبر أن ما تفضل به في هاتين النقطتين هو تكملة واضافة الى الانتقادات التي تمثل موقفي الأصلي وليس العكس. وأعتقد أن هناك سوء تفاهم فيما يتعلق بمسألة الأحزاب الاشتراكية في البلاد العربية. لو قلت مثلاً إن في الاتحاد الاشتراكي المصري كانت الاجتماعات تبدأ وتنتهي بالهتاف للاتحاد السوفياتي أكون غير مدرك لما أقول. وقد لا يصح ما ذكرته. ولكن أنا كنت أتحدث عن الأحزاب الماركسية العربية وأقصد بذلك بعض الأحزاب الشيوعية العربية التي كانت تعقد أحياناً اجتماعاتها سراً لأنها ممنوعة قانوناً وفي هذه الاجتماعات السرية كانت

الأمور تدور بهذا الشكل. ولم يكن هناك فيما قلته أية اشارة للتجربة الاشتراكية التي قام بها عبد الناصر مثلاً. وليس الاتحاد الاشتراكي هو المقصود باشارتي هذه على الاطلاق. كل ما أردت أن أقوله هو أن الكثير من الأحزاب التي تعتنق الأيديولوجية الماركسية في العالم العربي وفي العالم الثالث تخضع لشكل من أشكال التبعية من حيث أنها أحزاب غير مبدعة وغير خلاقة، وأن جهدها كله مبني على تكرار القوالب التي تستمد من مصادر خارجية، ولم يكن الحديث يتعلق بتجربة الاتحاد الاشتراكي في مصر أو بعض البلاد العربية الأخرى.

أخيراً تبقى مسألة اليابان، التي اعتبرها المتحدث تابعة لأمريكا اقتصادياً وثقافياً وأعتقد هنا حكم قد نختلف عليه لأنه بالفعل تشكل اليابان اليوم، من الناحية الاقتصادية على الأقل، « صداعاً » لأمريكا التي ما زالت تحتار في كيفية مواجهة غزو السلع اليابانية للسوق الأمريكية. صحيح هنالك بعض رؤوس الأموال المشتركة. لكن أعتقد أن اليابان كقوة اقتصادية دولة قائمة بذاتها، وربما وضع التنافس أقرب بينهما من وضع التبعية. وعلى أية حال أقول للدكتور علي عتيقة إنني لم أكتف بمثال اليابان وإنما ضربت أيضاً أمثلة أخرى، تكون فيها تبعية ثقافية دون أن تكون مقرونة بتبعية اقتصادية.

د. باسم سرحان ـ جامعة الكويت :

بداية أضيف الى ما سبقني به الأخوة من ثناء على هذه المحاضرة القيمة والعميقة تحليلياً، من حيث بعد النظر لظاهرة التبعية أو الاعتماد على الذات ثقافياً. أعتقد أن الدكتور فؤاد قد طرق نقطة مهمة قد تكون عصب محاضرته، وهو واضح كانسان وطني وقومي في تعاطفه مع الثقافة الوطنية والقومية لكل شعب من الشعوب. ولكن واضح أيضاً أنه يشعر الى حد ما بهجمة ما يعرف بالثقافة العالمية وخاصة الرأسمالية الأمريكية وأنا أوافقه بأن هنالك هجمة ؛ وأن هنالك ثقافة عالمية واحدة تتكون وعمادها أساساً العلم والتطبيق التكنولوجي للعلم ثم الانتاج الفكري والبحثي في جميع المجالات والتي حاز عليه الغرب ونحن نأخذ منه. إن هذا فعلاً يشكل خطراً كبيراً للثقافة الوطنية وبالتالي لا أعتقد أن العودة الى التراث تمثل حلاً، لأنه ماذا نجني من تركنا كل هذه العلوم والأبحاث في الذرة وعلم الطبيعة... الخ، والعودة الى تراث بسيط في مكوناته ومحتوياته، وإن كان عزيزاً علينا كتراث لنا تاريخياً وروحياً. ومن هنا فإن سؤالي الى الدكتور فؤاد هو : إذا كانت الثقافات الوطنية المختلفة في حالة دفاع

شديد، ففي رأيك على أية جبهة يمكنها أن تصمد في ظل ثقافة عالمية؛ علماً بأن هذه البلدان ضعيفة فكراً وانتاجاً؟ وشكراً.

أ. حسن الحاج ـ المعهد العربي للتخطيط :

لدي نقطتان، الأولى أجد نفسي مختلفاً مع أستاذنا المحاضر في التعريف الأول لكلمة الثقافة. فقد ذكر في هذا التعريف بأن الثقافة هي كل ما يضيفه الانسان الى الطبيعة أو الى ما تلقاه منها. وأعتقد أن كلمة يضيف هنا خطيرة، لأن الانسان لا يضيف شيئاً الى الطبيعة وإنما يطور ما هو أصلاً موجود فيها. الملاحظة الثانية، وهي سؤال، ما رأي السيد المحاضر إذا عرفنا الثقافة بأنها علم وعمل بمقتضى العلم كتعريف شامل ؟

د. حسن عبد الحميد ـ كلية الآداب ـ جامعة الكويت :

توجد لدي مجموعة ملاحظات، تمثل في مجملها قراءة للموضوع، لكني سوف اختصرها . وملاحظتي الأولى حول ما ذكر بشأن الدول التي كانت تحت نير الاستعمار والتي اكتشفت بعد استقلالها انها وقعت في قيد التبعية. وأعتقد أن السبب الرئيسي لذلك هو عدم الوعي السياسي للقائمين على هذه البلاد لأن العلاقة قد حددت منذ القرن التاسع عشر وهو قرن الاستعمار حيث أصبحت الرأسمالية الغربية رأسمالية احتكارية استعمارية، واستعمرت حوالى ٨٥٪ من قارتي آسيا وأفريقيا، وهذه الدول ليست متبهة الى التطور الاستعماري. لقد أصبح الأمر بالنسبة للقوى الاستعمارية موضوع حياة أو موت فيما يتعلق بضمان أسواق لها بعد أن استوعب الاستعمار أن استمرار الوضع القديم لم يعد يجدي، وآخر خطأ ارتكبه في ذلك هو تدخل أمريكا في فيتنام، ودخل العالم الى عصر استعمار في شكل تبعية اقتصادية مربوطة بالمواد الخام. وكثير من بلدان العالم الثالث، ونحن من ضمنه، نعاني من هذه التبعية. وفي اعتقادي أن هذه التبعية الاقتصادية تؤدي بالضرورة الى تبعية ثقافية ولكن ليس بالضرورة أن يكون العكس صحيحاً والأمثلة لذلك كثيرة. فمثلاً حينما تكونت الدولة الاسلامية كانت قائمة على استقلالية اقتصادية من خلال مصادرها القائمة على الزكاة والخراج. ولكن من الناحية الثقافية كانت هذه الدولة تابعة للفلسفة والثقافة اليونانية وحتى الكثير من العلوم الاسلامية لم يقم بها العرب وإنما مسلمو الشعوب الأخرى. حالياً إن ما

يؤدي الى التبعية الثقافية هي التبعية الاقتصادية وما كان يقوله الفرنسيون بأنهم من خلال الربط الثقافي للشعوب يستطيعون أيضاً ربطها اقتصادياً، هذا الكلام قد جاء بعد رحيل الاستعمار المباشر، وإنما الآن أصبح الأمر معكوساً.

أيضاً مقولة محاربة التبعية الخارجية بالرجوع للتراث فإني قد أعجبت بما ذكره السيد المحاضر بأن هذا أيضاً عبارة عن نوع من التبعية، وإنما للماضي، ولا جدوى منها. كما أنها تخدم قضية التبعية الاقتصادية الحالية وذلك لأن المجتمع الحالي أصبح مجتمعاً معقداً الى حد بعيد اقتصادياً وأي حلول على أساس الماضي غير مجدية، فهناك اليوم مشاكل حديثة مثل البطالة والسكان، التضخم والتصنيع، والتنمية، .. والخ، وتحتاج الى حلول حديثة؛ ولا يجدي فيها الرجوع الى التراث، وشكراً.

د. حسين الجمال ـ معهد الكويت للأبحاث العلمية :

أود التركيز على ضرورة الارتباط بالتراث والجذور والعقيدة؛ وأهمية هذا الموضوع في الاعتماد على الذات. وهناك امثلة ربما لم تتطرق اليها جميعاً مثل الهند التي قطعت مرحلة كبيرة في الاعتماد على الذات نتيجة ارتباطها بجذورهاوتراثها ومعتقداتها؛ وحتى اليابان بالرغم مما تأخذه عليها من مظاهر غربية، إلا أنه لم تستطع أي دولة غربية أن تقوض نظام الادارة الصناعية اليابانية حيث نجد العمال ينشدون في الصباح الأناشيد للالتزام بالعمل والولاء له. وهذا يمثل ارتباطا بالتراث والتقاليد. لذلك ففي رأيي أن المشكلة ليست في أن الارتباط بالتراث كالدين والعقيدة والتقاليد يثبط الهمة، وإنما في عدم المقدرة على تطوير هذه العناصر ووضع برامج لها تتمشى مع التطور العلمي والتكنولوجي بحيث تستحوذ على ثقة الناس والشباب والأجيال القادمة، وأن جميع المنجزات العلمية والتقنية يمكن تطويعها لكي تتلاءم مع هذه المعتقدات وتطوير هذه المفاهيم وشكراً.

د. ميرغني بن عوف ـ معهد الكويت للأبحاث العلمية :

لا بد لي أن أعترف بأن حلقة هذا المساء كانت شيقة وجيلة؛ والحديث فيها ذو شجون. لكن وبما أنني لست من المتخصصين في هذا المجال، أود أن أسأل سؤالاً محدداً وهو : بما أن عنوان هذه المحاضرة هو الجانب الثقافي في الاعتماد على الذات، فقد كنت أتصور أن المسألة الثقافية تتبلور في قضية الثقافة العربية. ولذلك أريد أن

أسأل هل هناك فعلاً ثقافة عربية ، وبالذات كما في التعريف الثاني للثقافة والذي هو تميز شعوب عن غيرها، وإذا كانت الاجابة بنعم، فما هي مقومات هذه الثقافة العربية ؟ وهل هي كافية لكي تجعلنا معتمدين ذاتياً في النواحي التربوية والعلمية والتراثية دينياً وحضارياً ؟ وشكراً .

د. علي عتيقة ـ منظمة الأوابك :

ليس لدي المزيد من الكلام وإنما وددت أن أوضح نفسي، لأني شعرت بسوء فهم لما طرحته سابقاً من خلال رد السيد المحاضر؛ وخاصة فيما يتعلق بدور ما سمي بالنهضة العربية. فأنا في الواقع لم أكن أفكر فيما قصدته في ردك ولم أفكر بالرواد الأوائل كالشيخ محمد عبده أو جمال الدين الأفغاني، وإنما كان قصدي الجيل الذي أتى بعدهم مثل جورج انطونيوس وكتاباته عن اليقظة العربية، وكذلك البعثات التبشيرية، وعدد من المفكرين في لبنان ومصر وغيرها؛ ومن بعدهم جيل من السياسيين الذين مثلاً تحالفوا مع الاستعمار الغربي في سبيل التخلص من الهيمنة العثمانية في الوقت الذي كان فيه الاستعمار الغربي ينتشر. فبريطانيا تستعمر الهند وفرنسا تستعمر الجزائر وتونس، وايطاليا تحتل ليبيا. رأى آخرون أنه من المناسب أن يتحالفوا مع بريطانيا وفرنسا اعتقاداً منهم بأن هذا سوف يؤدي الى الحرية والاستقلال وكان قصدي، بأن هؤلاء ربما قادونا الى نكسة، وليس الى نهضة، ولم يكن قصدي الرواد الذين ذكرتهم في اجابتك. من ناحية التبعية الثقافية أنا أقدر جداً ما تفضل به الدكتور فؤاد زكريا بالمثل الخاص بالطبقة الارستقراطية في مصر وفي روسيا، والتي كانت ترى اللغة والحضارة الفرنسية شرطاً من شروط التحضر. ولكن أعتقد أن التفرقة بين الثقافتين الفرنسية والانجليزية تفرقة جزئية؛ وما قصدته أنا هو الثقافة الغربية ؛ وأعتقد حتى في ذلك الوقت كان هناك اعتماد كبير على الغرب ونهضته من الناحية الاقتصادية، سواء من ناحية التمويل أو التقنية. لذلك فربما أن المثالين لا يغيران من المبدأ العام الذي قلناه؛ وهو أنه من الصعب تصور وجود تبعية ثقافية دون أن تكون مقرونة بتبعية اقتصادية. وشكراً .

د. نبيل علي :

أشكر السيد المحاضر على ما قدمه لنا من أفكار. ورغم أني لست متخصصاً في هذا المجال؛ ففي اعتقادي أن الحساسية في طرح الجسور ما بين منظومة الثقافة

والمنظومة الاقتصادية لا يوجد لها ما يبررها حالياً، حيث أصبحت صناعة الثقافة أحد المقومات الأساسية للنظام الاقتصادي. لذلك كان على هذه العلاقة التبادلية أن تأخذ شكلاً أكثر وضوحاً، لأني شعرت بأن العلاقة أخذت شكل من يلحق بالآخر. ولكن عناصر هذه العلاقة عناصر متشابكة، وكان من الممكن إيضاحها بشكل يحدد النقاش. والنقطة الثانية تتعلق بالتساؤل: هل التبعية الثقافية تشبه التبعية الاقتصادية التي تأخذ المواد الخام من الدول النامية وتعيد تصديرها إليها بشكل آخر وفي اعتقادي أن المادة الثقافية أيضاً تؤخذ من الدول النامية ويعاد تصديرها اليها وأنا تعرضت لتجربة لمشاريع للمعونة الأمريكية كان أساسها نقل التيار الفكري المحلي الى أمريكا وإعادة صياغته وبلورته ليكون أحد أسس الغزو الثقافي لمصر. وقد كنت أشعر وأنا أتعرض لنظم المعلومات القومية بإحساس أمريكا برغبتها في السيطرة على عقول المثقفين المصريين وأصحاب الفكر المصري حتى يتحول هذا الفكر الى فكر ممسوخ أو يكون مظلة تضع فيها أمريكا قوالب الفكر الثقافي. أيضاً يمكن للثقافة الغربية أن تأخذ مادتها من الثقافة الأقل تحضراً فمثلاً بيكاسو أخذ من الأقنعة الأفريقية ومن الأيقونات الكثير لأصل الفن التشكيلي كما أن رقصات أمريكا اللاتينية تأتي من الغرب وهي ممسوخة وكثيراً جداً من المواد الثقافية الأخرى. نقطة أخيرة أود أن أطرحها كسؤال على الأستاذ فؤاد زكريا وهي ما هو دور قادة الفكر المعاصرين في إيقاف تيار التبعية الثقافية ؟ وشكراً .

محمد إسماعيل - قطاع الانشاءات بالكويت :

الحقيقة تساؤلاتي ليست للدكتور فؤاد زكريا ، الذي لا يحتاج الى الثناء عليه: الدكتور علي عتيقة يتساءل هل موقف القادة والمفكرين العرب من الدولة التركية كان نهضة أم نكسة ؟ وفي اعتقادي أنهم استبدلوا استعماراً عثمانياً، فرض على المنطقة التخلف لمدة أربعة قرون، بالاستعمار الحديث، الذي جاء لملء الفراغ فأين تكون النكسة ؟ إذا كان الأخوة في ثورة الشريف حسين مثلاً لم يفهموا الاستعمار الحديث، فإنهم مع ذلك قبضوا الثمن وبقينا نحن نعاني حتى هذه اللحظة. وفي اعتقادي أن تقييم فترة الدولة العثمانية وما اذا كانت الثورة عليها نكسة أم نهضة، هو أمر يحتاج الى وضوح شديد. ويجب على الفكر العربي أن يحدد موقفه منها بصراحة بأنها كانت نوعاً من أنواع الاستعمار. أيضاً الدكتور فؤاد أشار الى الكثير من المخاطر ولكنه لم يتطرق الى دور المخابرات المركزية الأمريكية في نشر الثقافة الكاذبة لغسل العقول، أو لهدم تجربة أو نظام حكم. وهذا الدور يصل الينا بطرق علمية واضحة دون أن ننتبه

اليها. أما السؤال الخاص: هل التبعية الاقتصادية تتبع التبعية الثقافية ؟ ففي اعتقادي أن الأمر كله شكل من أشكال التبعية تؤدي في نهاية المطاف الى مزيد من الاستغلال ومزيد من تحطيم ارادة الانسان المستقل. وأن من يسعى الى فرض أحد التبعيتين يهدف بشكل مباشر الى فرض التبعية الأخرى. وليس هناك انفصال بينها وإن تقدمت أحداهما على الأخرى. وشكراً.

أ. رافع عبد الرحمن :

في الواقع أن معظم الاخوان الذين تحدثوا ربما اختلفوا مع الدكتور فؤاد زكريا في القضايا التي طرحها. وفي اعتقادي أن طرح المشكلة من البداية كان طرحاً خاطئاً، وبالتالي كان من الضروري عدم الخروج بحل سليم. لأن فهم التبعية كان فهماً ناقصاً وغير سليم. التبعية هي تبعية بنية لبنية أخرى. وهنا تكمن المشكلة. لأنه لو كانت المسألة مقتصرة على التأثر ببعض الأفكار أو بعض العلاقات الاقتصادية، لكان الأمر أهون. وطرح هذه التبعية كان واضحاً جداً في المحاضرة السابقة التي قدمها الدكتور رمزي زكي والتي تحدث فيها عن كيفية إدماج دول العالم الثالث، ومن ضمنها بلادنا، في عجلة الرأسمالية العالمية، وتفكيك الهياكل الاقتصادية والأساس المادي لهذه البلدان. أيضاً أن التبعية هي جزء من هذه البنية، لأن العامل الفكري أو الأيديولوجي لا يمكن أن يقوم بعمله ما لم يأخذ وضعه في البنية الاقتصادية الاجتماعية التي يعمل فيها. لذلك فإن خطورة التبعية تتمثل أساساً في هذه الآلية التي تنتج التبعية، وليست العملية عملية يفرضها علينا العالم الرأسمالي أو الاشتراكي، لأن هناك قوى في مجتمعاتنا تنتج هذه التبعية وتكرسها وبالتالي فإن أساسها مسألة داخلية وليست خارجية. أيضاً بالنسبة للجانب الفكري يستطيع أي إنسان من خلال أي كتاب تاريخي أن يفهم كيف نشأت البرجوازيات العربية، وكيف كانت متكيفة مع العالم الرأسمالي، وجاءت أفكارها (موروثة) لفكر الاقطاع والارستقراطيات العربية السابقة، ولكن بدون الدور الذي كان يلعبه هذا الفكر سابقاً، لأن هذا عصر جديد. والفكر الموروث ليس نصاً يؤخذ به في كل مكان وزمان، وإنما يجب أن نفهم دوره، وخاصة الفكر الديني، كعنصر ضمن بنية معينة في مكان وزمان معينين. وهذه التبعية الفكرية واضحة تماماً عند بعض مفكري الطبقات المتوسطة العربية، حيث نراهم يرفضون الاشتراكية ويقولون بعدم إمكانية الرجوع الى الوراء. وأيضاً يحلمون؛ وإن لم يصرحوا بذلك، بأن يسيروا على نفس المضمار الذي سارت عليه أوروبا منذ القرن السادس عشر وحتى الآن. ولأنه لا

يمكن أن يتحقق هذا المستحيل، أي تكرار تجربة أوروبا بحكم الظروف المختلفة تماماً، نجد أنهم يقعون في هوة بين هذا الواقع المتخلف وبين المثال الذي يحلمون به. ومن هنا يأتي تخبطهم وتأتي الانتقائية، ويأتي التلفيق، أي نأخذ بعضاً من الرأسمالية وبعضاً من الماركسية، وبعضاً من الاشتراكية وبعضاً من الفكر الاسلامي، ونضع كل ذلك معاً. وفي اعتقادي أن الدكتور فؤاد زكريا يمثل نموذجاً من هؤلاء المثقفين الذين يحلمون بهذه التجربة الأوروبية، وإن كانت تحت اسم الثقافة العالمية. وهي ثقافة استعمارية، وشكل آخر غير مباشر من عملية توحيد السوق العالمي. وأنا لا أرى إمكانية إحداث ثورة فكرية أو إمكانية حل مشكلة الاعتماد على الذات فلسفياً وفكرياً دون الانفصال عن هذا الواقع المتردي، لأن أي ثورة فكرية لا بد أن تخضع لشروط حركة التاريخ. ولا يمكن لثورة فكرية في مجتمع بدائي أن تخرج منها طبقة برجوازية.

أما ما سمي باليقظة العربية فيحضرني تعريف لأحد المثقفين يسميها بأنها الظرف التاريخي الذي حقق فيه العالم العربي عدم النهضة. وفيما يتعلق بالتعريفات الأخرى التي طرحها الدكتور فؤاد فأنا أتساءل كيف يمكن أن تتحدد كل هذه التعريفات والمواقف دون إعطائها العمق النظري والتحديد العلمي، لأن لفظة التبعية مثلاً تستخدم في عدة معانٍ مثل تبعية شخص لآخر وطبقة لأخرى والمحاكاة . . . الخ. لذلك يفترض أن يكون هناك تحديد علمي لهذه المفاهيم. أما بالنسبة للغزو الثقافي والتبعية الثقافية فأنا لا أعتقد بأن أي ثقافة تزيل ثقافة أخرى وتحل مكانها. وأن الثقافة التي يريد الغرب ان يعطيها لنا هي ليست نقل ثقافتهم إلينا، وإنما إعطاؤنا نوع من الثقافة تجعل واقعنا متكيفاً مع واقعهم دون السعي الى الاحلال، ولهذا فهم يرغبون أن نحافظ على عناصر معينة من ثقافتنا وموروثنا لأنها تخدم أهدافهم يرغبون في إزالة عناصر أخرى قد تتعارض مع توجهاتهم.

أما أي التبعيتين تجلب الأخرى، فقد قال الدكتور فؤاد أن التبعية الاقتصادية تجلب التبعية الثقافية. أما العكس فقد أورد فيه تقدير زمني بحيث يكون مثلاً في البداية مبشرون وأفكار ثم تأتي بعد ذلك التبعية الاقتصادية وبالتالي فإن الوضع الأول مسألة سببية بينما الوضع الثاني مسألة تتابع زمني. وفيما يتعلق بالأمثلة كالجزائر والهند، ففي تصوري لا بد من ايراد المثال في ظرفه المحدد والمعين. ولا يتسع الوقت للحديث عن هذه الأمثلة. ولكن من الواضح أن مسار الهند الاقتصادي أنها تتجه الى الخلف، إذا جاز التعبير. وحول التبعية في المعسكر الاشتراكي فإن الدكتور نفسه ينفي أو يلمح الى عدم امكانية وجود التبعية كما في الرأسمالية. فما مضمون هذه التبعية الثقافية : هل هو

التأثير بالفكر وهذه الأفكار الاشتراكية التي تأثرنا بها في المنطقة العربية، علماً بأن الفكر الاشتراكي واضح بأنه لا يخدم التبعية لأي فرد من الأفراد، وإنما يدعو الانسان الى الاستقلال واصدار القوانين الخاصة به وبالتالي فهو لا يكرس التبعية. سؤال أخير حول العقلانية التي دعا اليها الدكتور فؤاد. اسرائيل مثلاً عقلانية جداً، فهل هذه هي العقلانية التي نريدها، أم يجب أن يكون هناك مضمون محدد للعقلانية ؟ وشكراً.

رد د. فؤاد زكريا :

إن كمية الأسئلة والملاحظات التي طرحت، تقتضي في الواقع محاضرة جديدة لكي نعطي لكل منها حقها ، وخصوصاً أن الكثير منها نقاط ثرية جداً ونبهتنا جميعاً الى أبعاد جديدة للقضية المطروحة. بطبيعة الحال، وكما تعلمون، أن موضوع الثقافة ليس من الموضوعات التي يمكن أن تضبط بدقة؛ ويمكن لنفس الموضوع أن تكون فيه آراء مختلفة ولكل جانب حقه وحجته فيما يطرح. لذلك فنحن الآن لسنا بصدد مناقشة علم منضبط ودقيق، وإنما علم لا يعترف إلا بوجهات نظر فقط، وعلى هذا فإن امكانيات الاختلاف فيه واسعة جداً وهو أمر مشروع ومقبول فيه. هذه مقدمة يجب أن نضعها في ذهننا بداية. الدكتور باسم سرحان سأل سؤالاً مهماً، وهو إذا كانت هناك تلك الثقافة العالمية ففي أي المجالات يمكن للثقافة القومية الصمود ؟ في تصوري أن الثقافة القومية يمكنها أن تصمد في المجال الذي يميزها ويعطيها لونها الخاص بها، لأننا حتى فيما يسمى بالثقافة العالمية من الممكن أن نجد فناناً أفريقياً مثلاً يقدم فنه بطابعه المحلي الى العالم جيماً، وهناك مجموعة من الفنانين الافريقيين استطاعوا بالفعل أن يغزوا العالم من خلال تعبيرهم عن واقعهم المحلي والقومي. هذا الجمع الفريد بين العالمية وما بين المحلية أو القومية، هو الذي يمكن أن يصمد أمام الثقافة العالمية التي ربما تكون بلا لون .

أما اعتراض الأستاذ حسن الحاج حول فكرة الاضافة الى الطبيعة، فربما يكون اعتراضا في الألفاظ فقط، لأن كلمة الاضافة كلمة نسبية. وأنا لا أقول اضافة مادة جديدة الى الطبيعة. ولكن حتى اعادة التشكيل لنفس المادة تعتبر اضافة جديدة. ولذلك فمن الممكن أن تكون الاضافة بمعناها المعنوي مثل اضافة فكرة مثلاً، وليس بالضرورة أن تكون بمعناها المادي .

أما الدكتور حسن عبد الحميد، فقد قدم ما أعتبره أنا استكمالاً لبعض الجوانب

التي ذكرتها، لذلك أقول بأن ما ذكره قد يكون رداً على بعض الزملاء الذين لا يعترفون بامكان وجود تبعية ثقافية، بدون تبعية اقتصادية، وأن الأمثلة التي ذكرها مثل أن الثقافة العربية كانت معتمدة في جوانب متعددة على الثقافة اليونانية أو بعض الثقافات القديمة الى حد كبير دون أن يكون ذلك مصحوباً بتبعية اقتصادية، لأن تلك الثقافات كانت قد انقرضت، قد تكون أمثلة واضحة وتثبت ما ذكرته أنا. أكثر من ذلك مسألة الثقافة الفارسية حيث كانت بلاد الفرس مفتوحة عسكرياً من العرب وخاضعة لهم سياسياً، ولكنها أمدتهم بقوة ثقافية كبيرة وبعدد كبير من الشخصيات التي تزدهر بهم الحضارة العربية. ولذلك فقد تكون الحضارة خاضعة سياسياً ولكنها تعطي المادة الحضارية. وهذا يدل على أن التوازي الحاد ما بين التبعية الثقافية والاقتصادية يجب علينا ألا نتمسك به كثيراً.

وفيما يتعلق بما ذكره الدكتور الجمال في اتخاذ إسرائيل كنموذج يرتبط بجذوره الماضية، فإن هذا مهم جداً لأنه يؤيد النقطة التي ذكرتها. ولكن بالرغم من ذلك فإن إسرائيل تعتبر نموذجاً خطيراً جداً للمجتمع الذي يستخدم فكرة التراث القديم. وفيما عدا ذلك فإن إسرائيل تسير أمورها وأوضاعها بطريقة عقلانية جداً وتتمشى مع أحدث تطورات العصر الحديث، بل انهم يريدون أن يدججوا أنفسهم حتى في برنامج حرب النجوم، لكي يكونوا في الصف الأول دائماً للتطور العلمي والتكنولوجي. وبالنسبة لسؤال الزميل ابن عوف وهل هناك ثقافة عربية فعلاً، فإن كثيراً من الناس يقولون إن الحضارة العربية اذا كان لها أن تتميز فهي تتميز بالتراث الاسلامي، ويعتبرونه أنه هو العنصر المميز لها. وقد يكون لكثير من العرب الآخرين مواقف أخرى، فهم لا يكتفون بذلك ولا يعتبرون هذا شيئاً يمكن أن يغنينا في عصرنا الحاضر، لكن على كل حال فإن القضية الآن هي وجود صراع قوي من أجل محاولة بناء ثقافة عربية جديدة، وكل الجهود التي يقوم بها المفكرون والأدباء والفنانون العرب ما هي إلا محاولة لإثبات وجودنا الثقافي في عالم الثقافة المعاصرة، وإن لم تتبلور بعد مما يجعل البعض ينادي بالاكتفاء بالقديم وهو ما أعتبره أنا أمراً غير سليم.

مداخلات الدكتور نبيل علي، كانت متعلقة في الحقيقة بملاحظات مكتسبة من خبرته الواسعة في هذا الميدان، الذي هو في طور التشكيل. وأنا في الواقع لم أتحدث عن تطورات المستقبل، وإنما تحدثت عن الأوضاع الحاضرة، وفي ضوء ما هو سائد، ولا يمنع هذا من أن تتغير الصورة مستقبلاً. أما اعادة تصدير الثقافة بأن يأخذوا مثلاً ألحاناً معينة من إيقاعات زنجية ويردوها إلينا بصورة ممسوخة فإن هذا لا يوازي ما

يحدث في الميدان الاقتصادي على الاطلاق لأنه عندما يعيدون الينا السلعة في الميدان الاقتصادي يستغلوننا ويستنزفوننا بهذه الطريقة، أما في حالة الثقافة، فهو العكس لأنهم يثبتون تبعيتهم لنا الى حد ما في تلك العناصر. فالموسيقى الحديثة مثلا في أمريكا، تعتمد الى حد كبير على الايقاعات الزنجية. وعندما يكتب أحدهم عن هذه الموسيقى يذكر بأن هذا العنصر الزنجي الأصل هو المسيطر الآن في أمريكا. لذلك فإن هذا النوع من إعادة التصدير ليس فيه استغلال أو سيطرة وإنما بالعكس يساعد على تبعيتهم في هذه النقطة.

أيضاً كان هناك نوع من الحوار بين الأخ محمد إسماعيل والدكتور علي عتيقة بشأن الدولة العثمانية، وأرجو لهما أن يتفاهما حول هذا الموضوع. لقد أثير دور المخابرات المركزية الأمريكية في نشر الثقافة. وأنا معك بأن المخابرات الامريكية تلعب دوراً، وهو أكبر مما نتصور. فهناك مشروعات تبدو في ظاهرها مشروعات وطنية، قد تلعب فيها المخابرات الأميركية دورا لا يستهان به. ومن واجبنا أن نكشف مثل هذه الحالات كلما أتيحت الفرصة لذلك.

يبقى أخيراً الاحتجاج الكبير الذي تقدم به الأخ رافع عبد الرحمن ، وأقول هنا كما ذكرت سابقا إن موضوع الثقافة من الصعب الوصول فيه الى اتفاق نهائي. بمعنى أنه موضوع لا بد أن تتعدد فيه وجهات النظر. ولكل فرد مطلق الحرية في وجهة نظره. وليس من [illegible]اب أن نقول فيه، هذا علمي وهذا غير علمي؛ لأن تعبير العلمية هذا كثيراً ما يستخدم لتأييد وجهات نظر هي نفسها أبعد ما تكون عن العلمية. لذلك فليس هنالك ضرورة لكي نقول كلام فلان علمي أو غير علمي في مجال الثقافة، لأنه أصلاً غير قابل لتطبيق هذا الانضباط الدقيق وأنا لا أوافق أن نتحدث عن العلمية في مجال الثقافة بنفس الدرجة والثقة التي نتحدث [illegible]ا في مجالات أخرى مثل الرياضيات والفيزياء... الخ. مثلاً. وفي اعتقادي أن هناك كثير[illegible] الناس يتحدثون عن العلمية خارج مجالها كوسيلة يكسبون بها نقاطا في الاعتراض على و[illegible]ات نظر الآخرين فأرجو ألا نستخدم الكلمات خارج نطاقها المعقول والمنطقي. وأكتفي بهذا التعليق وهناك نقاط أخرى كثيرة أثارها الأخ رافع أتمنى أن أقابله وأتحدث فيها معه، وشكراً.

د. رمزي زكي :

شكراً لمحاضرنا الفاضل الدكتور فؤاد زكريا على هذه المحاضرة القيمة وعلى هذا الحوار الثري والعميق الذي أجريناه معه، والذي تحلى فيه بصبر كبير لسماعنا والحوار

معه. فباسمكم جميعاً وباسم المعهد العربي للتخطيط وباسمي نتوجه له بجميل الشكر وحميد الثناء على قبوله هذه الدعوة التي أعطت اضافة قيمة لموضوعات حلقتنا النقاشية لهذا العام. وإلى لقاء في حلقتنا القادمة . وشكراً لكم مرة أخرى .



التنمية الثقافية في الوطن العربي

الواقع والآفاق

الدكتور شاكر مصطفى

التنمية الثقافية في الوطن العربي*

ـ الواقع والآفاق ـ

ثلاثة اعترافات أسفحها في البدء.

أعترف أولاً، اني ترددت بعض التردد في قبول العنوان، فهو يحمل كلمة «التنمية» وأنا أعرف أنها بحر مرعب. ولقد سكب فيه الكثير من الحبر، والكثير من الحروف، وقيل فيها ثم قيل وقيل... لأنها «موضة» العقدين الاخيرين. وكانت «الموضة» قبلها الحديث عن «النهضة»، في مطلع القرن، ثم الحديث عن «التقدم» بعد ذلك. ثم صارت التنمية كلمة السوق الاقتصادية أولاً ثم صرخة «السوق» العالمية، اقتصادها وسياستها والاجتماع، وأخيراً الثقافة فماذا يمكن أن أضيف إلى التراث الذي قيل؟ وما قطع ترددي إلا شعوري بأن المستقبل العربي يمر اليوم في أزمة خلق. ولن يضيره أن نزج في الأزمة بكلمة إضافية!

وأعترف ثانياً بأن حديثي سيصطبغ بالسواد لأنه سيطفو بكآبتي ـ وكآبتكم معي ـ الى السطح لكنه لن يفجأكم فقد صار الحديث الأسود خبزنا اليومي، بعد أن تبخرت أحلام الستينات والخمسينات الوردية. والمنطلق في الليل لا يدهشه تراكم الظلمات من بين يديه ولا من خلفه، فقد اعتادت العيون الظلمة حتى صرنا نتلمس النور من الذكريات! الاقباس التي يحاول بعض المثقفين اشعالها تموت هنا وهناك، لأن عشرات العواصف من كل لون تطفيء ما تحمل من لهب ونور! فهي شعل منطفئة تعس بشيء من الدخان مع أن الناس كل الناس في انتظار مرير للصبح!

(*) عقدت هذه المحاضرة بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت بالتعاون مع الادارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية بجامعة الدول العربية.

لهذا فقد تعذروني إن لم أتكلم بأكثر من شعلة منطفئة. . وعاصف من دخان كثيرا. . .

واعترف ثالثاً أن التنمية، وهي همكم الكبير، والكلمة ـ الملحمة التي تبتلع جهدكم والأعصاب ـ والتي ما أنشىء هذا المعهد وأمثاله الا لأحكام عملياتها الانسانية الضخمة، هذه التنمية ليست من مشاغلي! أنا طارىء عليها وعلى نديكم، أنا غريب في مكان غريب! وفي كلام الغرباء بعض من جهل أحياناً وبعض من سذاجة أحياناً أخرى. لكن قد يكون فيه، صدفة، بعض ما ينفع الناس فيمكث في الأرض. . . وأعتمد على هذا الأمل وحده في الحديث فاستعينوا بالله علي وبالصبر الطويل.

ثمة، قبل الغرق في الموضوع بعض التعاريف التي يجب أن نتفق عليها وبعض المعطيات التي لا بد من تقديمها بين يديه، إن هذه وتلك أطر نظرية ومنطلقات اؤمن أن الحديث لا يفهم بدونها، وأن بقاءها في البال ضروري لمقاربته بالوضوح الكافي. . .

أول التعاريف حول الثقافة. فأنا لا استخدمها في هذا الحديث بالمعنى الانتربولوجي الواسع بوصفها الانسان فاعلاً ومنفعلاً، بوصفها نسيج الحياة الانسانية وجوداً وحركة ووظيفة، فليس من عمل اجتماعي يتم إنسانياً في كل الابعاد خارج دائرتها فكأنها الفاصل النوعي بين الانسان وسائر الأحياء. . . .

ولا استخدمها بالمعنى الضيق النخبوي المقصور على مجالات الفكر والأدب والفن وعمل الصفوة، وما يتصل بذلك كله من إبداع، ومن سلوك اجتماعي وأبعاد تاريخية. إنه مفهوم انتقائي محدود. ولكني استعملها بمعنى متوسط بين الحدين لتشمل النشاط الفكري والفني للانسان في مجموعه، وما يتصل بذلك من المهارات والقيم، وما يعين عليه من المعارف والروابط الاجتماعية والفكرية والروحية والجمالية التي تعطي الانسانية معناها الخاص وقيمتها، وتميز امة عن أخرى في الموكب البشري.

وأما الفكر فأعني به الجانب الأعمق من الثقافة، والجذر فيها. إنه الذي يملي

السلوك والقيم الاجتماعية كما يصوغ الابتكار العلمي، والإبداع الفني، والسمو الروحي، والتحرك الاقتصادي على السواء.

وأما التنمية فأستاذنكم ـ وأنتم جهابذتها ـ بالقول أنها بدورها مفهوم غامض لتنوع حدوده، وتعدد أدواته وميكانيزماته، وقد نتفق على أنها مشروع حضاري مجتمعي شمولي لتطوير البنى الاجتماعية ـ الاقتصادية الثقافية للانسان والوفاء بحاجاته وتحسين أدائه الانساني وتفتيح ذاتيته المبدعة.

واذا كان مفهوم الثقافة قد غمض لما حمل من الأثقال، حتى توسع وتضخم، وأضحى كالعباءة السابغة يتسع لكل شيء، فمفهوم التنمية بالعكس قد غمض لما ينكر من حدوده ويهمل من آفاقه وغالباً ما نتعامل معه بالتبسيط القاتل فاذا هو عملية مسطحة ذات بعدين. . . تحاول أن تشيل الانسان من زاوية واحدة! . . .

إن التنمية، والتنمية الثقافية منها بخاصة، ليست قضية «تحديث» فنظرية التحديث في اعتقادي مرفوضة، لأنها تقليد للغرب ومسيرة ضمن أطره، وتحت مظلته الخاصة. إنها ترمي الى إعادة إنتاج التجربة الرأسمالية الغربية في العالم الثالث. وتلك سذاجة في التفكير وعمل عبثي فلا الظروف ولا الحاجات هي نفسها بالاضافة الى أنه ما من احد يستطيع إعادة عجلة التاريخ! والتنمية عملية تطوير حضاري لقوى الانتاج التقنية والعلمية والثقافية اعتماداً على الامكان والطاقات الذاتية كافة، ومن خلال رؤية حضارية، تجمع بين الخصوصية والعصر في اتجاه مستقبلي. سراب، سراب أن نلاحق الطرائق الغربية في التنمية لا لأن نتيجتها امحاء الشخصية الحضارية المميزة وحسب، ولكن لأنها توطد «التبعية» العبودية وتزيد فيها لمصلحة القوى الأخرى (والتبعية هي الوجه الآخر الحقيقي للتخلف) ولأنها إنما تتم ضمن شروط النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي الثقافي العالمي القائم، ولأن التنمية أخيراً لا تستعار ولكن تبدع من خلال رؤية حضارية كبرى شاملة. ولا بد من أن تتداخل في عملية التنمية عدد من المعطيات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية ومن آلياتها المعقدة وكلها في الحساب الأخير عوامل ذاتية تختلف من أمة لأخرى ويختلف معها البناء التنموي كله. . .

وأنتقل إلى بعض المعطيات أو المنطلقات النظرية التي أنطلق منها، وكلها في الاطار العام، الواقي ولكنه المؤدي في الوقت نفسه إلى الموضوع.

المنطلق الأول يتعلق بالخطر الثقافي المقبل، إنه الغزو الثقافي الأحادي للعالم الثالث وللوطن العربي معه. لسنا ضد تقارب الثقافات وتعاونها ولكننا ضد النمطية والواحدية. إن قيمة الإنسان إنما هي بتعدد رؤاه الحضارية والثقافة الحالية تتجه بنا جيعاً ، عن طريق تقنياتها وثورة مواصلاتها وتدفقها من جانب واحد، نحو «نموذج» غربي يلغي الآخرين. إن ظواهر هذا الاتجاه تزداد يوماً عن يوم وتورث الآخرين شعوراً عميقاً من القلق. . ومن الهلع أيضاً.

إن الخطر، في اعتقادي يملأ العالم الثالث والوطن العربي معه. بل يملأ بعض العالمين الأول والثاني أيضاً لأن التنوع الثقافي الانساني هو المهدد بالخط الاحادي وبالبعد الواحد. (ثقافات بكاملها ومنها الثقافة العربية مهددة بالامحاء والزوال نتيجة تهديد هويتها الحضارية). إن تفجر المعلومات وسرعة تراكمها واستحضارها، وتبادلها، واستخدام تقنيات الاتصال المتقدمة في حركتها، يبتلع بأسرع مما نتصور الحراك الاجتماعي العالمي ويوحد خطوطه، ضمن الاطار الذي يفرضه مالكو المعرفة والتقنية. و التناقضية الخطيرة هي أن معرفة الجديد، من معرفي وفكري وتقني وثقافي بعامة صارت أمراً غير ممكن بقدر ما هي أمر ملح لازم لازب. ونحن من هذه التناقضية بين شقي الرحى، وعلينا أن نشق الطريق بين ضرورة الوصول وبين العجز عن الوصول. . .

ثم إن الثقافة، من جهة أخرى، أضحت في هذا العصر مشكلة، أضحت قضية، أضحت تحدياً وهماً كبيرين. وسير الاوضاع الثقافية على الوتيرة التي تسير عليها انتحار بطيء وإسهام في المزيد من التخلف. شيء أشبه بالزلزال قد عصف بالكثير من أسس القرون الماضية وأفكارها. لم يغيرها في النوع فقط ولكن في الكم أيضا وفي السرعة وفي المضمون، وفي الحاجة. إن العصر المقبل سوف يكون لمن يملك المعرفة ويملك ميكانيكية استخدامها. وهذه هي في الثقافة القضية الكبرى. إن كونها قضية صامتة أو جديدة لا تعني أنها ليست قضية خطيرة، ولا

تعني أنها ممكنة التجاوز بسهولة. إن التاريخ لا يرحم الكسالى ولا المهملين. وكما أنه لا جهل في القانون كذلك لا مرحمة لدى قوى العصر الكاسحة. ولو كانت نتائج «هذه القضية» مقصورة على الثقافة لهان الأمر ولكنها قضية أمة مهددة بالزوال وعلى هذا المستوى من الخطر يجب أن ينظر إليها، وعلى هذا المستوى يجب أن تعالج. إن هذه الصفحات تبلغ غايتها إن استطاعت أن تكون قرعاً للأجراس،كل الأجراس. إن الفكر لم يعد مجرد اضافة ثانوية الى التحرك البشري الاجتماعي، ولكنه عنصر يكمن في جذوره وفي تكوينه الأول. وهذا الفكر هو الذي يقتضينا اليوم التجديد الكامل وبالسرعة القصوى.

ومسلمة ثالثة ـ هي أن الثقافة الناجمة عن الذكاء الابداعي، وعن تراكم المعرفة ونتائج العلوم والخبرات، وعن استخدام التقنيات المتقدمة في النشر والاتصال والمعلومات. اضحت الاستثمار الأول في عصر المعلومات الذي نعيش. وإن التأهيل للعصر المقبل ـ والعصر المقبل ليس ببعيد أبداً. إنه يطرق الأبواب. صار قضية حياة أو موت ما دام الأمن الثقافي يمس البقاء سواء من ناحية الغذاء، أو من ناحية اسلحة الدمار. إن الاعداد الثقافي التقليدي وصل الطريق المسدود. والأمية الحضارية التي تشمل ٩٠٪ من سكان الوطن العربي (ومن العالم الثالث معه) ليست أمية بسيطة تتناول القراءة والكتابة ولكنها أمية الجهل المطلق بأدوات العصر من كومبيوتر وقمر صناعي ووسائل معلومات واتصال ومعرفة. وهي بالتالي ـ وهو الأهم ـ أمية وظيفية والشكل التقليدي من تقويم الحياة الثقافية ومساقاتها، عمل عبثي إن لم يكن عملاً خادعاً ومدمراً.

ومسلمة رابعة ـ وليس تنتهي المسلمات ـ هي أننا يجب أن نكف ـ في الفترة الحالية بالذات ـ عن التحدث عن «التخلف» بوصفه قدراً أو حالة ثابتة في العالم الثالث ـ وفي البلاد العربية بخاصة. ويجب أن نتكلم عن التخلف القسري، المفروض فرضاً على هياكل اقتصادية ـ اجتماعية ـ ثقافية سكونية، أو ليست على القدر الكافي من الديناميكية والحركية الحيوية. إن «تخلف» العالم المتخلف كان حتى الخمسينات قد يسمح بفرجة للتحرك. ولكنه منذ عقدين من السنين ـ على الأقل ـ اضحى عملية مقصودة مفروضة. اضحى الاستعمار الآخر غير المنظور.

إنه يقوم على النهب الامبريالي الخفي لمصلحة القوى العالمية (المتمثلة في الشركات المتعددة الجنسية)، وعلى إقامة الهياكل السياسية والاجتماعية والثقافية الملائمة فيها لذلك النهب، واستخدام كل التقنيات المتطورة لدوامه وتوسعه، وإفراغ كل عناصر المقاومة له من فاعليتها ومحتواها. إن تخلف الشعوب المتروكة في خلفية الركب الانساني ـ ونحن منها ـ ناجم بلى ! عن أوضاع معقدة يختلط فيها التراث التاريخي بالأمية الحضارية وبالعجز وبمخلفات الاستعمار الطويل ولكن الخمول الذاتي لا يدخل فيها إلا بمقدار محدود بينما تدخل بالمقابل عوامل هجومية تكرس التخلف وتزيده، وتستغله، وخاصة في هذه الفترة الاخيرة. من هذه العوامل: التكنولوجيا الحديثة وهيمنتها، والغزو الاستهلاكي وافتراس النموذج الغربي للآخرين، والاستلاب الثقافي بالاضافة إلى استغلال الأدواء المتوطنة من أمية وطائفية، ومذهبية، وقبلية، وطفيلية اجتماعية... ليست القضية قضية إلغاء التبعة على الآخرين للهرب منها. ولكنها، في هذين العقدين الاخيرين ـ وأكرر هذا ـ يجب أن ترى في ضوء المتحولات العالمية القائمة... أوليس الحوار العبثي بين الشمال والجنوب، أو الحوار الآخر بين المسيحية والاسلام بالمخدرات الكاشفة؟ أليس بذي معنى في هذا السبيل الموقف الامريكي من الامبريالية الاسرائيلية؟ أو الموقف الدولي من مذبحة عدن؟ أو من الحرب العراقية ـ الايرانية؟ ومن حركات جنوبي السودان؟ ومن لعبة النفط العالمية؟....

ومسلمة أخيرة هي أن الثقافة ليست جهداً مجانياً سلبياً دون هدف ولكنها فاعلية إيجابية ذات وظيفة. كما أنها ليست ذاتية فردية، ولكنها نشاط اجتماعي شمولي. وليست تتكون لوحدها، وبذاتها، ولكنها حاجة إنسانية وعمل استراتيجي كعمليات الدفاع للامن والغذاء للبقاء، لا بد فيها من النضال والجهد وذبح الشرايين لينبت العشب من قلب الحجر.وليست المعارف والقيم والفنون في الثقافة بالزينة، ولكنها جزء من الانسان ومن نسيجه التكويني. إن الربيع زهر على امتداد النظر ولكنه، في دورة الحياة النباتية، مرحلة التمهيد للبذور التي تعيد إبداع الحياة.

على أن التنمية الثقافية تطرح في هذا المجال ثلاثة أمور متلازمة:

الأول:

إن مداها واسع جداً، لأنها تمتد على مساحة واسعة من الوجدان الانساني تشمل التراث كما تشمل القمر الصناعي وتلم بالعلم إلمامها بالدين. وتتغذى من الفلسفي كما تتغذى من الاجتماعي وتضم اللغة كما تضم الآداب والفنون ووثيقة المتحف وشريط الكاسيت!

الثاني:

إن من الصعب السيطرة عليها تخطيطاً وتوجيهاً، فثمة دوماً من اقنيتها ما يفلت من اليدين من جهة، وثمة دوماً فيها ما يستقى من عناصر غير ثقافية على الاطلاق من جهة أخرى، وثمة دوماً عناصر بطيئة التحول والتغير حتى لتحسبها من عناصر السكون، وقد شدت «بأمراس كتان الى صم جندل»!

الثالث:

إنه ليس ثمة تنمية ثقافية أصلاً، كما ليس ثمة تنمية اقتصادية أو اجتماعية أصلاً... التنمية إما أن تكون شاملة أولا تكون. والتنمية الثقافية مفهوم خاطىء فاذا استعلمته للتبسيط في هذا الحديث، فإنما أقصد دوماً الجانب الثقافي من التنمية الكلية للانسان العربي، الجانب المتعانق كل التعانق، والمشتبك مع الجوانب الأخرى.

والآن، لو طرحنا السؤال في اطار هذه المسلمات، عن واقع التنمية الثقافية في الوطن العربي لوجدنا من السهل أن نجيب بأن بين الواقع وبين هذه التنمية أبعاداً بعد أبعاد... ثمة، بل، حياة ثقافية عربية ناشطة. ثمة شعراء تسيل قوافيهم على أعمدة الصحف والكتب، وفنانون يملأون الجدران إبداعاً ولوناً. وقيم أشد قوة من الدساتير، وكتاب تذوب اعينهم على السطور، ومبدعون يقتلون الاعصاب وراء الكاميرات وأمامها. وقصاصون يخلقون، وأغنية تهزج، وعاملون في التراث، وآخرون أثريون، وفكر يتفاعل ويعطي، وضجيج صحافة وإذاعة، وخبرات تسفح. وثمة الى هذا، أموال تنفق واجهزة تتحرك، ومرافق تقام

ومتاحف وقاعات ومهرجانات وبحوث وتشريعات... ثمة دنيا ثقافية تمور لا يستطيع أن ينكر ذلك احد...

ولكن! ولكن هل يدخل ذلك كله ضمن نطاق التنمية الثقافية التي يحتاجها العصر والغد؟ تلك هي المسألة!...

لقد أخشى او اخجل أن اقول أمامكم اني لا ارى اثراً جدياً لشيء اسمه التنمية في الوطن العربي ولكني لا أخشى أن اقول بأنه ليس ثمة تنمية ثقافية بكل تأكيد بالمعنى التقني للكلمة. قد تكون هناك سياسات ثقافية. أو لا سياسات ثقافية ـ وعدم وجودها هو بدوره سياسة إن لم يكن إنكاراً كاملاً لدور الثقافة في المجتمع ـ ولكن ليس ثمة تنمية ثقافية . بمعنى تعهد البنى الثقافية لتقوم بوظيفتها في إسعاد الإنسان. إن شئتم البرهان فالأمر يسير. دعونا ننظر إلى الواقع الثقافي القائم من زاويتين: زاوية الاطار السياسي العام وزاوية المضمون الثقافي للسياسات الثقافية العربية المطروحة للناس ولا تخفي ملامح هذه ولا تلك:

في الاطار السياسي العام:

السمة الأولى:

هي الاقليمية التي تتم باسم الوطنية تارة، وباسم تعمير البيت والاهتمام بالذات وترك الآخرين لبيوتهم تارة أخرى، وباسم المبدأ الأعمى: «ما لنا وللعرب»؟ تارة ثالثة تقوم هذه الاقليمية بكل مكان. وإذا كان جانب من هذه السياسة واقعياً لا غبار عليه فجانبه الآخر عملية تجزيئية، تهدف إلى تحويل الكتلة العربية في المنطقة الى ما يشبه التجمع الامريكي اللاتيني: تجمعه الدين واللغة ـ مثلنا ـ ولكن تفرقه كل السياسات بما في ذلك الثقافة!.. فثمة ثقافة ارجنتينية، وأخرى مكسيكية، وثالثة للبيرو أو كولومبيا... وهل أحتاج الى قصائد المجد لكشف ما وراء هذا الخطر التجزيئي من عمى؟ ومن مصالح؟ ومن تعاسين؟ وهل أحتاج إلى القول أن بعضها وصل إلى ما دون الاقليمية من التمزق الطائفي والقبلي؟ إن أول عمل نجح فيه الاستعمار أنه أنسى المثقفين العرب حقيقة

أساسية هي أنه ليس في الحدود العربية على الاطلاق حد واحد وضعه عربي أو وقع عليه عربي! . . . ومع ذلك فقد تحول الحد السياسي الصنعي الاستعماري في الواقع وفي الأذهان إلى حد ثقافي نهائي! وذلك أخطر التحولات.

السمة الثانية:

إن السياسات الثقافية العربية تسير دون تخطيط. تتحكم بها الموازنات كل سنة: تارة تشيل بها وتارة تحط. فهي ليست مرتبطة بأي خطة خاصة وهي طبعاً غير متصلة بأي خطة قومية، أو استراتيجية موحدة. وها هنا نقصها الخطير لأنها تمضي دون تكامل مع الخطط الاقليمية الأخرى ودون استفادة من خبراتها فتخسر بذلك المسيرتان معاً ويقتضي أن يتبع ذلك في العادة الارتجال، في المشاريع، وعدم الوضوح في الرؤية. . . وضياع الخطوط والجهد.

السمة الثالثة:

إن هذه السياسات تنطلق دون تمويل كاف. إن ما يخصص للثقافة في الموازنات العربية يتراوح ما بين نصف في المائة الى ما دون الواحد. . . في المائة أيضاً. ونسمي ذلك سياسة ثقافية وتنمية! ونهدىء الوجدان القلق، حين ندعي في المؤتمرات الدولية بأن العمل الثقافي لدينا بخير. متصورين أن المبدع الثقافي يبدع بنفسه والمتلقي الثقافي يتلقى بنفسه وليس على «إدارات» ووزارات الثقافة إلا أن تتزعم الخطوط وتقف في الواجهة. ننسى أن الاكياس الفارغة لا تقوم بذاتها وإنها بحاجة الى أن تمتلىء لتقف! .

السمة الرابعة:

إننا نقود السياسات الثقافية دون إيمان بها أو بضرورتها. إنها بقية «ديكور» الدولة. إنها لم تصبح «وزارات» في بعض البلاد العربية إلا منذ عهد قريب لا يتجاوز العقدين. صارت وزارة بسبب تضخم الاجهزة المكتبية، وبالتقليد للدول المتقدمة لا عن إيمان بأنها الطريق والمخرج.

لقد كانت النظرة إليها ـ وما تزال ـ على أنها هامشية. وأكبر الأدلة على ذلك

أنها في معظم البلاد العربية موزعة الاختصاصات والأعمال والأجهزة بين عدد من الوزارات والادارات حتى في البلاد التي انشأت لها وزارة مختصة. . . أتراهم يعطون اختصاص وزارة المالية أو الخارجية أو الداخلية لعدد من الوزارات أو الادارات؟

السمة الخامسة:

إن البلاد العربية ـ وأقصد الرسميين وغير الرسميين ـ تنظر إلى الثقافة على أنها نوع من الاعلام السياسي. وتخضعها بالتالي لهذا الاعلام. حتى جهد الفنان تستخدمه مادة «دعاية» لها. صحيح أنه من الصعب فصل «الاعلامي» عن الثقافي، وصحيح أن الجدل لا يهدأ ، أو لن يهدأ، حول الالتزام وعدم الالتزام في النظم الليبرالية والنظم الجماعية. . وصحيح الى هذا وذاك إمكان النقلة المشروعة من الثقافة إلى الاعلام، وبالعكس، ولكن هذا الترابط لا يعني أن الثقافة هي الاعلام، وأن أهداف هذه، هي اهداف ذاك، وأن التنمية الإعلامية التي تهتم بها الدول العربية تستتبع بصورة آلية تنمية الثقافة أو تطل عليها. إن فيا تطرحه اجهزة الاعلام من مسلسلات وندوات واستعراض «لعظمة» الرؤساء، وفيا تخصصه للجانب الثقافي من ركن ضئيل مهمل للادلة الكافية! . . .

السمة السادسة:

تنبع من السمات السابقة، فلا اهتمام بما يتصل بالثقافة من مرافق أو من اجهزة أو من صناعات ثقافية. فالمرافق تقام بسبب سياسي ـ إعلامي لا ثقافي (كالمتاحف والقاعات والمكتبات)، أو لسبب تجاري (كقاعات السينما والصحف والمجلات ودور النشر)، أو الديني (كالمساجد). ولكنها لا تقوم إلا فيا ندر لسبب ثقافي. وهي هي نفسها على أي حال الوسائل التقليدية في النشر الثقافي منذ القرن الماضي وما قبله. وقد هبط رواد المسرح حتى في أوروبا، وتضاءل رواد المتاحف وقاعات الموسيقى والمعارض، والمقبلون على المحاضرات العامة لأن وسائل اخرى أكثر يسراً وأعظم انتشاراً دخلت السوق واستقطبت اهتمام الناس تقنيات الاتصال في ثورة الكترونية وما نزال نعتمد فيها وسائل الشموع والزيت!

ثم إن الاجهزة البشرية ما تزال تقوم على أساس تقليدي لا على أنها مهمة فنية ولا يجري اعدادها ولا تأهيلها وتدريبها المستمران من أجل العمل الثقافي، ولكنها تؤخذ مما يفيض عن سوق العمل. وغالباً ما يكون هذا الفائض ممن ضاقت به السبل الأخرى أو لفظته. ولا اهتمام بعد هذا بالصناعات الثقافية ـ وهي مقتل الثقافة ومحياها ـ من أقلام وورق وأحبار وآلات طباعة وأدوات موسيقى ورسم وأفلام خام واجهزة الكترونية واجهزة تصوير وما إليها. حتى النشر مقتول لدينا: لقد نشرنا سنة ١٩٨٠ ما معدله ٧٥ كتاباً لكل مليون نسمة ثم نزل الرقم سنة ١٩٨١ الى ٤٤ عنواناً ثم نزل سنة ١٩٨٢ الى ٤٣ كتاباً وسنة ١٩٨٤ الى ٤١ فقط. للمقارنة نذكر أن معدله في عدد من الدول الاوروبية هو بين ٤٨٠ و٥٠٠ عنوان للمليون!

بل قد يكون السبب هو الفارق في انتشار الأمية.. ولكن أليس سد منابع الأمية من أعمال الثقافة أيضاً؟

السمة السابعة:

عدم وجود الروابط بين الثقافة، مجالات ومشاريع ومرافق واجهزة من جهة، وبين اجهزة التربية والاعلام من جهة اخرى. هذا الانقطاع مدمر للاطراف الثلاثة. لأن هدف التربية يجب أن يكون التثقيف لا التعليم فحسب، ولأن الاعلام إن لم يكن ثقافياً فرغ من المعنى وانقلب على الفور دعاية رخيصة!.. وهذا هو الواقع القائم. إن كلًا من المجالات الثلاثة يجري في ميدانه كأنما هو وحده دنيا الناس، وللمزاد الذي يأتي به فتحت الجيوب والعقول...

السمة الثامنة:

انتشار الامية الحضارية المتزايد: فالنشر التعليمي ـ رغم أنه يتزايد ـ إلا أن التزايد السكاني يسبقه والنتيجة هي تزايد الامية بسبب العجز عن سد منابعها. واذا كان هذا حال التعليم وهو الزامي، فماذا يكون عليه حال التثقيف العام وهو «تطوعي» في نظر السلطات؟ وأمر هامشي بالنسبة للجماهير الأمية؟

السمة التاسعة:

ان الجماهير العربية الواسعة لا تشترك في هذه التنمية الثقافية ابداعا ولا تمويلا ولا استمتاعاً واستفادة. إنها تجري في منأى عنها كأنها في فلك آخر وليس بدعاً أن تنأى عنها لأنه لا صلة بين الطرفين. المعارض الفنية، المسارح، منتديات الادب والشعر والموسيقى ما تزال حكراً على طبقات ثقافية شبه مغلقة، لم تفتح الجسور بينها وبين الناس بطبيعة تكوينها وتمويلها وادائها.

السمة العاشرة:

صعوبة التدفق الثقافي العربي. فالأصل في الكتاب أن يكون مشبوهاً، والأصل منع تدفقه بين الدول العربية. ومثله المسلسل والأغنية والمجلة واللوحة. وإن يكن بعض الشر أهون من بعض.معظم الكتب وبخاصة إن كانت عربية، تقف على الحدود تقدم ولاءها وتثبت براءتها، قبل أن يسمح لها بالعبور. الكتاب إن لم تمنعه البيروقراطية منعته الجمارك. وإن سمحت هذه وتلك وقفت له التشريعات، وإن نجا من ذلك كله وقفت له مشاكل العملة الصعبة فحكمت عليه بالسجن المؤبد. . . إن الكتاب هو اخطر ما يحتقب الانسان معه عبر الحدود العربية. وبديهي أن الكتاب الذي يمر من الرقابة المربعة في ٢١ دولة سوف يعبر وهو ممسوح الملامح، لو منافق للنظام، لو لا رأي فيه ولا ابداع. . ولا كلمة تقف لنضال. . أتراه يستحق القراءة؟. .

السمة الأخيرة والأهم:

هي افتقاد الحرية الفكرية. إنها الفقيد الكبير سواء على الصعيد السياسي أم على الصعيد الاجتماعي أيضاً. المثقف العربي واقع من هذه وتلك. بين فكي كماشة، متحالفة في الأساس لترسم له «الصراط المستقيم». والصراط المستقيم هو الطريق الذي لا يصطدم بايديولوجية النظام السياسي، ولا بقيم المجتمع التقليدي. هذه وتلك هي «التابو» إن مسته فأنت داخل جحيم دانتي الذي كتب على بابه: «أيها الداخل من هذا الباب! اقطع عنك كل أمل»-ان وراءه السجن والتعذيب وسكرة الموت.

الفكر في الوطن العربي قنبلة موقوتة. نقله جريمة، وحمله جريمة. والمثقف يجب أن يبقى سجين فكره أو منفياً في وطنه، او فليتحسر. حتى الهاربون إلى خارج الحدود لم يعودوا بمنجاة من الجحيم الضاغط. من لم يسكته المال اسكته الخوف، ومن لم يسكته هذا ولا ذاك كتمت صوته رصاصة كاتمة للصوت!

فاذا هزل الفكر ثم هزل فلا غرابة. إن اضطهاده لم يعد تهمة تخجل منها النظم فالسلام «الامريكي» هو المطلوب الان لا الفكر! وما دام الأمن سائداً «فكل شيء على ما يرام يا سيدتي المركيزة!».

إذا انتقلنا بعد هذا كله الى المضمون الثقافي كان الأمر أشد سوءاً ونكراً. لو شئت تلخيصه قلت إن القضية القاتلة فيه، هي الانتماء الى عصر انتهى. إنّا نقدم الغذاء الفاسد لجموعنا ولاولادنا على أنه الغذاء الطازج وطعام الغد!

فالمفاهيم الثقافية سكونية لا حركية. عناصرها المكونة تقليدية، وهدفها نخبوي، وقيمتها رجعية. وإذا استثنينا بعض الرسم والشعر والموسيقى حيث تحاول القوى الثقافية المتمردة أن تجد متنفساً وان تجد ذاتها، فالانتاج الثقافي الباقي أصداء في الهواء. صحيح أننا نستخدم التلفزيون وصار لنا قمر صناعي في الفلك ولكن ماذا يثان ؟ المسلسلات البدوية وتوافه المشاكل السطحية في المجتمع وقيم التراث التي عفا عليها الزمن، ومبتذل الأغاني التي تسمعون على الأرصفة ولغة الشارع! إنّا ما نزال في مرحلة ثقافة النخبة وشاعر السلطان ويا غلام أعطه ألف دينار! وبينما يصل بعض مثقفينا من اليأس الى درجة الخرس أو الانسحاب من الساحة أو الغاء القلم طارحين السؤال المصيري : ما فائدة الكتابة؟ ويصل بعضهم حتى درجة الانتحار، نجد بالمقابل أن الثقافة المطروحة للرواج في السوق تقوم على قبول تناقضات المجتمع. ومباركة هذه التناقضات بوصفها تناقضات قدرية لا حيلة في تغييرها سواء كانت طائفية مذهبية، أم طبقية اجتماعية، أم نزعات إقليمية، أم عصبيات قبلية، أم كانت من أثريات التراث. هذا في حين تفتح الثقافة الباب من الجهة الأخرى على مصراعيه للغزو الثقافي الاجنبي : ويغمرنا السيل من الثقافة الاستهلاكية الغربية، الوحيدة الاتجاه في التدفق، وتزداد التبعية الثقافية، بعد الاقتصادية والسياسية لتوطد أركان الامبريالية

الجديدة وتستحكم: ونتطوع لجعل ثقافتنا بالعامية من جهة أو لخلطها بالأجنبية من جهة أخرى باسم حيوية اللغة تارة أو تبني العصر تارة أخرى!... ونتساءل لماذا يعرض الفيلم الأجنبي بالتركية في تركيا والبلغارية أو الرومانية أو اليونانية في بلغاريا ورومانيا واليونان وهي أمم بعشرات الملايين فقط ويعرض هو نفسه بالانكليزية أو الفرنسية في البلاد العربية وهي ١٧٠ مليوناً؟ فلا نجد جواباً. وتسأل لماذا يدرس اليابانيون والكوريون والفيتناميون العلوم، كل العلوم، بلغاتهم رغم صعوباتها وتقوم الدراسات العليا لديهم بتلك اللغات في حين تقوم لدينا باللغات الأجنبية؟ تسأل فلا تسمع الا جمجمة وهربا....

إن الثقافة العربية اليوم بجانب إهمالها اللغة القومية، تشكو في المضمون من ضعف روح الاتصال فيها سواء بالتراث حصن الهوية القومية، أم بالواقع والعصر وثوراته الراكضة بكل مكان، أم بالمستقبل وتحدياته الخطيرة! إنها، بسبب انتمائها لعصر مضى لا تقرأ التراث قراءة معاصرة لتحتويه بدل أن يحتويها، ولا تتصل بعواصف العصر ودنياه الثورية لتستخدمها في تنمية الانسان، ولا تعد نفسها للمستقبل بما يتوازى مع اخطاره... ألم أقل في البدء إني بشعور عميق من القلق اكتب؟ وإنه الانتحار البطيء؟ إن ضعف «الاتصالية» لا يلغي «الأصالة» التي تقوم على الأخذ والعطاء مع التراث فحسب ولكنه أيضاً يورث الخلخلة في الفكر وحيرة الطريق، كما يؤدي الى تثلم قوى الابداع... أوليس هذا يا ترى ما تشكو منه الثقافة العربية اليوم؟

وأخيراً دعونا نترك واقع التنمية الثقافية لنقفز إلى الاحلام الوردية، وإلى آفاق هذه التنمية والى ما نرجو أن يكون!

أ) إن ما يحدد الآفاق هو الأهداف نفسها اذن فلماذا كانت التنمية الثقافية؟ في تصوري أننا نطلبها لأهداف أربعة:

ـ لاغناء شخصية المواطن العربي وتأكيد وعيه بحريته، وكرامته، وقدراته عن طريق تطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية والفكرية عامة. بوصف الثقافة احد الاركان الأساسية في البناء الحضاري.

ـ لتنمية الهوية الحضارية العربية الاسلامية وتوطيدها في كل ذات، وذلك بربط الانسان العربي بأرضه وتاريخه وتراثه وبقيمه الروحية والفكرية وبانتمائه لأمته، فهذه الهوية هي عنوان تميزنا ضمن المجموعة الانسانية.

ـ للتحرر القومي الشامل بوصف الثقافة عنصر دفاع، ورفض للتبعية والاستلاب والتشويه.

ـ لربط الانسان العربي بالعصر وبالغد وعياً وعلماً وتقنية ومستقبلاً إنسانياً.

وهي أهداف متعانقة متلازمة. تكون فيما بينها مشروعاً حضارياً تنموياً يتناول المجتمع العربي، في جذوره، بالتغيير.

ب) ومن جهة أخرى فلكي يعطي هذا المشروع كامل عطائه، ينبغي أن يتجه في اتجاهات أربعة :

ـ اتجاه عمودي يقوي الثقافة عمقاً في الجماهير ويزيد في التراكم الثقافي بحيث يسمح بتحوله الدائم من الكمي الى الكيفي ومن الوضع السكوني إلى الحركي المتفاعل مع الناس.

ـ اتجاه أفقي يقوي الروابط الثقافية بين الأقاليم العربية ويعمل على أن يقيم منها جبهة ثقافية موحدة.

ـ اتجاه تعددي يتناول مختلف المجالات الثقافية، وينسق بينها، ويوفق بين الامكان والحاجة حسب الأولويات والشأن والأثر.

ـ اتجاه شمولي بحيث تشمل التنمية الثقافية جميع فئات المجتمع، وطبقاته، واعماره، وأمكنته، وعلى مدى الحياة.

جـ) ولما كانت ثقافة الغد مختلفة الاختلاف النوعي عن ثقافة اليوم وتختلف بداهة عن ثقافة الأمس، لذلك فإن التنمية الثقافية سوف تختلف أو يجب أن تختلف في اتجاهها الفكري، وفي تواتر السرعة، وفي المضمون الثقافي عن الامس.
إن استمرار الثقافة الحالية حكم بالانتحار على كل ثقافة.

د) ولما كانت التنمية الثقافية لا تقوم بذاتها ولكن بجهود عناصرها البشرية الأساسية: المبدع الثقافي، والمتلقي والمنشط والباحث مع توافر الادارة الثقافية أيضاً. فها هنا إذن مجالاتها الأساسية.

على أن إطار التدخل التنموي في عملية الإبداع محدود جداً وسلبي كله أنه قاصر على التشجيع، والمشاركة، والمشاورة، وعلى إيجاد الفرص المتساوية، والظروف الاقتصادية الاجتماعية الملائمة، وإزالة المعوقات، وعلى ترك مسألة الالتزام لرغبة المبدع في الالتزام الذي يراه، وهو ملتزم بكل تأكيد لأن الثقافة التزام... وإنما يبدأ عمل التنمية الثقافية بالمتلقي للرسالة الثقافية. إنه المقصود الأساسي بها. وتنميته الثقافية تعني العمل على إشراكه المباشر في التذوق الثقافي وفي اتخاذ القرار، وفي التمويل، وتنفيذ المشاريع، وفي ربط مصالحه بها، وتبين حاجاته ورغباته. وتسجيل تراثه، وإبداعاته في الغناء والموسيقى والرقص والشعر، وتنمية مشاريعه الجماعية والوحدوية، والحرص على الوصول إلى أعمق طبقاته عمقاً، وأبعد فئاته جغرافياً.

ومن اجل هذا يعمل المنشط الثقافي والباحث كما تعمل الادارات الثقافية، كل في ميدانه. وإذا كان لا يطلب من الباحث الا المسح والتخطيط والرصد، ولا يطلب في الادارات إلا التأهيل والخبرة والتدريب المستمر، فإن المشكلة إنما هي في المنشط لأن هذه الكلمة تتضمن كل قوى التنشيط... وتتضمن الدولة أي السلطة التي تمسك بميكانيكية العملية الثقافية كلها تخطيطاً وتشريعاً وتمويلاً وتنفيذاً وتوجيهاً.

هـ) وللتنمية الثقافية شروطها أيضاً، إنها الحدود التي لا تقوم هذه التنمية إلا بها وعليها:

الاعتماد على الذات هو الشرط الأول في المشروع الثقافي التنموي لأنه في الواقع إنما ينبع من الذات ليعود في النهاية فيصب فيها. والتنمية الثقافية ـ دون غيرها، وأكثر من غيرها ـ إما أن تكون ذاتية أو لا تكون ـ وهي دون غيرها التي تمنح التنمية الشاملة طابعها القومي ولمسة الخصوصية والتمايز. فهي بالمعنى التراثي والمستقبلي على السواء خاصة بالأمة نفسها، وبالمعنى الابداعي مرتبطة

بعناصر الأصالة والمنزع الذاتي فيها، ويعمق القيم، والسلوك الاجتماعي والنشاط الفكري تتصل باهتماماتها وطموحاتها وحدها. لقد تأخذ ثقافة عن اخرى اقتباساً وتأثراً ومحاكاة. والثقافات تأخذ وتعطي. ولكن قيمتها الانسانية إنما تكون بقدر ما تبدع من الأصيل الذاتي والخاص. وما من أمة يمكن أن تستعير تنميتها الثقافية من أمة أخرى. أو تستعين بها عليها. لقد تستعير في تنميتها الاقتصادية أما في الثقافة فالميدان مغلق. لأنه ميدان الهوية الذاتية والاستعارة فيه تعني الغاء الذات والذوبان في الآخرين. والاستناد في التنمية الثقافية الى الذات إنما هو في الواقع عودة الى المنابع بقدر ما هو استناد الى جماهير المستفيدين منها. وما تقتبسه الثقافات بعضها عن بعض فانما يدخل في تكوين الثقافة المقتبسة من خلال ذاتها ويخرج من خلال ذاتها ملونا بلونها الخاص.

وأسمح لنفسي أن اعطف عطفة صغيرة هنا لأقول: إن الاعتماد على الذات لا يتصل إلا أقل الصلة بالقدرة المادية. صحيح أن الفقر، في هذا العصر بخاصة، يجر معه التبعية. وويل للفقير! ولكن الدول العربية ليست فقيرة أولاً. كما أن الثروة التي نبعت في بعض أراضيها مع النفط، لم تفدها شيئاً كثيراً. فقد كانت ثروة «جغرافية»، ولم تكن نتيجة إنتاج حضاري وتفوق فكري. وقد وُظّفت للاستهلاك القطاعي، ولم توظف للنهوض بالبنى والقدرات العربية. وهكذا أتت وتكاد تذهب دون أثر سوى اكوام الكونكريت في الصحارى. . وزيادة التبعية!! إن الاعتماد على الذات إنما يبدأ فعلاً حين يبدأ الابداع الذاتي ويبدأ معه الانتاج الحضاري. ذلك هو الطريق الوحيد!

الشرط الثاني: الحرية الفكرية: فلا تنمية ثقافية دون فكر حر. ودون توافر الفرص المتساوية للجميع. إن ذلك إنما ينبع من احترام الانسان واحترام العدالة ومن ضرورة اكتمال رأس المال البشري للمجتمع كله. في جنون الربيع يتفتح زهر العليق مع التفاح وتتجاور العشبة الخضراء مع باسق الشجر. ولكل لعبه وشكله وحياته ولكن الربيع لا يكون ربيعاً إلا بها جميعاً وبإفساح صدره لها معاً. . . إنه لا يكون بباقات من الورد ولا بضمة من زهور الاوركيد الارستقراطية!

على أن الحرية الفكرية لا تقوم لوحدها، ولكنها تحتاج الى النضال الشديد لتتوطد ولما كانت جزءاً من كل فهي لا تعيش إلا في جو اقتصادي ـ اجتماعي حر

بدوره. وإذا كانت مرتبطة بايديولوجية النظام، وبسلطة الدولة كبتاً أو الزاماً أو رقابة أو إطلاقاً، فهي مرتبطة ايضاً بتحرر المجتمع نفسه. الارهاب الاجتماعي قد يكون أشد قسوة من ارهاب السلطة. وإذا كان المثقف العربي يعيش اليوم أعنف ازماته اللابداعية فلأنه يعيش حالة حصار وكبت، ويقاوم، في أحيان كثيرة، على الجبهتين ضد الارهابيين.. وقد اضحى من بديهيات السوق الفكرية، ومن مطالب الاجماع العربي إطلاق حرية الفكر فهل من الضروري أن تهتز من اجل ذلك، العروش أم تراهم يعقلون؟ لست أدري!

الشرط الثالث: استيعاب العصر: وإنما كانت التنمية لاستيعابه لا بحركة تحديث سطحية، تقوم على التقليد، ولكن بحركة إبداعية تقوم على التفهم والابتكار في اتجاهين:

١) اتجاه التراث الذي يمنح الابداع الاصالة والتميز من خلال قراءة جديدة له تفهمه على أنه ليس بتراث مقدس ولكنه صنع بشر لبشر، وعلى أنه ليس بتراث واحد ولكنه تراثات شتى، وعلى أنه ليس بتراث فكري فقط ولكنه تراث مادي (قوامه الآثار والمخطوطات) وتراث اجتماعي (قوامه السلوك ومنظومه القيم الاجتماعية) وعلى أنه ليس بسلطة مرجعية سكونية ولكنه دعوة دائمة الى التجديد فيه وليس بالكلمة النهائية، ولكنه نسبي يختلف حسب العصور... إن فرز الثابت عن المتغير في التراث هو استيعاب العصر بقدر ما هو لبّ الاصالة.

٢) الاتجاه الثاني: اتجاه الفكر العلمي ـ التقني: ويتعلق الأمر في هذا المجال بثلاثة تحديات أو «ثورات» لم تعرفها البشرية من قبل. وقد وقعت كلها في العقود الثلاثة الأخيرة بخاصة:

الأولى: الثورة العلمية: التي تحتاج التنمية فيها إلى سد فجوتين خطيرتين: فجوة التزايد في انتشار الأمية في الوطن العربي، رغم كثرة الجامعات، وتكاثر خريجيها، وفجوة اللحاق بالتقدم العلمي الكاسح الذي اضحى يعرف بتفجر المعرفة والذي يهز الآن اسس العلم في العالم.

الثانية: الثورة التقنية: فالصناعة الالكترونية التي تطورت منذ ثلاثة عقود

احدثت نقلة نوعية في التقدم البشري قدرة وتغيراً. تطور الكومبيوتر خلال ستة أجيال سريعة متعاقبة في الحجم، والذكاء، والذاكرة، وفي نوعية البيانات ولغات التعامل، وبنية الانظمة، ومجالات التطبيق محققاً طفرة هائلة في القدرة البشرية لم تقتصر على دنيا العلوم البحتة والتطبيقية، ولكن وصلت حتى الادارة والعلوم الانسانية! كما اوجدت ما صار يسمى بنظم المعلومات، وهو المصطلح الذي أخذ يعطي اسمه اليوم للعصر كله.

الثالثة: ثورة الاتصال التي رافقت الثورة التقنية وجعلت بالإمكان نقلها الخاطف عالمياً وتبادلها، وخاصة بعد زيادة طاقاتها باستخدام الألياف الضوئية في الأقمار الصناعية وأسلوب الفيديوتكس في تبادل الرسائل.

إن استيعاب العصر يتطلب اجراء تغييرات في البنى الاجتماعية ـ الاقتصادية للبلاد العربية كما يتطلب العمل على توافر الأيدي الخبيرة وأجهزة العمل. وهي تحديات متنوعة متشابكة في وقت معاً لا تتم التنمية الثقافية إلا بوعيها العميق ومجابهتها المباشرة بمشروع حضاري متكامل. إن ثمن الرهان على مثل هذا المشروع إنما هو المصير العربي كله.

الشرط الرابع: إعداد الثروة البشرية: فلا تنمية ناجحة بدون شعب يساندها بوعيه الثقافي وجهده الفكري. إن الانسان ليس معدة فقط. إنه فكر وثقافة أيضاً بقدر ما هو معدة. وإعداد «الثروة» البشرية يأتي قبل إعداد الثروة المادية لأنها هي الأساس وهي النهاية. وهذا يعني أن ثمة جهداً جباراً يجب بذله في اتجاهات عديدة شتى منها:

١) سد منابع الأمية والتوسع في عمليات التأهيل والتدريب.

٢) تخفيف عبء الاعالة الذي يقع على ربع الناس في الوطن العربي بسبب فتوة السكان، وضعف مشاركة المرأة في العمل، وزيادة من هم دون سن العمل أو فوقه الى أكثر من ٤٥ بالمائة.

٣) تقوية اللغة القومية واعتمادها في جميع مستويات التعليم وبخاصة العالي

والعلمي ـ التخصصي، والتقريب ما بين اللغة المكتوبة والمحكية حتى التطابق. إن الغربة والتبعية وذوبان الذاتية الحضارية جميعاً إنما تبدأ باللغة.

٤) العناية بجميع فئات السكان اطفالاً، وناشئين، وشباباً، ومسنين، ومعوقين، ورجالاً ونساء على السواء، ومدنيين وريفيين، وبدواً وطبقات اجتماعية، أو جماعات لغوية، أو طائفية، دون أي تفريق.

٥) بذل الجهد الخاص للافادة من العقول المهاجرة سواء عادت للوطن أم بقيت في المهاجر.

إن اعداد الثروة البشرية إنما هدفه الوصول إلى الشعب المثقف. وهذا يعني أن يستبدل بمبدأ إلزامية التعليم، إلزامية الثقافة وبدلاً من شعار «المدرسة للجميع» يجب أن يكون الشعار: الثقافة للجميع، وإشراك الجماهير سواء في القرار الثقافي، أم في تمويل المشاريع الثقافية، أم في الاستمتاع المباح بها كالهواء والماء...

وبديهي أخيراً ألا ننسى الأركان الأساسية في عملية التنمية الثقافية ونعد منها ثمانية رئيسية:

١) أن تكون هذه التنمية جزءاً من مشروع تنموي شامل، وليس بالصعب تطبيق ذلك في مشاريع التنمية العربية، وإن زاد ذلك في سعتها وفي أعبائها. فالتنمية الثقافية وحدها ليست عرجاء فحسب ولكنها لا تقوم على اساس مكين. وإن قامت فهي هاوية عن قريب لا محالة.

٢) أن يؤمّن لهذه التنمية التمويل الكافي. وإذا تذكرنا ضآلة ما يرصد للثقافة في الموازنات العربية المختلفة آمنا بأن مضاعفته اضعافاً مضاعفة لا يتجاوز طوق اي دولة عربية.

٣) أن تسن لها التشريعات القانونية اللازمة سنداً ودعماً. فالتشريع ضمانة وعهد.

٤) أن تقام المؤسسات الخاصة بالبحوث الثقافية. تدرسها إحصاء وإنتاجاً ومردوداً

وتضع لها الخطط اللازمة والمشاريع التنفيذية. إن التنمية لا تسير معصوبة العينين.

٥) أن يتوافر لها الجهاز الثقافي الضروري: من الاداري المدرب، الى المرفق الذي تقوم به، الى الاجهزة والأدوات التي تعتمد عليها. إن هذا الثالوث هو عدة العمل في عملية التنمية.

٦) أن تؤسس لها الصناعات الثقافية الضرورية حسب الأولويات في الأهمية والامكانات القطرية. لأنها أحد الأركان الأساسية في الأمن الثقافي، وذلك ضمن خطة عربية متكاملة شاملة متعاونة.

٧) التكامل والتعاون في الوسائل والأهداف بين أجهزة التربية والاعلام من جهة وأجهزة الثقافة من جهة أخرى. وهذا المطلب لا يقتضي أكثر من الوعي والتنسيق، وتغليب الثقافي على حساب التعليمي والاعلامي.

٨) وأخيراً نصل الى مربط العنز وعقدة العقد في العملية كلها، الى القرار السياسي. فإن لم تتوافر القيادة الواعية كان ذلك كله باطل الأباطيل وقصوراً من الورق. القرار، في بلاد العالم الثالث هو المفتاح فإن وجد وجدت معه ومن اجله الأمور الأخرى. وما لم تشعر السلطات وتؤمن بأن الثقافة حاجة إنسانية، وشرط للبقاء كالخبز سواء بسواء، وانها جزء من التكوين الانساني وليست اعلاماً، وإنها ذات وظيفة تنموية أساسية وليست إضافة كمالية وإنها دعم لها ـ حتى في كامل حرياتها ـ وليست خطراً عليها، إن لم تتم هذه القناعات.. فلا أمل!... بل لا أمل!

هل تراني بهذا فجرت كل الاحلام الوردية؟ أخشى أن اعترف بهذا، وإن كنت أعرف أن من في القمم يفضلون العاجلة على الآجلة. ويؤثرون راحة اليوم ويتركون تدبر الغد لرب الغد!... وعند ذلك فما معنى التنمية يا ترى؟ وما معنى العمل؟

أليس عبثاً في عبث؟

• • •

الحوار مع الدكتور

شاكر مصطفى

رئيس الجلسة الدكتور رمزي زكي

د. رمزي زكي

شكراً لمحاضرنا الفاضل على هذه المحاضرة القيمة حول التنمية الثقافية في الوطن العربي، الواقع والآفاق. ومن الواضح أن الدكتور شاكر مصطفى قدم في محاضرته زخماً كبيراً من الأفكار والمقولات والانطباعات، والمواقف أيضاً، التي تستحثنا الآن للحوار معه. ونبدأ الآن المناقشة. والكلمة لكم الآن.

د. فؤاد زكريا ـ كلية الآداب ـ جامعة الكويت:

أشكر الزميل والصديق الكريم الدكتور شاكر مصطفى على هذه الفرصة التي أتاحها لنا لكي نتبادل همومنا الثقافية وكلنا، بلا شك، ننتمي الى ميدان الثقافة، سواء كنا من المتخصصين في الدراسات الانسانية أو في الاقتصاد والتنمية فكلها ميادين متداخلة ومتشابكة، كما بيّن محاضرنا الفاضل. وفي الواقع أجد نفسي متفقاً مع الدكتور شاكر في نقاط مهمة؛ وربما اختلف معه في نقاط أخرى. وأريد أن أبدأ ببعض النقاط التي أجد فيها قدراً من الاختلاف. يبدو لي أن الدكتور شاكر، في اشارته الى ما حدث لدينا في ميدان الثقافة في العقدين الأخيرين بوجه خاص، كان ميالاً إلى العوامل أو الضغوط الخارجية والى الاقلال من أهمية العوامل الداخلية أو الذاتية. وفي اعتقادي صحيح أن هناك ضغوطاً خارجية وقوى عالمية تمارس هذه الضغوط على كل بقعة من الأرض. ولكن السؤال هو: لماذا تنجح هذه الضغوط في مناطق معينة وتفشل في مناطق اخرى ؟ في تصوري أنها احرزت نجاحاً كبيراً في المنطقة العربية، وربما كان هذا هو سبب تأكيد الدكتور شاكر لعوامل الضغط والقهر الخارجي، ولكنها لم تنجح في مناطق أخرى من هذا العالم. فالامبريالية، بما لديها من أسلحة، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية... الخ، تمارس ضغوطها على كل مناطق العالم الثالث؛ ولكننا نلاحظ أن هذا الضغط يصل الى أقصاه في عالمنا العربي لأننا نستسلم له ولذلك، ونظراً لوجود هذا الضعف الداخلي، فإنني أميل الى ترجيح تأثير هذا العامل الداخلي قبل ابراز العامل الخارجي.

النقطة الأخرى التي قد اختلف فيها مع الدكتور شاكر؛ هي أنه كان ميالاً الى حد ما، الى تأكيد زيادة الاقليمية الثقافية في الفترة الأخيرة. وأنا أتصور عكس ذلك لأن ميدان الثقافة بالذات هو من الميادين القليلة التي يمكن أن نتغلب فيه على الاقليمية بشيء بسيط جداً من المجهود. في اعتقادي أن في هذا الميدان توجد فرصة لعبور الجسور الاقليمية بسهولة ويتم عبورها باستمرار. فأنا عندما جئت الى الكويت حديثاً كان يفاجئني أن أقرأ في الصحف حديثاً لكتاب يتحدثون عن العقاد أو طه حسين ويقولون أدباؤنا من أمثال العقاد وطه حسين بينما يكون الكاتب كويتياً أو فلسطينياً.. الخ. لذلك فأنا أشعر في هذا الميدان أنه يمكن كسر الحواجز الاقليمية بسهولة. وبالفعل تم ذلك. ونستطيع ان نزيلها نهائياً بمجهود أقل بكثير مما نحتاجه في الميدان السياسي مثلاً. وأيضاً نحن نرى الآن أن المغرب يطلع على كل كبيرة وصغيرة مما يحدث في المشرق. وعندما نسافر الى هناك نجدهم يناقشوننا في تفاصيل ما يدور في الميدان الثقافي في المشرق كما بدأنا نحن في المشرق نعرف الكثير عن إنتاج الأدباء والمفكرين في المغرب العربي؛ وأزيلت حواجز اقليمية كثيرة بدون مجهود يذكر.

ومن النقاط التي اتفق فيها مع الدكتور شاكر مصطفى وأشكره على تأكيده لها في هذه المحاضرة اشارته الى الخلط الموجود لدينا بين الثقافة والاعلام. وفي الواقع إن المشكلة الكبيرة في هذا الخلط هي أنه يتم لحساب الاعلام وليس لحساب الثقافة. وهذه هي الخطورة الكبرى. صحيح أن هناك في كل بلاد العالم اليوم قدراً كبيراً من التداخل بين الثقافة والاعلام. ولكن المهم لحساب أي من الطرفين يتم هذا الخلط. عندما يكون الاعلام ذاته وسيلة لنقل الثقافة الرفيعة يكون التداخل أمراً مفيداً. أما عندما يكون المقصود من التداخل هو أن تكون الثقافة خادمة للاعلام، ولأسوأ أنواع الاعلام وهو الدعاية السياسية، فأعتقد في هذه الحالة يكون الخلط شيئاً خطيراً. وهذا للأسف هو ما يحدث عندنا. أيضاً الدكتور شاكر نبهنا عدة مرات في حديثه الى أهمية الأساليب التكنولوجية الحديثة؛ وكان واضحاً كل الوضوح في هذه الناحية لأنه استطاع أن يبرز دور أجهزة الاتصال الحديثة في الثقافة وهذا يعود، بالطبع، الى خبرته التي تتجاوز الاطار المحلي وإلمامه بأهمية هذا الموضوع على النطاق العالمي. ولكن في الحقيقة، بما أن هذا العنصر قد أخذ حقه في المحاضرة، كنت أتوقع شيئاً من المقارنة بين إبراز أهمية التطورات السريعة جداً والمتلاحقة في ميدان التكنولوجيا؛ وانعكاسات ذلك على الثقافة، وبين حالة الردة الفكرية التي نعاني منها نحن الآن، مثل السلفية الرهيبة التي تزداد تمسكاً بعقولنا يوماً بعد يوم في نفس الوقت الذي ينتقل فيه العالم بسرعة مذهلة من موقع إلى آخر؛ ويصبح ما أنتج بالأمس قديماً في نظرهم بينما نحن نريد أن نتوقف عند ما أنتج منذ قرون عديدة. في النهاية أختم تعليقي هذا بملاحظتين عامتين هما: إنني لم أشعر في المحاضرة بأن العلاقة بين التخلف الثقافي وتخلف المشروع العربي العام قد أبرزت بما فيه الكفاية، رغم أن

الدكتور شاكر قد أشار إليها إشارة سريعة جداً في الجزء الأخير من محاضرته، وكان في تصوري أن التخلف الثقافي الذي أشار إليه بتمكن واقتدار ليس إلا مظهراً من مظاهر لتخلف أشمل بكثير؛ وهو مظهر من مظاهر غياب مشروع عربي في كافة الميادين. وأعتقد أن هذه النقطة كانت تستحق مزيداً من التوضيح. أخيراً، معظمنا يعرف، بأن الدكتور شاكر مصطفى ظل يعمل لسنوات عديدة في ميدان التخطيط الشامل للثقافة العربية فهل أفهم من هذه المحاضرة أنه بعد كل هذه السنوات في هذا الميدان كانت هذه هي الحصيلة المريرة لمحاولة تجربة عمل تخطيط شامل للثقافة على النطاق العربي؟ وشكراً.

د. محمد صادق ـ المعهد العربي للتخطيط :

نشكر الدكتور شاكر مصطفى على هذه المحاضرة القيمة ولدي تساؤلان: الأول، لقد سعدنا بأن المحاضر قد قال بأن التنمية الثقافية هي جانب بسيط من عملية كلية أكبر، وأعتقد سماها عملية مجتمعية؛ لأن التنمية العربية ككل لها أبعاد كثيرة وكل ما يتعلق بحياتنا له أثره على حضارتنا وعلى ثقافتنا. فإذا كان هذا هو المفهوم الذي طرحه الدكتور شاكر وبأن العملية متعددة الجوانب ومتفاعلة داخلياً فأنا أتفق مع الملاحظة التي ذكرت وبالتالي ألا يمكن أن نقول أن التنمية الثقافية في واقعها الحالي في المنطقة العربية هي انعكاس للوضع العام لمشروع التنمية العربية ؟ فإذا كان الواقع العربي في التنمية ككل لم ينضج بعد فإن المرحلة التي وصلنا إليها في التنمية الثقافية ما هي إلا انعكاس لهذا الواقع. أيضاً يصير السؤال : يا ترى هل إذا تمكنا من تنشيط مشروع التنمية الثقافية العربية سوف نتمكن من زيادة قدرتنا على تحقيق مشروع التنمية العربية بالمعنى الواسع كعملية مجتمعية ؟. الملاحظة الأخرى ؛ بما أن الدكتور قد ذكر القمر الصناعي العربي فإن هذا القمر قد يكون له دور كبير في عملية تنمية الثقافة او الثقافات العربية. ولكن يا ترى لو طلب من الدكتور شاكر أن يضع مشروعاً للاستفادة من القمر العربي لتنمية الثقافة العربية فما هي العناوين الكبيرة لكيفية الاستفادة منه بحيث تكون عندنا ثقافة عربية نفي بالحاجات دون أن تكون أحادية وإنما تحقق الذات العربية في نفس الوقت؟، وشكراً.

د. مجيد مسعود ـ المعهد العربي للتخطيط :

لقد سعدت بالاستماع الى محاضرة الدكتور شاكر القيمة . وكثير من الذين أتحدث معهم في هموم التنمية العربية يتهمونني بالتشاؤم ولكن اليوم أجد نفسي متفائلاً بما سمعته من أستاذنا المحاضر لأن هناك على الأقل بصيصاً من أمل وإلا لما استحقت الحياة الاستمرار. الأحلام الوردية التي تحدث عنها الدكتور لا أدري في أي اطار يمكن ان تتحقق؛ لأنه قد أشار في ثنايا

حديثة الى نظم ليبرالية ونظم جماعية فهل في تصور الدكتور شاكر في أي من هذه النظم يمكن تحقيق هذه الأحلام ، أم أن هناك في تصوره نوعاً آخراً يتمنيا؟ ما يخيفني أكثر هو ما أشار اليه بأننا في المجال الثقافي فالخيار مغلق. وفي اعتقادي أن هناك قاسماً مشتركاً بين البشر في أمور ثقافية كثيرة كما في الثقافة الموسيقية، الفنون، الخ. فكيف نسمع من أستاذنا شاكر بأن الميدان مغلق لأن هذه كلمة خطيرة في هذا المجال. أيضاً كنت أتصور أن الدكتور فؤاد زكريا سوف يحاور الدكتور شاكر، كما حاوره على صفحات العربي، حول كلمة مرت دون تعليقه وهي الأمن الثقافي. وقد أشار الدكتور فؤاد، وهو محق في ذلك، كفانا من الأمن بأشكاله المختلفة ودعونا في الثقافة من كلمة الأمن ، وشكراً.

د. حسن عبد الحميد ـ كلية الآداب ـ جامعة الكويت :

لا حاجة لأعبر عن شكري لأستاذنا المحاضر. ولدى ثلاثة ملاحظات أختلف في أولاها معه؛ وتعتبر الثانية اضافة لما ورد، أما الثالثة ففيها نقطة اتفاق معه. الملحوظة الأولى والتي لا أتفق فيها مع السيد المحاضر هي إهماله أو رفضه للتحديث كوسيلة للتنمية. فيما يختص، مثلاً، بالتنمية الاقتصادية أعتقد أنه لا مفر من استخدام التحديث مثل نقل المؤسسات والمصانع بنفس المفهوم الذي كان عند محمد علي في مصر سابقاً مثلاً وإلا فما هو المخرج. أيضاً لا مفر من نقل الجانب الفكري والثقافي الذي سبقنا فيه الغرب، ذلك لأن عملية النقل هذه ما زالت، حتى هذه اللحظة، من الوسائل التي لم يوجد بديل لها، لأن عملية الاعتماد على الذات أو الرجوع الى الذات لم نخرج منها بشيء دون إقامة حوار والتعامل مع الناتج المادي الغربي الموجود حالياً. والمشكلة هنا هي كيف يمكننا أن نوظف هذا الحوار والتعامل مع الفكر المادي الغربي لكي ينبثق منه شيء قومي محلي؟ والنقطة الثانية ؛ التي أرى أن الدكتور شاكر قد أهملها هي دور التعليم في عملية التنمية الثقافية. ذلك لان التعليم القائم في العالم العربي لا يقوم على اخراج عقول مبدعة بقدر ما يقوم على شحن عقول الدارسين بمجموعة معلومات لكي تخرجها في وقت ما عند الحاجة. وهنا تكمن الخطورة. فمثلا ، نجد اليوم طالباً عربياً يدخل الجامعة وعنده الاستعداد لاستخدام العقل وإنما نشعر بأنه قد جاء لحفظ نماذج نمطية يستخدمها لاحقاً في الامتحان. لذلك ففي اعتقادي لا بد من هز دور التعليم اذا كنا نريد خلق ثقافة ذاتية. والنقطة الثالثة؛ والتي أتفق فيها معه، وأعتقد أنه وفق فيها تماماً، هي نظرته الى الماضي والقيم السلفية فيما يتعلق بالثقافة. وقد عبر عنها باختصار بالتبعية الى الماضي. وهنا أقول إنه في مفهوم التراجع الزمني أننا ندرس الماضي من خلال معطيات الحاضر. وبما أن الحاضر متجدد دائماً وينتقل الى الامام، فإنه بالضرورة أن يكون مفهومي عن الماضي متغيراً أيضاً، بمعنى أوضح ليس هناك شيء اسمه تاريخ ثابت؛ وإنما التاريخ عبارة عن قيمة أعطيها أنا من وجهة

نظر اللحظة الزمنية التي أعيشها الى الماضي، وبالتالي فإن كل نظرة سكونية للتاريخ، والتي للأسف لم تتنبه لها الاتجاهات المتحكمة في الثقافة والتعليم في العالم العربي، هي نظرة خاطئة. ذلك لأن دور الماضي هو أن يربطنا به ولكنه لا يتحكم لا في الحاضر ولا في المستقبل؛ وشكراً.

د. محمد جواد رضا ـ كلية التربية ـ جامعة الكويت:

في الواقع أنا أقول دائماً بأن الدكتور شاكر مصطفى ساحر في الألفاظ. فما أن يبدأ الناس بالاستماع اليه حتى يستلبهم في أنفسهم. ولكن بعد أن يفرغ يترك فيهم رغبة في الخروج من شرك سحره؛ والعلاقة بينه وبين مستمعيه تكون، كما يقول الجواهري:

لا الموثق المسحور يرقد آمنا   كلا ولا هو ساحر يرتاح

لقد فتحت لنا هذه المحاضرة، في الواقع، آفاقاً كثيرة، كما هو عهد الدكتور شاكر في تقحم هذه الآفاق، إلا أن من سعة هذه الآفاق يمكن الانسان أن يجد منفذاً لاستعادة نفسه من شرك السحر الذي يقع فيه. وضمن القضايا التي أثارها الدكتور شاكر هناك قضايا جوهرية، أولها أنني لا أعتقد أن الأمة العربية مهددة الآن بغزو ثقافي. فنحن أولاً ننمو عددياً فقد كنا في الستينات حوالى ١٠٠ مليون؛ والآن نحن حوالى ١٨٥ مليون. وأمة بهذه الضخامة وبهذا النمو السريع لا يمكن ان تكون عرضة للتهديد، وخاصة التهديد بغزو ثقافي. والقضية الثانية، ومن هذا المنطلق، وقد أكون فيها مخطئاً، ولكني أحب أن أسأل نفسي دائماً، هل هنالك غزو ثقافي فعلاً بالمعنى المساوي للغزو العسكري أو الاقتصادي مثلاً؟ أنا أعتقد أن هذه القضية من الدقة والحساسية بحيث ينبغي أن نقف عندها قليلاً. ليست هنالك جهة عالمية تستطيع أن تملي علينا نمطاً ثقافياً معيناً. فإذا كنا نحن الذين نختار نمطاً ثقافياً من هذا الغرب أو ذاك، الرأسمالي أو الاشتراكي، فإذن نحن المختارون وليس هناك من يختار لنا؛ وبالتالي فإن المسؤولية تستقر أولاً وآخراً فينا؛ وفي نوعية الاختيار الذي نمارسه على أنفسنا. وأعتقد ليس هناك في تاريخ العالم كله من زمن كان من الممكن فيه أن تبني الأمم حول أنفسها أسواراً لتعصم نفسها من رياح الثقافات المتعددة. ففي القرن الحادي عشر كانت قرطبة وإشبيلية مهاب رياح ثقافية قوية على الغرب. وفي هذا العصر نشأت في أوروبا حركة اسمها الحركة الرشدية وقد صلب وأحرق بسبب هذه الحركة العديد من المفكرين الاوروبيين لأنهم تبنوا آراء ابن رشد. هذا هو منطق التاريخ فكل أمة في وقت ما تكون لها السيادة في الثقافة ويتعلم العالم منها لأنها تشع على بقية انحاء العالم. وهذا هو ما فعله العرب في العصور الوسطى. اليوم المشكلة في مكان آخر وهذا لا يعني أننا لن نستطيع ان نوقد الشعلة مرة أخرى. ولكن يعني أننا ينبغي أن

نحـن اختيار عناصر ايقاد هذه الشعلة من جديد. ولهذا فأنا أعتقد ان الخطر الذي يواجهنا من الداخل هو أشد من الخطر الذي يواجهنا من الخارج. في سنة ١٩٨٣ كنا في تونس مع الدكتور شاكر في ندوة للجامعة العربية وطرحت هناك نظرية تقول بالثورة المحجورة وهي أن الأمة العربية، مع قيام الاسلام كانت لها الفرصة لكي تثور على ذاتها. ولكن هذه الثورة حجرت وجاءت الاحباطات الثقافية نتيجة لهذا الحجب الذي وقع على الثورة الكبرى في تاريخ الأمة العربية. اليوم أنا أشعر بأن هناك ميلاد ثورة ثقافية جديدة في العالم العربي ولكنها معرضة للحجز، كما تعرضت هناك ميلاد ثورة ثقافية جديدة في العالم العربي ولكنها معرضة للحجر، كما تعرضت الثورة الأولى قبل لاربعة عشر قرناً. ولأضراب مثلاً بسيطاً. إن الوعي الذي أعطي لدور المرأة في المجتمع العربي المعاصر والوعي الذي اعطي لتحرر المرأة من السلطة الذكورية التي مارسها الرجل العربي بعنف وبغلظة ضد الشق الثاني من انسانيته؛ يبلغ اليوم درجة عالية. ولكن انظروا حولكم ولاحظوا كم من القوى تتألب للحجر على هذا الوعي والعودة بهذا النصف من الإنسان العربي إلى موقع الاغلال من جديد.

القضية الأخرى؛ التي أريد أن أتساءل حولها مع أخي وزميلي الدكتور شاكر هي؛ هل هناك إمكانية فعلية للفصل بين ما هو اقتصادي وبين ما هو ثقافي ؟ أعتقد أن علم الاجتماع المعاصر قد أكد استحالة هذا الفصل بل إن التغيرات الاقتصادية ما هي إلا مقدمات للتغيرات الثقافية. ولنضرب مثلاً بسيطاً، فعندما تشتري دولة عربية ما مصنعاً من المصانع فهل هي تشتري مجموعة من الآلات والمكائن ام تشتري نظاماً للتدخل في النظام الطبيعي والاجتماعي فتصرف بهذه الآلات والمكائن في مصادر الثروة وتشكيلها وتسخيرها لخدمة الانسان فتريحه من ركوب الدواب بركوب الطائرة والسيارة. أليس هذا انقلاب ثقافي ؟ ألا يتسبب المصنع في خلق طبقة جديدة لم تكن موجودة قبل وجوده، وهي طبقة العمال؟ أليس العمال قوة جديدة في المجتمع العربي رغم كل المحاولات لكبت هذه القوة لتحجيمها ومع ذلك لها اليوم دورها في تشكيل الفكر السياسي العربي وتشكيل الثقافة العربية بالرغم من محاولة حرمانهم من أن يكون لهم دورهم في التشكيل التربوي العام؟. أنا أشهد عدة لجان للتطوير التربوي وتمثل فيها كل الجهات ما عدا اتحادات العمال العرب، فإنها لا تدعى، مع العلم ان المعنيين بالتربية، عددياً وكيفياً، في معظمهم أبناء هذه الفئة. لذلك من الصعب جداً، في حدود تقديري، أن أقول إن الاستعارة الاقتصادية والصناعية ممكنة بينما الاستعارة الثقافية غير ممكنة. يبقى بعد ذلك سؤال، أرجو أن أكون مخطئاً فيما فهمته حوله مما قاله الدكتور شاكر، وهو أنه على الرغم من نقده للطبيعة النخبوية للثقافة فإن المشروع الذي قدمه لنا اليوم هو أيضاً ذو طبيعة نخبوية لأنه ظل يدور حول تلك الأشياء أو الاعتبارات الثقافية التي تهم بالدرجة الأولى الصفوة او النخبة، مهما كانت طبيعتها، مثل الفن، الشعر، الكتاب، العلوم... الخ وهي نسبة محدودة

في واقعنا العربي ولم يذهب الى ما وراء هذه النخبة لكي نرى كيف يمكن ان نغير نمط الحياة في القرية العربية وكيف نغير علاقة الانسان العربي بالأرض العربية لكي تكون أكثر إنتاجاً وأكثر عطاءً ولكي لا تكون الأمة العربية واحدة من اكثر الأمم استيراداً لطعامها. أليس هذا أيضاً جزء من الثقافة ؟ وإن لم يكن ، فأين ترسم حدود الثقافة ؟ وشكراً.

أ. عبد المحسن تقي مظفر - شركة الاستشارات الخارجية :

الحقيقة إن كلا المتحدثين، المحاضر والمعقب الأخير، ساحران في الكلام والحديث ذو شجون ولا نستطيع مجاراتهما في براعة الحديث وحلاوته. لديّ نقطتان رئيستان. الأولى أرجو ألا نتزعج كثيراً لظهور أو بروز ما سماه السيد المحاضر بالثقافات الاقليمية، لأنها في المحصلة النهائية ثقافات عربية وحتى لو تم التركيز عليها في مناطق معينة في الوطن العربي فإنها تصب في جدول الثقافة العربية الموحد. ولكن ربما يكون لنا الحق أن نتزعج إذا رأينا أن مثل هذه الثقافات تأخذ طريقاً انعزالياً أو تختلط بثقافات أخرى فتنقل بعض الجوانب السيئة من هذه الثقافات، دون الجوانب الحسنة، الى الثقافة العربية الشاملة. والنقطة الثانية أعتقد أن المفكرين ورجال الثقافة العرب قد عجزوا حتى الآن عن إيجاد الحد الفاصل والواضح ، لا هم ولا للرسميين أيضاً، بين الثقافة والتربية والاعلام. ولهذا فإن ما هو حاصل من خلط في هذه المجالات في تصوري ليس عن عمد وإنما عن جهل وعدم ادراك للحدود الفاصلة بين هذه الجوانب الثلاثة وشكراً.

د. حيدر غيبة - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي :

شكراً للدكتور شاكر على هذه المحاضرة القيمة والممتعة في نفس الوقت. ولدي ملاحظة بسيطة. وهي إنني لقد شعرت من ثنايا العرض بأن الابداع الثقافي مرهون بقرارات عليا من السلطات. وفي اعتقادي إذا كانت وسيلة التنمية الثقافية هي التفكير والابداع ، فإن ممارسة هذه العملية لا تحتاج الى قرار خارجي يجبر الناس على التفكير والخلق والابداع. ومن هنا ففي تصوري أن عملية التنمية الثقافية قد تعتمد على القرارات الفردية الذاتية وممارسة القادرين على التفكير والابداع لهذه العملية، وهذا هو العنصر المفقود، قبل أن نعول كثيراً على انتظار قرارات سلطوية حكومية في واقعنا العربي الراهن. وشكراً.

د. أحمد عبد الرحيم - المعهد العربي للتخطيط :

من الملاحظ أن كافة المحاضرات أو أغلبها تنتهي بالقرار السياسي باعتباره عنق الزجاجة او العقبة الأخيرة التي يصطدم بها حل كل مشكلة تطرح. ومن هذا المنطلق لماذا لا نبدأ بمناقشة

مشكلة القرار السياسي وكيفية معالجتها بدلاً من أن نتهي به ؟ ولماذا لا نشحذ همم جميع المثقفين العرب للبحث عن بدائل مستجدة لم تطرق سابقاً لتغيير القرار السياسي؟ . فمثلاً إذا استعرنا المفهوم الصيني لماذا لا نفكر بدلاً من الأطباء الحفاة بالمثقفين الحفاة لأن غالبية الشعب العربي، وهي من الريف، لا تسمع عن كلام المثقفين. وهذا يقودنا الى الشروط الأربعة التي ذكرها الدكتور شاكر مصطفى وهي الاعتماد على الذات، الحرية الفكرية، استيعاب العصر، وإعداد الثروة البشرية؛ كشروط مسبقة لأي صحوة ثقافية. فلا أدري ما هي البدائل المتاحة أمام المثقف العربي لتغيير القرار السياسي والتعامل معه. فهل يتعامل مع صانع هذا القرار بالنفاق أم يهاجر ويهرب عن العمل. وأكرر ما هي البدائل المتاحة أمام المثقف العربي ؟. وشكراً.

د. محمد غنثي ـ كلية الآداب ـ جامعة الكويت :

شكراً سيدي الرئيس وعندي سؤالان بسيطان. لقد أشار الدكتور الى قلة عناوين الكتب المطبوعة بالمقارنة مع عدد سكان الوطن العربي وأنا عملت إحصائية لإنتاج العرب المهاجرين الى الخارج فوجدت ان إنتاجهم يعادل عشرة أضعاف ما يصدر للعرب الذين في الوطن العربي. لذلك هناك عوامل داخلية تجعل المواطن العربي في الداخل لا ينتج. والناحية الثانية أعتقد أن العالم الآن قد صغر، ولذا فنحن لا بد أن نتأثر بالثقافة العالمية والمعلومات العالمية. ولكن الواجب علينا ألا نغوص في تلك الثقافات بل نحاول أن نطورها بما يتناسب مع مقوماتنا وثقافتنا وعاداتنا وتقاليدنا، وشكراً .

رد الدكتور شاكر مصطفى

أشكر جميع المعلقين لأنهم في الواقع أضافوا أشياء كثيرة مما كنت أريد أن أقول وما كنت أحس به، ويسرني بصورة خاصة اتفاقهم معي في عدد من النقاط التي أوردتها. وحتى الأمور التي لم نتفق فيها أرى في الواقع أننا متفقون عليها وسوف أذكر هذا. الدكتور فؤاد زكريا ذكر بأني ركزت على العوامل الخارجية اكثر من العوامل الداخلية. وفي الحقيقة اعتقد بأني حذفت من المحاضرة جميع الأمور الخارجية وحتى التعاون الدولي الثقافي مع الدول الأخرى، وركزت على الشؤون الداخلية لإيماني بأنها هي المدخل، ولإيماني بأنه اذا لم تكن هناك قاعدة ثقافية متينة داخلية فلا أمل لأي تنمية ثقافية. ولذلك فإن الصورة في واقعها معاكسة تماماً لما خطر بباله. ودليل ذلك أنني لم أذكر التعاون الدولي مع أنه أحد أهداف التنمية الثقافية. ومن هنا فإن سؤاله لماذا تنجح العوامل الخارجية في البلاد العربية وتفشل في بلاد أخرى، إنما

يدل على الضعف الداخلي والعوامل الداخلية. ولم أكن في مجال المقارنة والمقابلة وإنما كنت أتحدث في مجال العرض العام. والموضوع أكبر من أن نقف عند كل نقطة فيه ونعطيها حقها. ويقول أيضاً بأني كنت ميالاً إلى تأكيد زيادة الاقليمية الثقافية. وأنا أتمنى من كل قلبي أن يكون ما قاله حول ذلك صحيحاً وأن نؤمن به. ولكني في الواقع أرى العكس تماماً وأرى أن الحدود السياسية والحدود الاقتصادية التي تتوطد والمصالح التي تترتب على هذه وتلك، تنعكس بدورها بازدياد على الواقع الثقافي القائم اليوم. وأكثر من هذا ليس هناك اليوم هذا الاندماج المنشود. صحيح أن الناس يعرفون العقاد وطه حسين وغيرهم في الوطن العربي لأنهم ينتمون إلى عصر مضى، كان العالم العربي متصلاً فيه بعضه ببعض ولكنهم لا يعرفون اليوم أدباء المغرب ولا أدباء الكويت ولا أدباء الشام أو اليمن، ومن هنا فإن خشيتي تزداد مع ازدياد هذا الجهل المتزايد. وليس هناك في الواقع معرفة أكثر وإن كانت موجودة فهي نتيجة لكثرة وسائل الإعلام فقط وليس لأنها نتيجة لتخطيط أو أهداف لجميع الدول القائمة في الوطن العربي، هذه نقطة قد نختلف فيها، ولكنه اختلاف حول هدف واحد في النهاية.

ذكر الدكتور فؤاد زكريا أيضاً أنه لم يجد شيئاً من المقارنة بين ميدان التكنولوجيا وحالة التردي الفكرية السلفية. في الواقع هذه نقطة كنت أتمنى أن أعرض لها ولكنها تمر خلال سطر أو أقل في بعض النقاط. ولو وقفت عندها لوجدت أن هناك عدداً من النقاط التي يجب أن تقال في الموضوع نفسه، فليعذرني إذا لم أعرض لها لأنها مشكلة في حد ذاتها. كذلك ذكر الدكتور فؤاد بأنه لم يشعر من العرض بوجود صلة بين التخلف الثقافي وتخلف المشروع العام الحضاري. والواقع أن المحاضرة كلها كانت حول هذه الصلة أي الصلة بين المشروع الثقافي والتخلف العام الحضاري، ولكن كان المطلوب مني أن أتحدث فقط عن التنمية الثقافية. وأنا ذكرت في البداية بأنها جزء من التنمية ومن مشروع حضاري. وقلت إن هذا موضوع مفروغ منه وبالتالي انطلقت من حيز ضيق محدد لي في المحاضرة.

أما الدكتور محمد صادق فقد ذكر أنه لا يمكن أن نعتبر التنمية الثقافية الحالية كانعكاس لوضع الوطن العربي لمشروع التنمية. وأنا أقول هذا هو واقع الحال. وقد ذكرت هذا أيضاً حيث قلت إن التنمية لم تنضج وإن المشروع الثقافي لم ينضج أيضاً. ويسرني أننا التقينا في هذه النقطة. أما أن للتقدم الصناعي العربي دوراً كبيراً وما هي

العناوين التي يمكن أن أضعها لو قدر لي أن أضع كيفية الاستفادة منه، ففي الواقع هذا نوع من التحدي وكيف لي الآن أن أضع بهذه السرعة نوعاً من البرامج للاستفادة من القمر الصناعي العربي وهو ليس من اختصاصي ولكن أليس الذين كتبوا عنه تناولوا هذا الموضوع. وكيف نستفيد منه؟ أعتقد أنهم كتبوا الكثير فيه وهذا موجود وجميع عناصر التنمية الثقافية يمكن أن تلتقي فيه، لأن القمر ما هو إلا أداة نشر وعماد التنمية الثقافية هو النشر الثقافي.

أما الدكتور مجيد مسعود فقد ذكر بأن هناك بصيصاً من الأمل فيما ذكرته. وأشكره إن وجد فيه هذا البصيص لأني كنت أخشى ألا يكون عندي أي بصيص من أمل. وتساءل أيضاً عن كيفية تحقيق الأحلام وفي ظل أي نظام؟ والواقع ان هذه وتلك وغيرها كلها يمكن ان تحقق الأحلام لأن الموضوع بالنسبة لي هو التنمية الثقافية وهي مطلوبة من أي نظام سواء كان ليبرالياً أم جماعياً. ولكن لكل نظام طريقته وأيديولوجيته التي تنعكس في السياسات الثقافية. ولكن المهم ان تتحرك التنمية. وليست القضية قضية أحلام فقط وأنا ذكرت بأنها أحلام بالنسبة لنا في المنطقة العربية ضمن اطار الأوضاع القائمة.ويقول أيضاً، إني ذكرت بأن ميدان الاتصال للتنمية الثقافية مغلق على الاتصال الأجنبي. وهذه نقطة أود ان أقف عندها قليلاً. لأني أريد من هذه الكلمة بالذات أن أقول بأننا نحن الذين نبني ثقافتنا ؛ ونحن الذين نختار العناصر التي نأخذها من غيرنا لذا فهو مغلق، بمعنى أننا لا يمكن ولا نقبل لأنفسنا ان تكتسحنا الثقافة الغربية وأن تدخل علينا باطلاق الكلمة وتتأصل وتسيطر، وبعد ذلك نفكر ماذا نأخذ منها؟. ومن هنا علينا أن نحتاط من الآن ونغلق الباب فلا نأخذ منها إلا ما يتوافق معنا. فهو مغلق من هذه الزاوية. إضافة الى شيء هام جداً وهو أن في العالم اليوم أربع أو خمس بؤر ثقافية عالمية تحاول ان تجد طريقاً آخر غير الطريق الغربي، بما في ذلك العلم الغربي، فهناك اليوم محاولات في أميركا اللاتينية وفي افريقيا وفي الشرق الأقصى تحاول أن تجد طريقاً آخر للحضارة غير طريق الحضارة الغربية. ونحن علينا، في اعتقادي، أن نتعاون مع هذه المحاولات لعل وعسى أن طريقاً آخر قد يظهر لنا. أقصد من ذلك، أن أقول إن طريق الحضارة الغربية ليس بالطريق الوحيد، وليس أيضاً بالطريق الأخير للحضارة. وعلينا إن نتعاون مع كل القوى الحضارية والفكرية التي تحاول ان تجد طريقاً آخر مستعينين بالطبع بكل ما أتت به الحضارة الغربية دون أن نتقيد بطريقها فقط. هذا هو معنى الاغلاق الذي قصدته. أما موضوع الأمن الثقافي فأدعه بيني وبين زميلي الدكتور فؤاد زكريا ؛ لأن نقاشنا فيه طويل. أنا أؤمن أنه من الضروري جداً أن نحاول بقدر الإمكان التنبه الواعي والمدرك، ومنذ الآن وفي كل وقت، الى ما يدير في مختلف الهجمات علينا من الناحية الثقافية ؛ ونحاول أن نوقف هذا الهجوم الذي يأتي إلينا من جميع النواحي. ونحن أضعف في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أن نقف أمامه

وقوفاً كاملاً. لذا نحن محتاجون الى كوابح لإيقاف هـذا الغزو ، وليس فقط من الناحية السلبية، وهذه نقطة هامة جداً في الأمن الثقافي، بأن يكون همنا أن نمنع هذا المسلسل أو ذاك، وإنما العكس، أي يجب ان نشجع ونقوي ونثبت ونوسع الانتاج المحلي والفكر المحلي بقدر الامكان لكي يقف على ساقيه. ويجب ان نبدأ الآن كما قال المارشال ليوتي عندما حاول تشجير جبل بالزيتون فقيل له إن الزيتون يأخذ ما بين ٣٠ الى ٤٠ سنة ليكبر، فقال إذن لا بد أن نبدأ الآن. وأنا أقول أيضاً لا بد أن نبدأ الأمن الثقافي من الآن ولا يجب أن نترك الباب مفتوحا حتى نرى الخطر قد دخل الينا. وهذا الخطر الثقافي يوظف حاليا ويقوم بدوره كاملا في اكمال التبعية السياسية والاقتصادية. ونحن نستعمر اليوم فكريا من امريكا مثل ما يستعمرنا الانتاج المادي الامريكي، والسيطرة السياسية الامريكية، عندما نرى ونسمع داخل قاعات السينما من يُصَفِّق للراية الامريكية القادمة ضد الهنود المحاصرين. وهذا يعتبر أكبر استعمار ثقافي وهو ضدنا لأنه عبارة عن جماعة تحاول أو تبرر أمام أنفسها وأمام وجدانها القلق عمليات الذبح والإبادة الكاملة لحوالي ٣٠ أو ٤٠ ملين هندي. ونحن نأخذ هذا التبرير ونعرضه بينما ترفض أوروبا أن تعرضه في السينما أو في التلفزيون. وهذا هو ما نقول عنه بالغزو الثقافي، وان هناك أموراً تدبر لكي تجعل من التبعية الثقافية جزءاً من التبعيات الأخرى التي تسيطر علينا.

أما الدكتور حسن عبد الحميد فقد قال إنه لا يمكن رفض التحديث كوسيلة للتنمية. وربما مفهومي عن التحديث تختلف بعض الشيء عن مفهومه له. ويمكن هذا ان يحل الاشكال بيننا، لأنني لا أقصد بالتحديث الاقتباس وإنما أقصد التقليد، أي أن نأخذ المصنع كما هو ونقول إننا عملنا شيئاً عظيماً ونأخذ الكاميرا من البائع ونعتبر أنفسنا بأننا صرنا نصنع الكاميرا، لأن هنا توجد عملية ناقصة، وهي أن نصل بأنفسنا الى صنع الكاميرا وهنا يكمن الخلاف. أما بالنسبة لإهمالي دور التعليم فإن موضوعي كان عن التنمية الثقافية ، وليس عن التنمية التربوية. ولذلك أهملت جانب التربية لأن لها ميداناً آخر وأعمالاً أخرى والتنمية التربوية واسعة جداً أيضاً.

وبالنسبة للدكتور محمد جواد رضا أشكره على امتداحه كلماتي بسحر اخر، اذا شئنا، ولكني أريد أن أسأل عما أشار اليه، بأننا ننمو عددياً، وأقول متى كان العدد، خاصة في العصر الحديث، كافياً للوقوف في وجه القوة الطاغية القائمة اليوم. إن كثرة العدد لم تعد كافية اليوم ونحن سوف نكون في حدود ٢٠٠ مليون مع مطلع القرن القادم، إلا أنهم لا يساوون شيئاً بكل القيم مع الأسف. أما الغزو الثقافي فهو قائم، وأطالب دوماً بما أسميه بالأمن الثقافي. أما حول ميلاد ثورة جديدة، فأنا أسأل، وأنتم تعرفون الجواب، فقد ولدت الثورة الثقافية

والنهضوية عندنا منذ اكثر من ١٥٠ سنة ، ليس من زمن محمد علي وإنما بدأت قبله، ولكن السؤال هو: لماذا لم تثمر حتى الآن هل هناك أسباب داخلية ؟ إن البنى الداخلية ضعيفة ولا تتجه اتجاهاً إنتاجياً، وهناك أيضاً مؤامرات خارجية ضدها، وهذه هي قضية الأمن الثقافي التي نتحدث عنها. فإذا كان قد مضى على ثورة الصين حوالى الأربعين سنة ووصلت الى المستوى التي فيه، فلماذا يا ترى لم تصل البلاد العربية التي بدأت قبل غيرها ومضى عليها أكثر من ١٥٠ سنة؟ وعلينا أن نجيب على هذا السؤال حتى يمكن أن نجيب على الموضوع برمته.

أما الأخ الأستاذ عبد المحسن تقي مظفر فقد قال علينا ألا نتزعج من الثقافات الاقليمية وأنا أنبه اليها وأحذر منها وأخشى ان تسيطر هي،تماماً كما سيطرت في امريكا اللاتينية. ذلك لأن التدخل الامريكي في امريكا اللاتينية هو الذي اوجد فيها الثقافات الاقليمية وجعل منها ثقافة ارجنتينية مختلفة عن الثقافة البيروانية وثقافة كولومبية مختلفة عن المكسيكية والبرازيلية. . . وهذه الثقافات المختلفة أضعفت من ربط أمريكا اللاتينية رغم اتفاقها في اللغة حيث تتحدث البرازيل اللغة البرتغالية بينما تتحدث الدول الأخرى جميعاً باللغة الأسبانية كما أن الجميع يشتركون في المذهب الكاثوليكي، ولكنه لم يوحدهم، وما أخشاه أنا هو أن تصبح اللغة العربية، ويصبح الدين الإسلامي، كما هو الدين واللغة بالنسبة لأمريكا اللاتينية. وهذه الخشية هي التي دفعتني الى تأكيد ظهور الاقليمية المتزايدة، رغم أنها أقل خطورة من الناحية الثقافية عما هي عليه في النواحي الاقتصادية والتي هي بدورها أقل ظهوراً فيها من الناحية السياسية. وأخشى أن تصل درجة الاقليمية السياسية إلى النواحي الثقافية في الوطن العربي.

أما الأخ الدكتور حيدر غيبة فإنه يقول بأن الثقافة لا تنتظر قرار السلطات وأنا أتفق معه بكل تأكيد لأن الابداع الثقافي لا ينتظر قرار السلطات، ولكن التنمية الثقافية تنتظر قرار السلطات لأن التنمية الثقافية شيء والثقافة شيء آخر. فالتنمية عملية إرادية، فيها جهد، وفيها عمل، وفيها قرار، وفيها تمويل وتنظيم وهذه كلها تحتاج الى قرار. أما الابداع الثقافي فلا نحتاج اليه ونحن ننتج ثقافياً ولكن ليس لدينا تنمية ثقافية. وأنا قد ذكرت هذا، أي أن ما يظهر لدينا يظهر غصباً عن الواقع المعاش وعن المعوقات لأن قوة بذرة الإبداع الموجودة تفرض نفسها في عدد من النواحي ولكن تنقصها التنظيم والتمويل والسند، وليس لها نشر على النطاق الواسع وهو أمر أساسي.

الدكتور أحمد عبد الرحيم ذكر بأن لغة المثقفين لا تسمع في الريف وقد ذكرني هذا بكلمة الدكتور محمد جواد رضا بأن المشروع الذي اقترحته مشروع نخبوي. وأنا أقول ما هذا الذي

قصدت. وأن المشروع الذي أشار اليه بشأن كيف نغير نمط الحياة والعلاقة مع الأرض يجعل الثقافة ذات مفهوم أنثروبولوجي واسع. وأنا منذ البدء قلت بأني لا أدخل في هذا المشروع لأني اريد أن أحدد التنمية الثقافية في نطاق أضيق، أما عندما تدخل التنمية الثقافية ضمن مشروع حضاري للتنمية فعند ذلك تأخذ أبعادها وتصبح هذه النقاط أجزاء من التنمية الشاملة المكملة للتنمية الثقافية وليست هي نفسها. أما حول تساؤل الزميل أحمد عبد الرحيم حول البدائل لتغيير القرار السياسي، وقد ذكر بعض النقاط كالنفاق والهجرة، ولكني أسأله هل البديل ان يتقبل المثقف الرصاص ويصمت للأبد ؟ هذا هو السؤال. لأنه ليست هناك وسائل متكافئة ما بين المثقفين وما بين من بيدهم اتخاذ القرار وتوجيه المثقفين. وليس هناك توازن لأن القلم لا يمكن ان يقف في وجه الرصاص وإنما يجب ان يتغير النظام الاجتماعي السياسي الاقتصادي، الذي تقوم عليه، واذا لم تتغير النظم القائمة أو تؤمن بأنه حتى عندما تناهضها الثقافة وتقف ضدها فإنها معها وبجانبها، وما لم يحدث هذا الايمان فأعتقد ليس هناك أمل.

أكتفي بهذا وأشكركم على حضوركم واستماعكم وعلى صبركم على هذا الاستماع.

د. رمزي زكي :

شكراً جزيلاً لمحاضرنا الفاضل على هذه المحاضرة القيمة وعلى هذا الحوار الثري الذي أداره بصدر رحب معكم. فباسمكم، وباسم المعهد العربي للتخطيط، وباسمي شخصياً نتوجه اليه بجزيل الشكر. كما نتوجه أيضاً الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لإتاحتها هذه الفرصة لكي نستضيف الدكتور شاكر مصطفى. ونأمل أن تكون هذه مجرد بداية تتسع لألوان وأنشطة كثيرة في المستقبل. وشكراً لكم مرة أخرى.

* * *



المعهد العربي للتخطيط بالكويت

نبذة تعريفية

● أنشأته حكومة دولة الكويت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للإنماء عام ١٩٦٦ ، كمؤسسة كويتية مستقلة باسم معهد الكويت للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط .

● تم تحويله عام ١٩٧٢ إلى مؤسسة عربية اقليمية باسم المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، بناءاً على إقتراح من حكومة دولة الكويت وموافقة عدد من الدول العربية .

● في يناير عام ١٩٨٠ تم الإتفاق بين الدول العربية المؤسسة على اقرار المعهد كمؤسسة عربية مستقلة لمدة عشرين عاماً ، ووقع على هذه الاتفاقية معظم الدول العربية ، وعضوية المعهد مفتوحة أمام بقية الدول العربية الأخرى الراغبة بالانضمام إلى المعهد . علماً بأن خدماته بجميع مجالاتها متوفرة لكافة الأقطار العربية .

● وتتمثل خدماته في نشاطاته المتعددة التي منها :

- البرامج التدريبية الطويلة والقصيرة للاخصائيين من موظفي الحكومات العربية وإداراتها الذين يتصل عملهم بتخطيط وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- الحلقات النقاشية السنوية .
- الخدمات الاستشارية .
- اعداد الأبحاث والدراسات .
- إصدار المطبوعات التي تعالج قضايا التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي والتي نذكر بعضاً منها هنا :

منشورات
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

- إجتماع خبراء الاحتياجات التدريبية للدول العربية الأقل نمواً ، ١٩٨٣ . — اجتماع خبراء
  (٢٩٠ ص - ٢,٥٠٠ د . ك)
- إجتماع خبراء حول العلاقة بين العمل والتعليم ، ١٩٨٢ . — اجتماع خبراء
  (١٤٢ ص - ١,٧٥٠ د . ك)
- إجتماع خبراء حول طرق وأساليب تحديد واعداد المشروعات العامة والمعايير المستخدمة في تقييمها ، ١٩٨٤ . — اجتماع خبراء
  (٣٦٠ ص - ٣,٥٠٠ د . ك)
- أعمال حلقة نقاش حول قضايا التنمية والتخطيط ٧٧ / ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ . — حلقة نقاشية
  (١٧٦ ص - ١,٠٠٠ د . ك)
- أعمال حلقة نقاش قضايا النفط والتنمية ٧٨ / ١٩٧٩ ، ١٩٧٩ . — حلقة نقاشية
  (٢٧٠ ص - ٢,٠٠٠ د . ك)
- أنماط التنمية في الوطن العربي ٦٠ - ١٩٧٥ ، جـ ١ ، ١٩٨٠ . — مجموعة خبراء
  (٤١٢ ص - ٣,٠٠٠ د . ك)
- أنماط التنمية في الوطن العربي ٦٠ - ١٩٧٥ ، جـ ٢ ، ١٩٨٠ . — مجموعة خبراء
  (٣١١ ص - ٣,٠٠٠ د . ك)
- بيئة نشأة وتطور المشروعات الصناعية في الدول العربية ، ١٩٨٢ . — د . كمال صكر
  (٩٥٢ ص - ٣,٥٠٠ د . ك)
- بيئة نشأة وتطور المشروعات الصناعية في الكويت ، ١٩٨٢ . — د . كمال صكر
  (٣٢٢ ص - ١,٢٥٠ د . ك)
- تخطيط المشروعات العامة ، ١٩٧٨ . — د . أحمد مراد
  (١٦٥ ص - ١,٠٠٠ د . ك)
- التكوين الإجتماعي - الاقتصادي في الأقطار العربية ، ١٩٨١ . — ندوة
  (٨٣١ ص - ٥,٢٥٠ د . ك)
- التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية ٦٠ - ١٩٧٥ ، ١٩٧٨ — د . فؤاد مرسي
  (١٧٣ ص - ١,٢٥٠ د . ك)
- الحلقة النقاشية الثالثة حول آفاق التنمية العربية في الثمانينات ، ١٩٨١ . — حلقة نقاشية
  (٥٩٤ ص - ١,٧٥٠ د . ك)
- الحلقة النقاشية الخامسة : التنمية العربية والعلاقات الدولية ، ١٩٨٣ . — حلقة نقاشية
  (٣٦٦ ص - ٣,٠٠٠ د . ك)
- الحلقة النقاشية السادسة : حول تقييم تجارب التخطيط في الوطن العربي : الواقع والممكن جـ ١ ، ١٩٨٤ . — حلقة نقاشية
  (٥٦٥ ص - ٤,٠٠٠ د . ك)
- حلقة بحثية عن التوزيع السكاني والتنمية في الوطن العربي ، ١٩٨١ . — حلقة بحثية
  (٩٣٦ ص - ٤,٥٠٠ د . ك)
- المبادىء الأساسية لنظام موازين الاقتصاد القومي ، ١٩٧٨ . — الأمم المتحدة ترجمة : د . أحمد مراد
  (١٥١ ص - ١,٠٠٠ د . ك)
- ندوة إدارة الموارد النفطية في الدول العربية ، ١٩٧٤ . — ندوة
  (٢٤٨ ص - ١,٢٥٠ د . ك)

منشورات
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

- ندوة البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي ، ١٩٨١ . — ندوة
  (٦٤٦ ص - ٤,٠٠٠ د . ك)
- ندوة التعليم والتنمية ، ١٩٧٨ . — ندوة
  (١٨٢ ص - ١,٠٠٠ د . ك)
- ندوة التنمية الريفية في بعض الأقطار العربية ، ١٩٧٨ . — ندوة
  (٥٧٤ ص - ١,٧٥٠ د . ك)
- ندوة المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة في التنمية ومدى صلاحيتها للعالم العربي، ١٩٧٩ . — ندوة
  (٥٦٢ ص - ٢,٢٥٠ د . ك)
- ندوة تنمية الموارد البشرية في الخليج العربي ، ١٩٧٥ . — ندوة
  (٧٦٥ ص - ٢,٧٥٠ د . ك)
- ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة ، ١٩٨٣ . — ندوة
  (٥٥٤ ص - ٤,٠٠٠ د . ك)
- التضخم في العالم العربي — ندوة
- Patterns of agricultural development in Arab countries 1979 (216 p. 1.750 KD) — N. A. Khan
- Seminar on investment policies of Arab oil producing Countries. 1974 (216 p. 1.750 KD) — Seminar
- كتب الحلقة النقاشية الثامنة :

١ - الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة . مسألة نحو فهم أفضل (١٣٣ ص) . — د . رمزي زكي

٢ - النفط والتنمية الصناعية في الوطن العربي . — د . علي عتيقة / د . رافت شفيق

٣ - نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية . — د. عبد المنعم السيد / د. عبد الرحمن الحبيب

٤ - حوار الشمال والجنوب وأزمة تقسيم العمل الدولي والشركات المتعددة الجنسية . — د . عبد الله صبيحة / د. ضالة محمد خالد / د. محمد السيد سعيد

٥ - مشكلة الغذاء في الوطن العربي والأزمة الاقتصادية العالمية . — د . محمد علي الفرا

٦ - التحدي العربي للأزمة . — د . فؤاد مرسي

الموزع العام: مؤسسة الكميل للتوزيع والإعلان والنشر
ص.ب: (٢٧٨٦) حولي - الكويت 32028
تلفون: ٢٦٤٣٣٢٩ - ٢٦٥٥٩٦٨ - ٢٦٥٣٤٨٩ ٢
تلكس: RIFADA ٤٤٠٧٨ KT - برقياً: دوراستي

اهداءات ٢٠٠٢

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

الكويت



الموزع العام: مؤسسة الكميل للتوزيع والإعلان والنشر
ص.ب: (٢٧٨٦) حولي - الكويت 32028
تلفون: ٢٦٤٣٣٢٩ - ٢٦٥٥٩٦٨
تلكس: KT ٤٤٠٨٨ RIFADA - برقياً دوراستي